



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع :/2016

القسم: علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص : مالية و بنوك

مذكرة بعنوان:

دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية

دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014)

مذكرة مكمله لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص " مالية و بنوك "

إشراف الأستاذة:

إعداد الطالبة:

ـ سهام عيساوي

ـ إيمان بوسنة

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف	د- ريغي هشام
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف	أ- خوازم حمزة
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف	د- سهام عيساوي

السنة الجامعية: 2015/2016



إهداء

اللهم لك الحمد حتى ترضى، و لك الحمد إذا رضيت، و لك الحمد بعد الرضا
بدأنا بأكثر من يد، و قاسينا أكثر من هم و عانينا الكثير من الصعوبات و
ها نحن اليوم و الحمد لله نطوي سمر الليالي و تعب الأيام و خلاصة مشاورنا بين
دفتي هذا العمل المتواضع

يشرفني أن اهدي هذا العمل المتواضع إلى حبيبة قلبي و نور حياتي و منبع
أملتي و أحلى ما ينطق بها اللسان أمي الغالية، و اعز و أطيب مخلوق حفظه الله
لي أبي الغالي أطل الله في عمره

كما اهديه إلى كل أفراد عائلتي، إخوتي فوزي و بدر الدين، و أختي
الكتكوتة زهرة، و إلى كل من ساندني معنويا و لم يبخل علي بالدعاء
إلى كل من ذكرهم قلبي و نسيهم قلبي.

إليكم جميعا اهدي بذرة عملي و ثمرة جهدي المتواضعة .

إيمان

شكر و تقدير

بسم الله الرحمن الرحيم و الحمد لله مالك الكون و خالق العباد عالم
الغيب و الشهادة، به نستعين و عليه نتوكل، وصلى الله و سلم على
سيدنا محمد و على اله و صحبه أجمعين
أول شكر لله رب العالمين الذي رزقني العقل و وفقني في مسيرة إتمام
هذه المذكرة

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذة الفاضلة "عيسوي سهام"
التي لم تبخل علي بتوجيهاتها و نصائحها و صبرها معي أثناء فترة
تأطيري
كما أشكر كل من أمانني على انجاز هذه المذكرة سواء من قريب أو
بعيد، و كل من مد لي العون و المساعدة في هذا العمل و لو بالكلمة
الطيبة

و أخيرا، أرجو أن تكون هذه المذكرة عوناً و مرجعاً يستفاد منه
مستقبلاً

إيمان

الملخص

الملخص

تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة تزامنا مع تراجع دور الدولة في الاقتصاد واتجاهها نحو اقتصاد السوق، ونتيجة لذلك سعت معظم الدول العربية إلى استقطاب العديد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال توفير المناخ الاستثماري الملائم والمناسب. جاءت هذه الدراسة بهدف توضيح دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مع إجراء دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014). وقد توصلت دراستنا إلى أن مناخ الاستثمار في الدول العربية يساهم بنسبة ضعيفة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث لم تتعد 7.7% من التدفقات العالمية و 18.6% بالنسبة للدول النامية، كما أن هذا الدور اقتصر على الحوافز الضريبية دون غيرها من الحوافز في كل من الجزائر وتونس مع تركزها بشكل خاص على قطاع الصناعة بالجزائر وقطاع العقارات بتونس.

الكلمات المفتاحية : الاستثمار الأجنبي المباشر، مناخ الاستثمار، الدول العربية، الجزائر ، تونس.

Abstract:

In recent years interest for direct foreign investment growhand in hand with the decline of the government's role in the economy and her direction towards marketeconomy ; as a result, most Arab countries sought to attract a lot of direct foreign investments through providing the appropriate investment climate. This study aims to clarify the role of investment climate in attracting direct foreign investment to Arab countries with a comparative study between Algeria and Tunisia during the period (2000-2014). The study concluded that the investment climate in Arab countries has a low contribution to in attracting direct foreign investments where it did not exceeded 7.7% of global flows and 18.6% for developing countries. For Algeria and Tunisia this role includes tax incentives without any other incentives with particular focus on the industrial sector in Algeria and the real estates sector in Tunisia.

Key words: direct foreign investment, investment climate, Arab countries, Algeria, Tunisia.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
–	شكر وتقدير
–	الإهداء
I	الملخص
III–V	فهرس المحتويات
VII–VIII	فهرس الجداول والأشكال
X	فهرس الملاحق
أ–ز	مقدمة عامة
	الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر والمناخ الاستثماري
2	تمهيد
3	المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر
3	المطلب الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر
3	الفرع الأول: تعريف وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر
5	الفرع الثاني: الأشكال التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر
7	الفرع الثالث: الأشكال الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر
8	المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر
8	الفرع الأول: نظرية عدم كمال السوق
10	الفرع الثاني: نظرية دورة حياة المنتج الدولي
12	الفرع الثالث: نظرية الحماية
13	الفرع الرابع: نظرية الموقع
14	المطلب الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره
15	الفرع الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر
16	الفرع الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر
20	المبحث الثاني: الإطار النظري للمناخ الاستثماري
20	المطلب الأول: ماهية مناخ الاستثمار
20	الفرع الأول: تعريف مناخ الاستثمار
21	الفرع الثاني: محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
26	المطلب الثاني: الحوافز والضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر
26	الفرع الأول: الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر

29	الفرع الثاني: وسائل حماية الاستثمارات الأجنبية المباشرة
31	المطلب الثالث: مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار
31	الفرع الأول: مؤشر الحرية الاقتصادية
32	الفرع الثاني : مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر
34	خلاصة الفصل
الفصل الثاني : مناخ الاستثمار في الدول العربية	
36	تمهيد
37	المبحث الأول: واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية
37	المطلب الأول: ملامح مناخ الاستثمار في الدول العربية
37	الفرع الأول: الاتفاقيات العربية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر
39	الفرع الثاني: الأوضاع المؤثرة في مناخ الاستثمار في الدول العربية
41	الفرع الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية
43	المطلب الثاني: أثر التطورات العالمية على المناخ الاستثماري في الدول العربية
43	الفرع الأول: دور الشركات متعددة الجنسيات والعولمة في التأثير على المناخ الاستثماري في الدول العربية
46	الفرع الثاني: المنظمة العالمية للتجارة والتكتلات الإقليمية وأثرها على مناخ الاستثمار في الدول العربية
50	الفرع الثالث: أثر الأزمة المالية العالمية والحراك الشعبي في الدول العربية على المناخ الاستثماري
55	المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية
55	المطلب الأول: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية
55	الفرع الأول: الجهود الترويجية لجذب الاستثمار المباشر
59	الفرع الثاني: نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من (2000- 2014)
65	المطلب الثاني: وضع الدول العربية في المؤشرات الدولية والإقليمية
65	الفرع الأول: التقويم الائتماني السيادي
69	الفرع الثاني: المؤشر المركب للمخاطر القطرية
72	خلاصة الفصل

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (2000- 2014)	
74	تمهيد
75	المبحث الأول: تحليل واقع مناخ الإستثمار في الجزائر وتونس
75	المطلب الأول: مقارنة الحوافز والضمانات الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتونس
75	الفرع الأول: مزايا وحوافز الإستثمار في الجزائر وتونس
89	الفرع الثاني: الضمانات الممنوحة للمستثمرين في الجزائر تونس
93	المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (2000- 2014)
93	الفرع الأول: نمو تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتونس
96	الفرع الثاني: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وتونس
106	المبحث الثاني: تقييم أداء وإمكانات الجزائر وتونس في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر
106	المطلب الأول: تصنيف الجزائر وتونس في المؤشرات الدولية والإقليمية لقياس جاذبية مناخ الإستثمار
106	الفرع الأول: التصنيف في المؤشرات الدولية
110	الفرع الثاني: التصنيف في المؤشرات الإقليمية
116	المطلب الثاني: معوقات الاستثمار في الجزائر وتونس الإستثمار
116	الفرع الأول: معوقات الاستثمار في الجزائر
122	الفرع الثاني: معوقات الاستثمار في تونس
125	خلاصة الفصل
127	خاتمة عامة
131	قائمة المراجع
الملاحق	



فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الفرص الاستثمارية المعروضة في عدد من الدول العربية	57-56
02	تغطية وكالات التصنيف الائتماني العالمية للدول العربية	67
03	وضع الدول العربية في المؤشر المركب للمخاطر القطرية خلال الفترة (2004-2012)	70
04	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014)	94
05	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2001-2014)	97
06	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (2000-2013)	99
07	أهم 10 شركات مستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2003-2014)	100
08	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تونس خلال الفترة (2003-2014)	102-101
09	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس خلال الفترة (2003-2014)	104-103
10	أهم 10 شركات مستثمرة في تونس خلال الفترة (2003-2014)	105
11	ترتيب الجزائر وتونس في مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة (2004-2014)	108
12	وضع الجزائر وتونس في المؤشر المركب للمخاطر القطرية خلال الفترة (2004-2014)	110
13	وضع الجزائر في مؤشر التنافسية العربية	112-111
14	وضع تونس في مؤشر التنافسية العربية	112
15	تطور المؤشر المركب لمكونات السياسة الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر وتونس للفترة [2000-2014]	115

فهرس الأشكال

الرقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	دورة حياة المنتج	11
02	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال الفترة (2000-2014)	59
03	تطور نسبة التدفقات الاستثمارية الواردة إلى الدول العربية من إجمالي تدفقات العالم والدول النامية خلال الفترة (2000-2014)	61
04	هيكمل مؤشر التنافسية العربية	111

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال الفترة (2000-2014)	141
02	التقويم السيادي الموحد للدول العربية حتى عام 2005	142
03	التقويم السيادي الموحد للدول العربية حتى عام 2006	143
04	التغيرات التي طرأت على التقييمات السيادية في الدول العربية منذ نهاية 2010 حتى عام 2014	144

مقدمة عامة

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر تطورا ملحوظا على مر السنوات، كما حاز على اهتمام واعتراف عالمي واسع النطاق. فلقد برز كأحد أهم العناصر في التمويل الدولي التي تشكل العلاقات الاقتصادية بين دول العالم، خاصة بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية سنة 1982 والتي تغيرت على إثرها مصادر التمويل نظرا لتقلص مساعدات التنمية الرسمية بسبب القيود المفروضة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

إن تطور حجم هذا النوع من الاستثمار، يرجع إلى ما يتضمنه في طياته من مزايا عديدة (سواء للمستثمر أو البلد المضيف). فالقيام بمثل هذا النوع من الاستثمارات، يمكن الشركات المستثمرة من تعظيم منافعها بشكل أكثر فعالية. في ذات الوقت، فإن الدول المستقبلة له لا تحصل فقط على رأس المال ولكن أيضا على مزايا تكنولوجية وإدارية ومهارات لم يكن بالإمكان التوصل إليها من أي مصدر آخر .

نتيجة لذلك تصاعد اهتمام الدول العربية بالاستثمار الأجنبي لمساهمة الفعالة في رفع مستوى الصادرات وتحسين الإنتاج والقضاء على البطالة وخلق مناصب شغل جديدة... الخ من خلال الاستثمار في أنشطة ذات قيمة مضافة أو في مجالات جديدة أو التحول في صناعة معينة من الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة والمعتمدة على تكنولوجيا بسيطة وعمالة كثيفة إلى أنشطة ذات إنتاجية عالية تعتمد على تكنولوجيا رفيعة المستوى. ويتوقف ذلك على القدرة التنافسية بين الدول المضيفة في محاولة خلق مناخ استثماري أكثر ملاءمة للمستثمر الأجنبي من خلال توفير جملة من العوامل المحفزة لانسياب اكبر قدر من رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة.

في هذا السياق قامت كل من الجزائر وتونس بإصلاحات اقتصادية ترمي إلى توفير المناخ الاستثماري الملائم ووضع آليات متنوعة من بينها نظام الحوافز الذي يهدف إلى تحسين البيئة الاستثمارية بوجه عام وزيادة إمكانات هذه البلدان للحصول على القدر اللازم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بوجه خاص.

أولا: إشكالية البحث: مما سبق تبرز لنا الإشكالية التالية:

ما هو دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية؟

تتفرع من هذه الإشكالية الأسئلة التالية:

1- ما مدى تأثير المناخ الاستثماري على جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

2- ما هي حصة الدول العربية من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر؟

3- هل تلقت الجزائر وتونس حجما من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتوافق مع قدرتها وإمكاناتها؟ وما هي المعوقات التي حالت دون قدوم المستثمرين الأجانب إليها؟

ثانيا: فرضيات البحث

للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لا يزال ضعيفا ومحدودا بالنظر إلى القدرات والإمكانات الكبرى التي تتمتع بها المنطقة لجذب الاستثمار الأجنبي من الخارج.
- قدمت الجزائر وتونس العديد من الحوافز، إلا أنها لم تساهم في استقطاب وجذب الاستثمار الأجنبي إليها بشكل كبير.
- لم تتلق الجزائر وتونس الحجم المرغوب فيه من الاستثمارات الأجنبية بالرغم من القدرات والإمكانات التي تتمتع بها هذه الدول.

ثالثا: أسباب اختيار البحث

هناك عدة أسباب ودوافع أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع، نوجزها فيما يلي:

- تطور مصطلح مناخ الاستثمار ودخول عناصر جديدة في مكوناته مما خلق أوضاعا جديدة تشكل عوامل جذب أو طرد للاستثمار الأجنبي.
- يعتبر موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من الموضوعات الاقتصادية التي ما تزال تحظى باهتمام الدراسات المالية والاقتصادية المعاصرة، والتقارير الصادرة عن الهيئات الدولية المتخصصة.
- محاولة تسليط الضوء على قدرات الجزائر وتونس في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والعراقيل التي تواجهها.

رابعا: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث لهذه الدراسة في إبراز دور مناخ الاستثمار في التأثير على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يعتبر الأداة الهامة والرئيسية في توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو القطاعات الاقتصادية لتحقيق أهداف التنمية والنمو الاقتصادي.

خامسا: أهداف البحث

- نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، نوردتها فيما يلي:
- دراسة الإطار النظري لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والمناخ الاستثماري.
 - استعراض ملامح مناخ الاستثمار في الدول العربية.
 - مقارنة الحوافز والضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتونس وإبراز مدى مساهمتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو هذه الدول.
 - التعرف على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر وتونس، وتبيان مدى تأثير مناخ الاستثمار في هذه الدولتين على التدفقات الاستثمارية الواردة إليها؟

سادسا: المنهج والأدوات المستخدمة في البحث

في محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي. اعتمدنا المنهج الوصفي من أجل عرض المفاهيم النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر والمناخ الاستثماري، أما المنهج التحليلي، فقد تم استخدامه لتحليل الأرقام والبيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية والجزائر وتونس، وكذا لتبيان وضع هذه الدول في بعض المؤشرات الدولية والإقليمية لقياس مناخ الاستثمار.

أما الأدوات المستخدمة في البحث، فقد اعتمدت الدراسة على العديد من الكتب والمراجع العربية والأجنبية الخاصة بالموضوع، بالإضافة إلى المراجع الإلكترونية وكذا التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة.

سابعا: الدراسات السابقة

من بين الرسائل الجامعية التي تناولت الموضوع ما يلي:

- دراسة ساعد بوراوي، بعنوان " الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، دراسة مقارنة (الجزائر، تونس، المغرب) "، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 2007-2008، حيث طرح الباحث تساؤلا رئيسيا والمتمثل في: ما هو تأثير الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر على مناخ الاستثمار في دول المغرب العربي ؟ وكانت أهم النتائج المتوصل إليها من قبل الباحث ما يلي:

- تتوقف التأثيرات الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات البلدان المضيفة على مدى توفر بيئة متكاملة وجاذبة للاستثمار الأجنبي.
- إن ترتيب الدول المغاربية موضوع الدراسة في المؤشرات الدولية والإقليمية يعكس عجزها في انتهاز السياسات الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية .
- على الرغم من أن الدول تتسابق فيما بينها لمنح الحوافز والاستثمارات والإعفاءات للمستثمرين الأجانب، إلا أن الواقع العملي اثبت أنها من المحددات الثانوية والتكميلية، وليست من المحددات الرئيسية لقرارات توطين أنشطة الشركات متعددة الجنسيات في الخارج.
- بينما اقتصرنا دراستنا على المقارنة بين الجزائر وتونس.
- دراسة بن داو دية وهيبة، بعنوان "واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1995-2004) مع التركيز على الجزائر، مصر، المغرب، تونس"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004-2005، حيث طرحت الباحثة التساؤل التالي: ما مدى توفر دول شمال إفريقيا على عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وبعبارة أخرى هل أن مناخ الاستثمار لدول شمال إفريقيا يشجع قدوم المستثمر الأجنبي أم لا؟ وفي حالة النفي ما هي السبل إلى تحسين مناخ الاستثمار بها وبالتالي تحسين قدرتها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟ واهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة ما يلي:
- تعتبر كل من الإصلاحات الاقتصادية والمالية وكذا التعاون والتكامل الإقليميين عوامل هامة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- يعد نصيب دول شمال إفريقيا من الاستثمار الأجنبي المنساب ضعيفا ومحدودا بالنظر إلى القدرات والإمكانات الكبرى التي تتمتع بها المنطقة، ومن الواضح أيضا وجود تفاوت كبير بين هذه الدول فيما يتعلق بنصيبها من الاستثمارات الأجنبية، وبقدرتها على جذبها.
- تحتاج المنطقة دون الإقليمية إلى تعميق وتسريع الإصلاحات، فهناك حاجة إلى تحقيق ثلاث تغييرات أساسية في مصادر النمو هي من النمو من النفط إلى القطاعات غير النفطية، من نشاطات القطاع العام إلى نشاطات القطاع الذي يوجهه السوق، من نشاطات إحلال الإنتاج الوطني محل الواردات التي تتصف بالحماية إلى نشاطات تنافسية موجهة للتصدير، وإن تعزيز الاستثمارات الأجنبية هو مرتكز أساسي لهذه التغييرات الثلاثة.

بينما في دراستنا فقد تطرقنا إلى واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة (2000-2014) مع التركيز على الجزائر وتونس.

- دراسة سعيدي يحيى، بعنوان "تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006-2007، حيث طرح الباحث التساؤل الرئيسي التالي:

إن إشكالية الدراسة تتمثل في تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. وما هي مقوماته وما هو حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وما اثر التحولات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد الجزائري في الوقت الراهن على تدفق هذه الاستثمارات إلى الاقتصاد الوطني؟ وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- مرت الجزائر بالعديد من الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة التي عمقت حاجتها للتمويل الخارجي للوصول إلى النمو الذاتي، إلا أنها عمدت على وضع الأطر المؤسسية المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية، وقد نجحت في ذلك إلى حد كبير نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها وما ترتب عنها من المحفزات المالية والتشريعية والإجرائية المقدمة للمستثمر الأجنبي.

- على الرغم من التحسن الملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، إلا أنها لازالت تعاني من نقص كبير في المعلومات الاقتصادية، مما اثر على عملية جذب الاستثمارات الأجنبية كما أن المشكل في الجزائر يكمن في تطبيق القوانين على أرض الواقع.

- بالرغم من أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية، إلا أن تمويل التنمية الاقتصادية لا يمكن أن يعتمد بصفة أساسية ودائمة على الموارد الخارجية، بل يجب أن يعتمد على الموارد المحلية في المقام الأول مع الأخذ بعين الاعتبار أن الموارد الخارجية تعمل كوسيلة مكملة وليست بديلة عن الموارد المحلية.

والاختلاف بين دراستنا وهذه الدراسة، هو أن دراستنا تناولت تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر وتونس.

- دراسة NooriaAbd Mohamed، بعنوان "The Effects of Foreign Investement in the Arabic Local Investement Future-An Analytical Measurement Study for some of the Arabic Gulf States for the period from 1992-2010" أطروحة دكتوراه فلسفة علوم بحوث العمليات، مجلس جامعة سانت كليمنتس (ST.Climents University) 2012، وقد طرحت الطالبة الإشكالية التالية : إن اقتصاديات دول الخليج العربي ومنها السعودية والإمارات عينة الدراسة، تعاني من اختلالات بنيوية اقتصادية ولا سيما في الإنفاق الاستثماري

المحلي وكفاءة الاستثمارات، ويعود ذلك إلى نقص في التمويل الداخلي والادخارات، وتبديدها إلى الخارج، وتوجيه الجزء الأكبر منها لأغراض استهلاكية وترفيهية، وضعف الترابط المالي بينها مما دفع العديد من هذه البلدان إلى الاتجاه نحو التمويل الخارجي بشكل استثمارات أجنبية مباشرة وغير مباشرة تقودها الشركات والمؤسسات الدولية التي تسعى دائما إلى استغلال موارد هذه البلدان وتحجيم دورها. وتوصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

- تعاني غالبية البلدان العربية من مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية متعددة تعوق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لكن الأمر الأكثر خطورة هو أنها تعاني من توفر فوائض مالية غير مستغلة بصورة جيدة، وهو ما دفعها للخروج إلى الأسواق العالمية لعدم توفر المناخ الاستثماري الملائم.
- أهم الأسباب وراء هجرة رؤوس الأموال العربية هو عدم وجود الأنظمة التشريعية وعدم ثبات القوانين الحاكمة للعملية الاستثمارية المحلية وضعف الأسواق المالية وعدم توفر المعلومات الكافية للمستثمرين عن حجم ونوعية الفرص الاستثمارية.
- بينما في دراستنا، فقد قمنا بدراسة تحليلية للجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014)، من أجل معرفة تأثير مناخ الاستثمار على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها.

ثامنا: هيكل البحث

يتضمن هيكل الدراسة ثلاثة فصول كالآتي:

الفصل الأول: يشمل الجوانب النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر والمناخ الاستثماري، وجاء في مبحثين تناول المبحث الأول تعريف وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، أشكاله التقليدية والحديثة، النظريات المفسرة له ودوافعه وأثاره الإيجابية والسلبية، أما المبحث الثاني فقد اشتمل على الإطار النظري للمناخ الاستثماري من حيث التعريف، المحددات، الحوافز والضمانات وكذا مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار.

الفصل الثاني: تطرقنا فيه إلى مناخ الاستثمار في الدول العربية وتم تقسيمه إلى مبحثين، تناول المبحث الأول واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، وفيه سنوضح الاتفاقيات العربية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، الأوضاع المؤثرة على مناخ الاستثمار في الدول العربية ومعوقات الاستثمار في هذه الدول، وأخيرا اثر التطورات العالمية على مناخ الاستثمار في الدول العربية. اما المبحث الثاني، فجاء بعنوان الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية والذي تناول اتجاهات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية، وضع الدول العربية في المؤشرات الدولية والإقليمية.

الفصل الثالث جاء بعنوان دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتونس، وتم تقسيمه إلى مبحثين. المبحث الأول كان حول واقع مناخ الاستثمار في الجزائر وتونس، وتم التطرق فيه إلى مقارنة الحوافز والضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي في الدول موضوع الدراسة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى هذه الدول . أما المبحث الثاني، فتناول تقييم أداء وإمكانات الجزائر وتونس في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتمحور مضمونه حول تصنيف الجزائر وتونس في المؤشرات الدولية والإقليمية لقياس جاذبية مناخ الاستثمار، وكذا المعوقات التي واجهتها هذه الدول والتي حالت دون تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها.

الفصل الأول:

الاستثمار الأجنبي المباشر

والمناخ الاستثماري

تمهيد:

لقد تزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث أصبح من ضمن القضايا والموضوعات المهمة في الدراسات الاقتصادية والمطروحة للنقاش على مستوى الهيئات الدولية المتخصصة، وذلك نظرا للدور الذي تلعبه هذه الاستثمارات الأجنبية في دفع عجلة التنمية في الدول النامية التي لم ترحب به كثيرا في عقد السبعينات بسبب اتجاه الشركات متعددة الجنسيات في تحقيق الأرباح دون الاهتمام بتحسين اقتصاديات تلك الدول.

مع عقد الثمانينات اختلفت هذه النظرة وأصبحت معظم الدول وخاصة النامية تسعى جاهدة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، من خلال تحسين مناخ الاستثمار وتقديم الحوافز والامتيازات المختلفة للتأثير على قرار الشركات الأجنبية المتعلق باختيار الاستثمار في هذه البلدان.

لذا نهدف من خلال هذا الفصل إلى عرض أهم المفاهيم النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر وللمناخ الاستثماري، وذلك بتقسيم الفصل إلى مبحثين:

- ✓ المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ المبحث الثاني: الإطار النظري للمناخ الاستثماري.

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر

عرف الاقتصاد العالمي منذ ظهور المنظمة العالمية للتجارة في 1995 ازدياد ظاهرة تدويل العملية الإنتاجية وعولمة رأس المال بفعل زيادة التحرر الاقتصادي الذي يعتمد التبادل التجاري فيه على آلية السوق وحركة رؤوس الأموال والشركات متعددة الجنسيات. وضمن هذا التوجه الجديد، أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر يحتل مكانة بارزة باعتباره وسيلة هامة لتسريع النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق عولمة الاقتصاد.

لهذا سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر، النظريات المفسرة له، دوافعه وآثاره الإيجابية والسلبية.

المطلب الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

يحتل الاستثمار الأجنبي المباشر مكانة هامة في التحليل الاقتصادي، ومرد ذلك إلى الأهمية التي أصبح يحظى بها لدى الدول النامية والمتقدمة على حد سواء. ومن أجل الوقوف على خلفية هذا الاهتمام، سيتم التطرق في هذا المطلب إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: تعريف وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد وردت عدة تعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر تبعا لمنظمات وهيئات دولية، وكذا لكتاب وباحثين اقتصاديين، سنحاول أن نورد أهمها فيما يلي:

- حسب الدكتور عبد السلام أبو قحف، فيرى أن الاستثمار الأجنبي هو الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع معين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.¹

- وحسب الدكتور خالد راغب الخطيب، فيعرف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب تقرير الاستثمار العالمي كالاتي: " هو الذي تكون أغلبية ملكية رأسماله (أي حصة مسيطرة) لشخص طبيعي

¹ - عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، (مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001)، ص 13.

أو لشخص اعتباري يتمتع بجنسية دولة غير تلك الدولة المضيفة، ويتضمن التزام طويل المدى ويكون للمستثمر دور فعال في إدارة الاستثمار...¹

– كما يعرفه الدكتور صفوت عبد السلام عوض الله بأنه: " تلك العملية التي تقوم من خلالها منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج موطنها الأصلي بقصد المشاركة الفعلية وممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات."²

– أما بالنسبة للمنظمات الدولية، فقد عرف كل من صندوق النقد الدولي IMF ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم (المستثمر المباشر) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة (مؤسسة الاستثمار المباشر) في اقتصاد آخر. وتتطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة. ولا يقتصر الاستثمار المباشر على المعاملة المبدئية أو الأصلية التي أدت إلى قيام العلاقة المذكورة بين المستثمر والمؤسسة. بل يشمل أيضا جميع المعاملات اللاحقة بينهما، وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة، سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة."³

من جملة التعاريف السابقة، يمكن تحديد تعريف عام للاستثمار الأجنبي المباشر كالاتي: هو كافة المشروعات التي يقوم بامتلاكها المستثمرون الأجانب في دول غير الدول الأم، سواء كانت هذه الملكية كاملة، أو بالاشتراك مع المستثمر الوطني أو بالسيطرة على الإدارة، بحيث تساهم هذه المشروعات (الاستثمارات) في نقل الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة وتطوير الإدارة وفتح أسواق جديدة في الدول المضيفة.

ثانيا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

إن أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة تكمن في الدور الذي تمارسه على النمو والتنمية في البلاد المضيفة، كما أنها تحمل معها خصائص الاقتصاد النابعة منه. ونظرا لأهميته، أصبحت كفاءة النظام الاقتصادي لدولة ما تقاس بمدى قدرته على جذب الاستثمارات الأجنبية وإقامة المشروعات التي توفر

¹ – خالد راغب الخطيب، التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات، (دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، ط 1، 2014)، ص 216.

² – صفوت عبد السلام عوض الله، الآثار المحتملة لاتفاق تريمز (TRIMS) على تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية: الكويت، ص 1769.

³ – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، (الصفاء، الكويت، 2014)، ص 20.

فرص العمل وتنشط حركة الصادرات فضلاً عن تحديث الصناعة الوطنية والوصول بها إلى مرحلة الجودة الشاملة.

يمكن تلخيص أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية:¹

- الاستثمار الأجنبي مصدر لتعويض العجز في الادخار المحلي وتحقيق زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، فأحد الأهداف الرئيسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي هو إقامة مشروعات إنتاجية في كافة المجالات الصناعية والزراعية والخدمية التي تهدف إلى إنتاج سلع وخدمات ذات ميزة تنافسية للتصدير وتكون مؤهلة للقبول بالأسواق العالمية، كما أن توفر رأس المال يسمح بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتج وتحسين جودته.
- الاستثمار يعتبر المحرك الأساسي للتصدير وهذا ما تثبته تجارب الدول في هذا المجال كالصين التي تجذب سنوياً ما يعادل 40 مليون دولار. وهذا ما يساعد على وجود قطاع تصديري قوي مما يزيد في جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في الصادرات للسلع والخدمات مما يجذب استثمارات جديدة وهكذا، وهذا ما يؤدي إلى معالجة العجز في ميزان المدفوعات وزيادة الحصيلة من العملة الأجنبية.
- الاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة الإدارية والتسويقية الجديدة. فالتكنولوجيا الحديثة تساعد في تطوير المنتج وتخفيض تكاليف الإنتاج.
- الاستثمار الأجنبي يزيد من فرص العمل.

الفرع الثاني: الأشكال التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر

يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال أهمها:

1. الاستثمار المشترك

هو شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، يشارك فيه طرفين أو أكثر في دولتين مختلفتين بصفة دائمة، حيث لا تقتصر هنا المشاركة على امتلاك حصة في رأس المال وحسب وإنما أيضاً المشاركة في الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع.²

¹ - متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي - النظرية والسياسيات، (دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، 2011)، ص ص 190-191.

² - علي عباس، إدارة الأعمال الدولية - المدخل العام، (دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثالثة، 2013)، ص 140.

يتميز الاستثمار المشترك بالخصائص التالية:¹

- أنه عبارة عن اتفاق طويل الأجل لممارسة نشاط إنتاجي داخل البلد المضيف، هذا الاتفاق يكون بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي.
- الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.
- قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة من شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك.
- طرفا الاستثمار (سواء الطرف الوطني أو الأجنبي) تكون مشاركتهم في مشروع الاستثمار من خلال:

✓ المشاركة بحصة في رأس المال أو كله على أن يقدم الطرف الآخر التكنولوجية.

✓ أو قد تكون المشاركة من خلال تقديم الخبرة والمعرفة أو العمل أو التكنولوجيا.

✓ أو تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية، أو تقديم السوق.

- حق كل طرف من أطراف الاستثمار في المشاركة في إدارة المشروع المشترك، وهذا يعتبر أهم فارق يميز الاستثمار المشترك عن بقية العقود الأخرى كعقود الإدارة واتفاقيات الصنع أو مشروعات تسليم المفتاح.

2. الاستثمار المملوك كلياً من طرف المستثمر الأجنبي

هو عبارة عن القيام بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق...الخ، ونجد أن الدول النامية تتردد كثيراً إزاء هذا الشكل، ويعود ذلك إلى الخوف من التبعية الاقتصادية وما ينتج عنها من آثار سلبية على المستوى المحلي والعالمي والحذر من سيطرة احتكار الشركات متعددة الجنسيات على أسواق الدول المضيفة.²

3. مشروعات أو عمليات التجميع

تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والبلد المضيف، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها بشكل منتج نهائي.³

¹ - متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 192.

² - خالد راغب الخطيب، مرجع سابق، ص 217.

³ - نفس المرجع، ص 217.

4. الاستثمار في المناطق الحرة

تعتبر المناطق الحرة شكلاً من أشكال الاستثمار الوطني والأجنبي، بحيث تعرف على أنها " جزء من أراضي الدولة تسمح فيها بعمليات تجارية وصناعية مع دول العالم متحررة من قيود الجمارك والاستيراد والتصدير والنقد ومن هنا كان تسميتها مناطق حرة".¹

يتمتع الاستثمار في المناطق الحرة بالعديد من المزايا والحوافز أهمها عدم وجود قيود على جنسية رأس المال، وحرية اختيار الشكل القانوني للمشروع، وكذلك حرية تحديد أسعار المنتجات ونسبة الأرباح بالإضافة إلى إعفاء الأصول الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج والصادرات والواردات من الضرائب الجمركية وضريبة المبيعات وغيرها من الضرائب والرسوم، كما تمنح المشروعات القائمة بالمناطق الحرة عدد من الضمانات من أبرزها عدم جواز تأميمها أو مصادرتها أو التحفظ عليها أو نزع ملكية عقاراتها من غير الطريق القضائي.²

الفرع الثالث: الأشكال الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر

تتعدد الأشكال الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر، نذكر منها ما أورده الدراسات وخاصة الدراسات المعمقة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على النحو التالي:³

أولاً: الشركات المشتركة: وتنشأ عن مساهمة شريكين على الأقل في الاستثمار، وتعد من الأشكال الجديدة إذا كان للطرف المحلي 50% أو أكثر من رأس المال، أي لا يجب أن يكون للأجنبي أغلبية رأس المال. ولا تكون منها تلك الشركات التي يكون فيها رأس المال موزعاً بين الشركاء بكيفية تترك إمكانية التحكم في الشركة للأجنبي.

ثانياً: عقد الإجازة: وهو الذي يمنح بموجبه المتعامل الأجنبي للطرف المحلي الحصول على التكنولوجيا أو المعرفة مقابل ثمن معين يدفعه الطرف المحلي، سواء عن طريق جزافي أو عن طريق نسبة في المبيعات أو باشتراك المتعامل الأجنبي في رأس مال الطرف المتلقي، وبالتالي في الأرباح أو المواد التي يتم إنتاجها باستعمال التكنولوجيا المرخص بها.

¹ - منور أوسريير، دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)، مجلة الباحث: (جامعة قاصدي مرباح "ورقلة"، العدد 2، 2003)، ص 41.

² - الهيئة العامة للاستعلامات، الاستثمار في المناطق الحرة، مصر، على الموقع: www.sis.gov.eg أطلع عليه يوم 2016/02/28 الساعة 15:40.

³ - بن داودية وهيبية، واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1995-2004) - (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005، ص 19.

ثالثاً: عقد استعمال العلامة التجارية: يمكن اعتبار عقد استعمال العلامة التجارية نوعاً من عقود الإجازة أو المساعدة التقنية، ويحصل المرخص له في هذا العقد على جملة من العناصر تحتوي إضافة إلى العلامة على الاحتكار أو الامتياز بالبيع محلياً ومساعدة في التسيير مقابل مبلغ جزافي أو إتاوة. والالتزام باحترام بعض قواعد الشركة المرخصة.

رابعاً: عقد التسيير: تجد البلاد النامية نفسها عاجزة عن التسيير الناجح للمشاريع الاقتصادية، فتلجأ قبل تكوين خبرة لها في الميدان إلى إبرام عقود تسيير مع المتعامل الأجنبي، بحيث يتعهد هذا الأخير بتسيير المشروع أو الشركة للبلد النامي مع القيام بتكوين العمال المحليين في مجالات التسيير ونقل لسلطة التسيير إلى الشريك في البلد النامي بعد فترة محددة اتفاقياً.

خامساً: عقود المفتاح في البلد: تبرم البلاد النامية هذا النوع من العقود بهدف تسريع وتيرة تصنيعها ببناء بنية صناعية قبل التحكم في عملية الإنشاء الصناعي، بحيث يتعهد المتعامل الأجنبي بتقديم مجمعات صناعية عاملة وتأجيل الحصول على الثمن حتى تتمكن تلك المنشآت ذاتها من توليد الرأسمال.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد حظي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير من طرف الاقتصاديين الذين قدموا عدة نظريات تفسر قيام هذا النوع من الاستثمار، وسنتناول في هذا المطلب أهم هذه النظريات.

الفرع الأول: نظرية عدم كمال السوق

من المعلوم والمتفق عليه أن المنافسة تعتبر من أهم العوامل التي تقوم عليها الشركات، فإذا كانت الشركة غير قادرة على المنافسة في السوق، فهذا يؤدي بها إلى الزوال، وعلى هذا الأساس تقوم هذه النظرية.

لقد تم صياغة هذه النظرية عام 1960، وكان أهم روادها "ستيفن هيفر" و"كريموند فيرنون" و"شارل كيندلبرغر"، بحيث تفترض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية أو المضيفة، بالإضافة إلى النقص الكبير في رضى السلع، كما أن الشركات الوطنية في البلدان المضيفة ليس لها القدرة على المنافسة الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية المختلفة، أو حتى فيما يختص بمتطلبات ممارسة أي نشاط وظيفي آخر لمنظمات الأعمال، أي توفر بعض القدرات أو جوانب القوة لدى الشركات متعددة الجنسيات مثل الموارد المالية، التكنولوجيا والمهارات الإدارية... الخ، بالمقارنة مع الشركات الوطنية في الدول المضيفة يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات نحو الاستثمارات الأجنبية. أو بمعنى آخر، إن يقين هذه الشركات بعدم قدرة الشركات الوطنية بالدول المضيفة على

منافستها تكنولوجيا أو إنتاجيا أو ماليا أو إداريا... الخ، سيكون أحد المحفزات والدوافع الأساسية التي تكمن وراء قرار هذه الشركات الخاص بالاستثمار أو ممارسة أي أنشطة إنتاجية أو تسويقية في الدول النامية. كما يفترض هذا النموذج النظرة الشمولية لمجالات الاستثمار الأجنبية فضلا عن التملك المطلق لمشروعات الاستثمار هي الشكل المفضل للاستغلال جوانب القوة لدى الشركات متعددة الجنسيات.¹

في هذا الشأن أشار "هود ويونج" "Hood and Young" إلى أن الشركات متعددة الجنسيات كما يراها رواد هذه النظرية- تعتبر شكلا جديدا للإمبريالية، حيث أن مظاهر السلوك الإمبريالي لهذه الشركات يتجلى في قيامها بتصدير رؤوس أموالها واستثماراتها خارج حدود الدولة الأم وذلك بسبب تدهور معدلات الأرباح المحققة فيها فضلا عن رغبتها في البحث عن أسواق مربحة جديدة لمنتجاتها أو خدماتها التي تدهور الطلب عليها في أسواقها المحلية.

كما أن تنمية أو خلق التبعية التكنولوجية للدول المضيفة واستمرار اعتمادها على دول أجنبية في هذا الخصوص، فضلا عن جلبها لأنماط جديدة للاستهلاك والعادات في هذه الدول هي في الواقع نواتج طبيعية أو مظاهر للإمبريالية الجديدة.²

الانتقادات الموجهة لهذه النظرية

بخصوص الانتقادات الموجهة لنظرية عدم كمال السوق، يرى "روبوكوسيموندس" Robock et Simmonds "ما يلي:

- أن هذه النظرية تفترض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج، وهذا غير واقعي من الناحية العملية.
- أن هذه النظرية لم تقدم أي تفسير مقبول حول تفضيلات الشركات متعددة الجنسيات للتملك المطلق لمشروعات الاستثمار الإنتاجية كوسيلة لاستغلال جوانب القوة أو المزايا الاحتكارية لهذه الشركات في الوقت الذي يمكنها تحقيق ذلك من خلال أشكال أخرى للاستثمار أو العمليات الخارجية كالصدير أو عقود التراخيص الخاصة بالإنتاج أو التسويق.³

¹- متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 201.

²- عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 114.

³- متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 204.

الفرع الثاني: نظرية دورة حياة المنتج الدولي

كما نعلم أن لكل سلعة في السوق دورة حياة خاصة بها، وتقوم هذه النظرية على مفهوم مفاده أن كل سلعة من السلع التي تنتجها الشركات تمر بمراحل حياتية من لحظة وصولها إلى السوق التجاري وحتى زوالها منه (الظهور، النمو، النضوج، الانحدار ثم الزوال). تحتفظ الدولة المنتجة للسلعة بميزة تنافسية فريدة تتوفر عندها فقط، وعندما تبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج تفقد ميزتها المطلقة من خلال التبادل التجاري وقد تصبح هي ذاتها مستوردة لهذه السلعة بصورة أو بأخرى. ولكي نفهم نظرية دورة حياة المنتج لابد من استعراض المراحل التي تمر بها وهي على النحو الآتي:

1. مرحلة الإنتاج (الظهور) والبيع في السوق المحلي: Introduction Stage

من المعروف أن الدولة بسياساتها ومؤسساتها تعمل على إشباع حاجات مواطنيها المتجددة، فأى دولة عندما تفكر بإنتاج سلعة جديدة غير مسبوق إنتاجها في بلد آخر يكون غرضها من ذلك بالدرجة الأولى أن تبيعها في السوق المحلية وليس بالضرورة تصديرها أو بيع كمية منها في الخارج، فالدفعة الأولى من إنتاج السلعة الجديدة تكون عالية التكلفة لا يشتريها من السوق إلى نخبة الأغنياء، إلا أن عرض هذه السلعة يظل محدوداً لفترة حتى تتجمع لدى الشركة المنتجة جميع ردود الفعل من المستهلكين الأوائل، وفي الدفعة الثانية من إنتاج السلعة تكون بعض المشكلات المتعلقة بالسوق وارتفاع تكلفة الإنتاج قد تم التغلب على معظمها، فإذا لاحظت الشركة أن الطلب على السلعة يتزايد في السوق المحلي، فإن الشركة تبدأ بالتفكير ووضع الخطط للاستفادة من مزايا عملية الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابها، وفي نهاية هذه المرحلة تبدأ بتصميم الآلات الكبيرة والمتخصصة والبحث عن قوى عاملة مدربة.¹

2. مرحلة المنتج الناضج: Maturity Product Stage

تبدأ هذه المرحلة عندما تبدأ المنافسة بالظهور، ويشهد المنتج عملية نمو سريع، والطلب على المنتج يعتبر أكثر حساسية لعامل الأسعار، وبذلك لا تستطيع الشركة زيادة إنتاجها في البلد الأم، فتعتمد الشركة المنتجة على نقل نشاطها إلى الخارج حيث تنخفض التكاليف وتصل الإيرادات إلى أعلى مستوياتها، وتبدأ بالتصدير من هناك إلى البلد الأم والأسواق العالمية.²

¹ - علي عباس، مرجع سابق، ص 151.

² - عبد الرزاق حمد الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، (دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2014)، ص

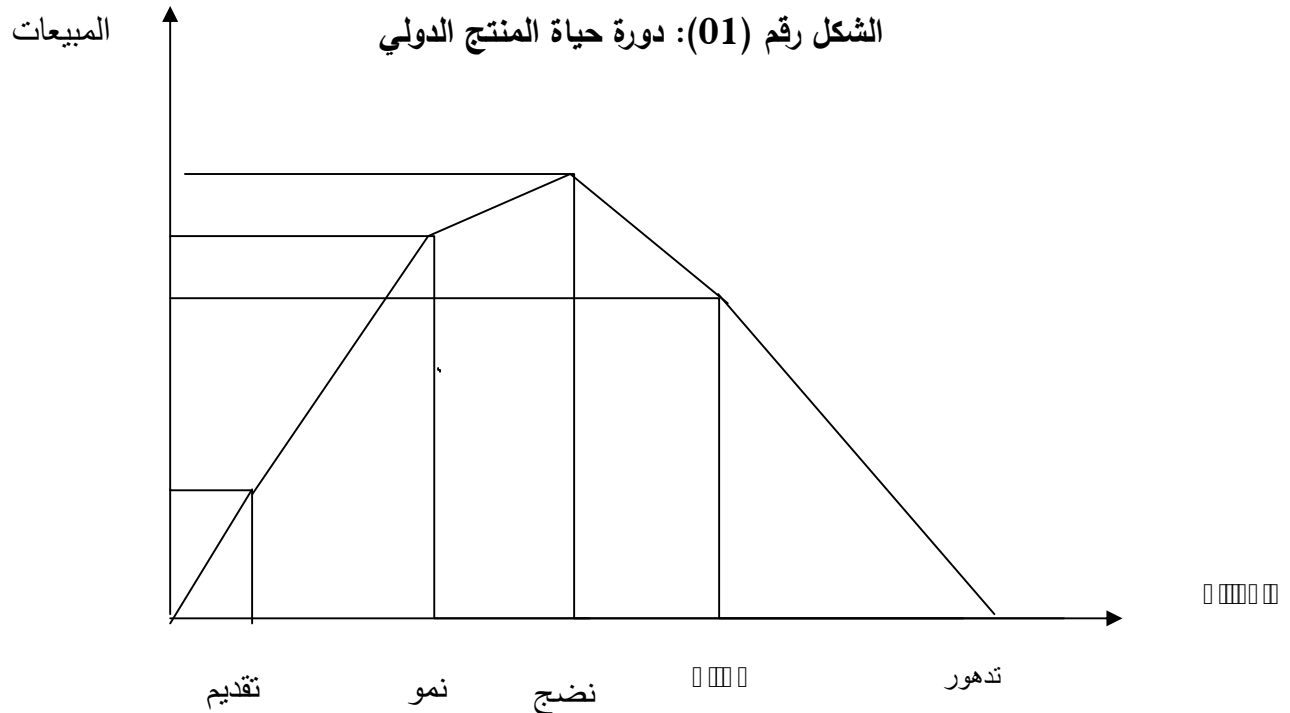
3. مرحلة المنتج المعياري (النمطي)

في هذه المرحلة يصل السوق إلى مرحلة التشبع، ويصبح المنتج نمطيا، وذو أسلوب أكثر كثافة في العمل، ويرتفع عدد المؤسسات وتتجه المنافسة عن طريق السعر، وتزداد مرونة الطلب السعرية، أما على مستوى الأسواق الخارجية فتبدأ المؤسسات الأجنبية في تقليد المنتج الجديد، كما يمكن أن يقوم البلد المبتكر للتكنولوجيا باستيراد كمية من المنتج نظرا لانخفاض سعره في الخارج نتيجة وفرة العمالة غير الماهرة في البلاد المقلدة، وفي البلاد المتقدمة ذات الأجور الأقل انخفاضاً عن البلد الأصلي المبتكر.

مع اشتداد المنافسة حيث يكون المنتج أكثر نمطية وأكثر كثافة في استخدام عنصر العمل غير الماهر، تتجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول الأقل نمواً التي تعرف وفرة كبيرة في هذا العنصر وبالتالي تتمتع بانخفاض كبير في الأجور.

بذلك وجد "فيرنون" أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتم إلا في المرحلة الثانية والثالثة للمنتج حيث تكون هناك سوق خارجية مهمة.¹

يمكن توضيح دورة حياة المنتج الدولي من خلال الشكل التالي:



Source : Arab British Academy for Higher Education. P 2.

¹ - عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر - (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإدارة المالية)، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008، ص ص 114-115.

الانتقادات الموجهة لهذه النظرية

لقد حاولت هذه النظرية الاستفادة من العيوب الفنية في النظريات الكلاسيكية التي فشلت في تقديم تفسير لأسباب التبادل التجاري بين الشركات الدولية، وقد أجريت دراسات أخرى حول هذه النظرية مثل دراسة "ويلز" 1961 و"هرش" 1971، حيث دلت النتائج أن أداء وسلوك الشركة نحو التصدير يتأثر بخصائص السلعة ذاتها، ومن أهم العيوب الفنية في هذه النظرية ما يلي:

- ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع السلع في نفس المراحل التي ذكرت في دورة حياة السلعة فبعض السلع لا تتعدى دورتها مراحل حياتية معينة.
- ركزت هذه النظرية في تفسيرها لسلوك التسويق الدولي على أنواع معينة من السلع وبالأخص السلع ذات التقنية الفنية العالية.
- تجاهلت هذه النظرية العديد من العوامل الأخرى الداخلية التي قد يكون لها أثر كبير في قيام التبادل التجاري بين الشركات على المستوى الدولي مثل العوامل ذات العلاقة بأهداف وفلسفة الشركة وخصائص متخذ القرارات...الخ.
- لم تبين النظرية كيف يمكن تحسين مستوى الأداء التصديري للشركات والعوامل المحددة لنجاحها.¹

الفرع الثالث: نظرية الحماية

إن ظهور هذه النظرية كانت نتيجة للإخفاقات التي رافقت الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال السوق، فمن ناحية، أن تحقيق استخدام أمثل لفرص التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر بما يتلاءم وأهداف الشركات متعددة الجنسيات لا يمكن تحقيقه بمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات والشركات الوطنية، ومن جهة أخرى أن مدى تحقيق الشركات متعددة الجنسيات لأهدافها يتوقف على مدى ما تمارسه الدول النامية من رقابة وقوانين وإجراءات تؤثر في حرية التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وممارسة الأنشطة المرتبطة بهما.²

تعني الحماية الإجراءات الوقائية التي تعمل شركات الاستثمار الأجنبي المباشر على اتخاذها لضمان عدم تسرب المعلومات والأسرار الفنية والابتكارات الحديثة في مجال الإنتاج والتسويق إلى جهات محلية في أسواق البلدان المضيفة بطرق أخرى غير الاستثمار الأجنبي المباشر أو عقود التراخيص والإنتاج ولأطول مدة ممكنة. أي أن هذه الشركات تستهدف الحصول على أقصى عوائد من الاستثمارات

¹ - علي عباس، مرجع سابق، ص 155.

² - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، (مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، ط 1، 2001)، ص 398.

الأجنبية المباشرة عن طريق حماية أنشطتها الخاصة واستخدامها داخل الشركات الأجنبية والعمل على عدم خروجها إلى المشروعات الأخرى في البلدان المضيفة لهذه الاستثمارات، حتى تتحقق الحماية للاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الشركات وتحقق أهدافها.¹

الانتقادات الموجهة لنظرية الحماية

- إن ممارسات الحماية يمكن أن تتحقق بأساليب بديلة متاحة الآن قد تكون أكثر فعالية من تلك التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات، وبالتالي لا يوجد أي مبرر عملي لما تقوم به بعض هذه الشركات لحماية براءات الاختراع في أي نشاط اقتصادي يتم ممارسته.
- إن نظرية الحماية تتركز بصورة مباشرة على دوافع الحماية للشركات متعددة الجنسيات وضرورة أن تكون عملية اتخاذ القرارات داخل الشركة الأم ومن ثم فهي تعطي اهتماماً أقل إلى الإجراءات أو الضوابط والسياسات الحكومية الخاصة بالدول المضيفة والمتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة والممارسات الفعلية الحالية أو المرتقبة للشركات الأجنبية، هذه الإجراءات والسياسات الحكومية قد تؤدي إلى تقليل جدوى ممارسات وإجراءات الحماية التي تمارسها الشركة متعددة الجنسيات وكذلك على مدى تحقيقها للأهداف التي تسعى لبلوغها.²

الفرع الرابع: نظرية الموقع

تركز هذه النظرية على تقليل المخاطرة التي يتعرض لها الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي تركز على الأسباب الكامنة وراء اختيار الشركات متعددة الجنسيات لمكان استثماراتها، أي اختيار البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر، مع التركيز على المحددات التي تدفع هذه الشركات للمفاضلة في الاستثمار بين دولة وأخرى.³

يؤكد عدد من الاقتصاديين على أن هذه النظرية تركز على المتغيرات البيئية في البلد المضيف التي ترتبط بالعرض والطلب، والتي تؤثر في الأنشطة الإنتاجية والتسويقية والبحث والتطوير للشركات الأجنبية.⁴

¹ - فليح حسن خلف، التمويل الدولي، (مؤسسة الوراق، عمان، ط 1، 2004)، ص 182.

² - متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 205.

³ - عبد الرزاق حمد الجبوري، مرجع سابق، ص 56.

⁴ - عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الأعمال والاستثمار الولي، مرجع سابق، ص 403.

من العوامل الموقعية التي تؤثر على الشركة هي كما يلي:¹

1- **العوامل التسويقية والسوق:** مثل درجة المنافسة، وكالات الإعلان، حجم السوق، معدل نمو السوق درجة التقدم التكنولوجي، الرغبة في المحافظة على العملاء السابقين، احتمالات التصدير لدول أخرى... الخ.

2- **العوامل المرتبطة بالتكاليف:** مثل القرب من المواد الخام والمواد الأولية، مدى توافر الأيدي العاملة مستويات الأجور، مدى توافر رؤوس الأموال، مدى انخفاض تكاليف النقل، المواد الخام والسلع الوسيطة، والتسهيلات الإنتاجية الأخرى... الخ.

3- **الإجراءات الحمائية (ضوابط التجارة الخارجية):** مثل التعريف الجمركية، نظام الحصص القيود الأخرى المفروضة على التصدير والاستيراد.

4- **العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي:** مثل الاتجاه العام نحو قبول الاستثمارات الأجنبية أو الوجود الأجنبي، الاستقرار السياسي، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الاستثمار، إجراءات تحويل العملات الأجنبية والتعامل فيها، مدى ثبات أسعار الصرف، نظام الضرائب، مدى التكيف مع بيئة الدولة المضيفة بصفة عامة.

5- **الحوافز والامتيازات والتسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب.**

هناك عوامل أخرى مثل الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توافر الثروات الطبيعية والقيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج، إمكانية التجنب (التهرب الضريبي)... الخ.

المطلب الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره

إن الوضع الاقتصادي المتدني الذي تعيشه بعض الدول وندرة الموارد خاصة المالية منها، يجعلها تبحث عن وسائل تمويل للخروج أو التخفيف من حدة هذا العجز، وهذا عن طريق استقطاب مستثمرين أجانب تتوفر لديهم تلك الموارد التي هي بحاجة إليها. وفي هذا السياق نجد أن المستثمرين الأجانب يفضلون احتكار السوق لتجنب المنافسة، كما أن الكثير من الأقطار تقبل ذلك لأنه لا يتطلب نفقات مالية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نجد أن قوة التفاوض وجلب أحسن الاستثمارات الأجنبية المباشر قد يكون له دورا كبيرا في تنمية بعض القطاعات.

¹ - متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 207.

لهذا سيتم التعرف من خلال هذا المطلب على دوافع القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك على آثاره الايجابية والسلبية بالنسبة للدول المضيفة والدول الأجنبية على حد سواء.

الفرع الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

من بين دوافع المستثمر الأجنبي للقيام بالاستثمار الأجنبي حسب رأي بعض المفكرين الاقتصاديين وعلى رأسهم شارل ألبرت Albert Michel Charles الذي تحدث عن ثلاثة استراتيجيات من وراء الاستثمار الأجنبي والمتمثلة في:

- الإستراتيجية المعتمدة لاختراق مختلف الموارد الطبيعية المتنوعة، ومن ثم الاستثمار وفق هذه الإستراتيجية.
- الإستراتيجية المعتمدة لغرض اختراق الأسواق والتي بموجبها سيدفع المستثمر الأجنبي للإنتاج والتسويق ضمن حدودها.
- الإستراتيجية الأخيرة التي تتضمن هدف التقليل من التكاليف.

إلى جانب ما قاله ألبرت هناك دوافع أخرى من وراء الاستثمار الأجنبي المباشر وهي:

- ✓ الاختراق الكبير للأسواق العالمية، وهذا الدافع يجعل من الشركات متعددة الجنسيات تفضل التدويل بدل التصدير.
- ✓ تجنب مختلف الحوافز المحتملة التي تعترض بشدة كل حركات الاستثمار والتجارة، ومن بينها الضرائب والرسوم المجحفة على الواردات بغرض الحيلولة دون إغراق السوق، صف إلى ذلك مختلف العراقيل الجمركية.
- ✓ دافع تحقيق ونيل فرص صناعية ممكنة في الأسواق العالمية.
- ✓ اندفاع الشركات بشكل ضروري نحو إتباع أساليب وسياسات الشركات المنافسة نتيجة وجود ما يسمى باحتكار القلة، وهذا الأخير هو عامل من عوامل التدويل، بحيث يدفع بهذه الشركات إلى المنافسة الحادة فيما بينها.¹

أما فيما يتعلق بدوافع المستثمر الأجنبي وراء الاستثمار المباشر في الدول النامية فيمكن تلخيصها فيما يلي:

¹ - غلام عبد الله، العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية، (دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2014)، ص ص 177 - 178.

أ- **الدافع السياسي:** يكون هذا الدافع إما لمساعدة دولة حليفة أو للتمكن من ممارسة الضغط على بلد معين، وهذا ما يلاحظ من خلال تدفقات الاستثمارات الأجنبية للدول النامية بغية التوسع وزيادة النفوذ والسيطرة أكثر على هذه الدول.

ب- **الدافع الاقتصادي:** يهدف المستثمر الأجنبي من خلال أنماط مشاريع الاستثمار إلى تسهيل الوصول إلى الأسواق والموارد الطبيعية وتحقيق أكبر الفوائد والأرباح، وهذا ما يشجع الدول الأجنبية على التواجد بالدول التي تمتلك ثروة هائلة من الموارد الطبيعية بغية التوسع والزيادة في أسواقها التصديرية.¹

وبما أن الدول النامية تمتلك العديد من الموارد الأولية كمناجم الحديد والصلب والفوسفات ومناجم البترول والغاز... الخ، فإن المستثمر الأجنبي وخاصة الشركات العملاقة تتجذب نحوها كون هذه الدول تمثل مواقع هامة للاستثمار.²

الفرع الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة

1- **الآثار الإيجابية:** هناك منافع وفوائد كثيرة ناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر لصالح الدول المضيفة نذكر منها ما يلي:³

- يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى توسيع الممتلكات الوطنية وخلق طبقات جديدة في المسيرين في المستقبل من أجل المساهمة في مشاريع الاستثمار وإنشاء مشاريع جديدة.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي مصدراً هاماً لرؤوس الأموال والعملات الأجنبية، التي تمثل أساس أي برنامج تنموي.
- يساعد الاستثمار الأجنبي في الحصول على التكنولوجيا، وتنمية وتدريب واستغلال الموارد البشرية في الدول المضيفة، حيث تعاني معظم البلدان النامية ضعف قدرتها التكنولوجية التي تمتلكها الدول الصناعية المتقدمة.
- رفع معدلات التكوين الرأسمالي، مع خلق علاقات جديدة وتنمية مختلف القطاعات الإنتاجية.

¹ - خالد راغب الخطيب، مرجع سابق، ص 218.

² - غالم عبد الله، مرجع سابق، ص 178.

³ - صالح مفتاح، دلال بن سمينة، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية - دراسة حالة الجزائر -، مجلة بحوث اقتصادية عربية: (بيروت، لبنان، العددان 43-44، 2008)، ص ص 113-115.

- المساهمة في تخفيض حدة البطالة من خلال خلق فرص جديدة للعمل، الأمر الذي يؤدي إلى رفع الناتج الوطني المحلي، مما يزيد من الدخل الفردي، وتحسين القدرة الشرائية، وبالتالي تشجيع الاستهلاك.
- تنمية المنافسة المحلية في إنتاج السلع والخدمات مع وجود شركات أجنبية تساهم في كسر حدة الاحتكار الوطني.
- تلعب الشركات دولية النشاط، التي تقوم بالاستثمار المباشر في الدول النامية، دورا كبيرا في رفع كفاءة قطاع التصدير في هذه البلدان، حيث يساهم وجود هذه الشركات في فتح الأسواق العالمية لمنتجات الصناعات التي تقيمها في الدول النامية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات، وبالتالي المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات.

2- الآثار السلبية: رغم الايجابيات التي يتمتع بها الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هناك سلبيات يتضمنها، ومنها:

- يقدم البلد المضيف عادة الكثير من المحفزات للاستثمار الأجنبي المباشر ومنها الخدمات مثل الأرض والسكن، والاتصالات والمياه والكهرباء، والمساعدات المالية، وغالبا ما يتم توفير هذه الخدمات بأسعار غير مرغوبة على البلد المضيف، وقد تكون أكبر من الحد الضروري، لهذا فإن المغالاة في تقديم المحفزات للاستثمار الأجنبي المباشر تقلل من منافع ذلك الاستثمار للبلد المضيف.
- التأثيرات السلبية على الادخار: يدعي البعض أن الأرباح التي تحققها الشركات المحلية قد تتأثر سلبا من جراء وجود الشركات الأجنبية وبالتالي فإن الادخارات المحلية قد تتأثر سلبا هي الأخرى.
- التأثيرات السلبية على عوائد الصرف الأجنبي: في أحيان كثيرة تكون ما تخرجه الشركات متعددة الجنسيات من عوائد النقد الأجنبي خارج البلد أكثر مما تورده إلى داخل البلد، وإن البلد المضيف قد لا يملك القدر الكافي من الاحتياطات، لهذا فإن تأثير ذلك أن يضر بإمكانيات التنمية.
- التأثير السلبى على تطور البلد المضيف: إن التركيز على السلع الاستهلاكية التي يركز عليها المستثمر الأجنبي المباشر قد يكون كبيرا بحيث يحرم الصناعات المنتجة للسلع الرأسمالية من الموارد، كما قد يميل المستثمر الأجنبي إلى استغلال بعض الموارد النابضة بشكل أكبر من المعقول لأغراض التصدير، وحتى التكنولوجيا التي يجلبها المستثمر الأجنبي غالبا ما تكون كثيفة رأس المال لا تناسب حاجة البلد وموارده الاقتصادية، وكذلك يفضل المستثمر الأجنبي أن يتوطن في المدن مما قد يفاقم من مشكلة عدم التساوي في الدخل فيما بين الأقاليم والمناطق الجغرافية.

- ويشير البعض بأن نتائج الحالات الدراسية حول الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر، تكون سبب السياسات المشوهة المتبعة من قبل البلدان المضيفة لهذا الاستثمار، مثل السياسات الحمائية ضد المنافسة الأجنبية، وكذلك تركيز الشركات المحلية على السوق المحلي أكثر من تركيزها على التصدير مما أدى إلى عرقلة نمو الصرف الأجنبي.¹

ثانياً: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول الأم

1- الآثار الإيجابية: تتمثل فيما يلي²:

- يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر على دخول الأموال على المدى المتوسط والطويل وذلك في صيغة مجموع الأرباح المحققة في الدول المضيفة والتي يتم تحويلها إلى الدول المصدرة له.
- استغلال المواد الأولية المتوفرة في الدول المضيفة له خاصة منها الدول النامية، ومن ثم ضمان التموين وتغطية الحاجة في هذا السياق خدمة لاقتصادياتها.
- ضمان استغلال اليد العاملة الرخيصة مقارنة باليد العاملة المرتفعة التكلفة (الأجور والرواتب) في الدول القائمة به.
- استغلال المناخ الطبيعي للإنتاج إلى جانب استغلال فرصة سعة الأسواق التابعة للدول المضيفة له أين سيتم احتكارها والسيطرة عليها لغياب المنافسة المحلية.
- الحصول على الامتيازات الإغرائية التي تقدمها الدول المضيفة له والمتمثلة على سبيل المثال في الامتيازات الضريبية والجمركية.

2- الآثار السلبية: من بينها³:

- قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية معينة إلى إقصاء الطرف الأجنبي من مشروع الاستثمار وهذا يعني ارتفاع درجة الخطر غير التجاري، وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في السوق المعين.
- التمييز بين المستثمرين الأجانب والمحليين، وذلك من خلال الحوافز الخاصة بالاستثمار والإعفاء الضريبي في بداية النشاط والتي تسبب تشوهات ضريبية، ويؤدي انقضاء فترة الإعفاء الضريبي إلى

¹ - مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات-، (دار وائل للنشر، الأردن، 2007)، ص 202.

² - غالم عبد الله، مرجع سابق، ص 175.

³ - صغور مسعود، انفتاح قطاع الاتصالات على الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2002/2005، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006)، ص 27.

– المخاطر الناجمة عن نقل رؤوس الأموال إلى الدولة المضيفة.

المبحث الثاني: الإطار النظري للمناخ الاستثماري

يعتبر مناخ الاستثمار من المفاهيم المركبة لأنه يتعلق بجوانب متعددة، وقد تطور مفهومه بحسب التغيرات السياسية والاقتصادية والتنظيمية، ذلك أن الشركات العالمية شديدة الحساسية لكل متغيرات المناخ الاستثماري. ونظرا لأهمية مناخ الاستثمار، سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم المفاهيم المتعلقة به.

المطلب الأول: ماهية مناخ الاستثمار

تزايد الاهتمام بمناخ الاستثمار مع تطور العلاقات الاقتصادية الدولية نتيجة لكونه من أم عوامل النمو الاقتصادي، غير أن هناك اختلافات في تحديد مفاهيمه، لهذا كان من الضروري التعرض لمفهوم مناخ الاستثمار وأهم المحددات التي تشكله والتي يتوقف عليها انتقالات الاستثمارات الأجنبي.

الفرع الأول: تعريف مناخ الاستثمار

هناك عدة تعاريف للمناخ الاستثماري نذكر منها ما يلي:

- المناخ الاستثماري هو حصيلة الظروف التي تؤثر في القرار الاستثماري المحلي والأجنبي على حد سواء بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والمحددات المحلية والتدفقات الخارجية القانونية التي تعمل على توجيه المدخرات المحلية والتدفقات الخارجية في أوجه الاستثمار المثلى.¹
- هو توظيفة مركبة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى من خلالها الجهات الوصية إلى الترويج للقطر وللفرص الاستثمارية، ذلك أن المستثمرين الوطنيين والأجانب لا يقررون توطین استثماراتهم في منطقة إلا بعد فحص الشروط العامة لذلك المناخ.²
- مناخ الاستثمار هو مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاه تدفق رأس المال وتوظيفه، وتشمل هذه الظروف الأبعاد السياسية والاقتصادية وكفاءة وفعالية التنظيمات الإدارية، التي يجب أن تكون ملائمة ومناسبة لجذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية.³
- ويعرف مناخ الاستثمار حسب تقرير التنمية العالمي لسنة 2005 الصادر عن البنك الدولي بأنه: مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات

¹ - أحمد زكريا صيام، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة - الأردن كنموذج -، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا: (جامعة حسيبة بن بوعلي "الشلف" عدد 3، 2005)، ص 92.

² - وصاف سعيدي، قويدري محمد، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر: بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: (عدد 8، 2008، الجزائر)، ص 39.

³ - منصور الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، (دار الراجعية للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2013)، ص 91.

الاستثمارية العمل بطريقة مريحة. ويشير التقرير إلى أن السياسات وسلوك الإدارة الحكومية وبخاصة قضية الفساد والمصادقية تمارس تأثيرا قويا على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائق أمام المنافسة وبدرجة أكبر توفر الأمن والاستقرار وبخاصة أمن حقوق الملكية ودرجة التقيد باللوائح التنظيمية والقوانين ونظام الضرائب التي تترك أثارا بالغة الأهمية على التكاليف والمخاطر.¹

من خلال التعاريف السابقة، نستطيع أن نقول أن مناخ الاستثمار هو مفهوم مركب ومتطور، بحيث ينطوي على جوانب عديدة، بعضها متعلق بمدى توافر منشآت البنية التحتية، والبعض الآخر بالنظم القانونية أو الأوضاع السياسية، والثالث بالمؤسسات والرابع بالسياسات، وبالتالي فهذا المفهوم المركب هو مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية والتكنولوجية والتنظيمية.

الفرع الثاني: محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

يلعب مناخ الاستثمار دورا مهما في قرارات المستثمرين وفي حركة رأس المال بصفة عامة وتتداخل بين عناصره اعتبارات سياسية واقتصادية ومالية وقانونية وإدارية متعددة، بل واعتبارات سياسية واقتصادية وكلها تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة ما، وهذه الاعتبارات تعرف بالمحددات وسوف يتم تناولها فيما يلي:

أولاً: المحددات السياسية

لا شك أن العوامل السياسية تلعب دورا هاما ومؤثرا في قرار المستثمر الأجنبي، ولعل من أهم هذه العوامل ما يأتي:

1- الاستقرار السياسي: فتوفر الاستقرار السياسي يعتبر شرطا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه ويتوقف عليه الاستثمار، فحتى إذا كانت المردودية المتوقعة للاستثمار كبيرة، فلا يمكن الاستثمار في ظل غياب الاستقرار السياسي.²

2- النظام السياسي: كذلك فإن النظام السياسي الذي تنتهجه الدولة يلعب دورا هاما في التأثير على اتجاه الاستثمارات الأجنبية، فكلما كان النظام السياسي ديمقراطيا كلما كان جاذبا للاستثمار، وكلما كان ديكتاتوريا كلما كان طاردا للاستثمارات الأجنبية، ويرجع ذلك إلى أن النظام الديمقراطي يوفر قدرا من الأمان لرأس المال سواء كان أجنبيا أو وطنيا، حيث تتسم سياسة النظام الديمقراطي بالوضوح والعلانية

¹ - غريب بولرباح، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها، - دراسة حالة الجزائر-، مجلة الباحث: (جامعة قاصدي مرباح "ورقة"، عدد 10، 2012)، ص 106.

² - خالد راغب الخطيب، مرجع سابق، ص 218.

واحترام الحقوق والتعهدات، والالتزام بنصوص القانون والدستور مما يجعل المستثمر على بنية من أمر استثماراته والضمانات التي يقدمها له هذا النظام، أما الأنظمة الديكتاتورية التي ينفرد قاداتها بالقرار السياسي دون الرجوع إلى الشعب، فضلا عن عدم احترام القانون والدستور، فإن ذلك يعرض النشاط الاستثماري ورأس المال للخطر السياسي الذي يصعب التنبؤ به.

3- التوجه السياسي ومدى استقراره: يقصد بالتوجه السياسي، الاتجاه الذي تتخذه الإدارة السياسية في التعامل مع السوق الخارجي، فالاستثمار الأجنبي يتجه دائما نحو الاقتصاديات المفتوحة التي لا تضع قيودا ولا عراقيل أمام حركته، والعكس صحيح، فإن الاستثمار الأجنبي ينفر من الاقتصاديات المغلقة التي تضع القيود والعراقيل أمامه، ومن ثم فإن اتجاه إدارة الدولة السياسي سوف يكون له تأثيره الإيجابي أو السلبي على حركة انتقالات الاستثمارات الأجنبية.¹

ثانيا: المحددات القانونية

كذلك تلعب المحددات القانونية دورا هاما في جذب الاستثمارات الأجنبية، ذلك أنه كلما كان النظام القانوني في الدولة يعمل على تحفيز الاستثمار الأجنبي، ويتضمن الضمانات الكافية ضد المخاطر غير التجارية، ويكفل حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية دخول وخروج رؤوس الأموال، كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار الأجنبي والعكس صحيح.²

إضافة إلى ذلك، فإن القوانين والتشريعات المتعلقة بعمل الشركات متعددة الجنسيات التي تنظم العلاقة بين أطراف البنية الاقتصادية، وتكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية وتجنب فرض ضرائب مزدوجة كلها عوامل تساعد على جذب المستثمر الأجنبي.

لكن يلاحظ أن القوانين والتشريعات، مهما بلغت من التطور والشمولية في الضمانات التي تعطيها للشركات الأجنبية، فإنها تكون غير كافية بذاتها لتشجيع المستثمرين الأجانب وجذبهم للاستثمار في البلد المضيف، ذلك أن هذه القوانين هي بمثابة أعمال تقوم بها الدولة ممثلة في سلطاتها التشريعية، وتحكمها ظروف ومتغيرات داخلية مرتبطة بالبلد المضيف، ومن ثم فإنها عرضة للتغير أو حتى الإلغاء من قبل الدولة وبإرادة منفردة، مما يضع المستثمر الأجنبي في وضع حرج ويخضع استثماراته لمتغيرات داخل البلد المضيف ليس له السيطرة عليها، لذا تسعى الشركات الأجنبية إلى الدخول في اتفاقيات دولية ثنائية لحماية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية.³

¹ - نزيه عبد المقصود محمد مبروك، محددات وضمانات جذب الاستثمارات الأجنبية، (دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط 1، 2014)، ص 31-32.

² - نفس المرجع، ص 33.

³ - عبد الرزاق حمد الجبوري، مرجع سابق، ص 70.

ثالثاً: المحددات الاقتصادية.

تلعب المحددات الاقتصادية دوراً هاماً في توجيه الاستثمارات الأجنبية واستفادة دول معينة منها دون غيرها، وتشمل هذه المحددات على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي تدل على مستوى أداء الاقتصاد القومي، والتي تتناول أهمها فيما يلي:

1- درجة الانفتاح على العالم الخارجي: الانفتاح على العالم الخارجي يعني عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج وهو ما يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، وعدم وجود أية اختلالات في أسواق عناصر الإنتاج، وبطبيعة الحال فإن الاستثمار الأجنبي يميل دائماً نحو التوجه إلى الاقتصاديات المفتوحة، والابتعاد عن الاقتصاديات المغلقة، فالمستثمر الأجنبي يسعى دائماً إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، ومن ثم فهو يهتم بالكفاءة الاقتصادية وبيئته عن فرض القيود.¹ ولعل من أهم المؤشرات الاقتصادية التي يمكن من خلالها التعرف على درجة الانفتاح الاقتصادي ما يلي:

أ- نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي: فإذا كانت هذه النسبة كبيرة دل ذلك على حسن الأداء الاقتصادي للبلد ودرجة الانفتاح الاقتصادي، وأن للدولة علاقات واسعة مع الدول الأخرى، وبالتالي فإن ارتفاع قيمة هذا المؤشر يشكل عامل جذب للاستثمارات.²

ب- درجة التركيز في الصادرات: فارتفاع درجة التركيز وقلة عدد السلع المصدرة يعني الارتباط بعدد غير قليل من الدول، والاعتماد على محصول واحد أو عدد قليل من المحاصيل ربما يعرض الاقتصاد القومي للدولة لهزات عنيفة بعيدة عن إرادتها، وما يتبعه ذلك من فرض للقيود على حركات عناصر الإنتاج الأمر الذي يؤدي إلى ابتعاد الاستثمار الأجنبي عن هذه الدولة والبحث عن دولة أخرى لا توجد فيها هذه القيود.³

2- القوة التنافسية للاقتصاد القومي

هذا يعني أنه كلما زادت القوة التنافسية للاقتصاد القومي، كلما كان هذا الاقتصاد جاذباً للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح، وهذا يرجع إلى أن ازدياد المركز التنافسي يعني ازدياد قوة الاقتصاد القومي وقدرته على مواجهة أي ظروف خارجية وامتصاصها، الأمر الذي يشجع على المزيد من فرص الاستثمار لضمان الربحية التي يسعى المستثمر الأجنبي إلى تحقيقها، ويستدل على ذلك من خلال عدة مؤشرات

¹ - نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سابق، ص 23.

² - شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، (دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ط 1)، 2009، ص 2.

³ - نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سابق، ص 24.

أهمها: معدل نمو الصادرات، فكلما زاد هذا المعدل كلما دل ذلك على زيادة القوة التنافسية للاقتصاد القومي، والعكس صحيح، وكذلك الرقم القياسي لأسعار الصادرات، فنجاح السياسة التصديرية بما تعكسه الأرقام القياسية للأسعار يزيد من فرص الاستثمار اعتماداً على التقدم في التصدير واحتمالات ازدهاره.¹

3- قوة الاقتصاد القومي واحتمالات تقدمه

من أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على قوة الاقتصاد القومي ما يلي:

أ- **الناتج المحلي الإجمالي:** يعد الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه سببا في بروز مجموعة الاقتصاديات النامية الناشئة وزيادة مقدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية باتجاهها، على اعتبار أن ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي دليلاً على الاستقرار الاقتصادي في البلد وبالتالي زيادة الطلب الكلي ودخول الأفراد، ومن هنا يتضح وجود علاقة طردية بين الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي وتدفق رأس المال الخارجي.²

ب- **معدل التضخم:** إن انخفاض تكاليف الإنتاج يعتبر حافزاً للشركات متعددة الجنسيات للاستثمار بالخارج. فمعدل التضخم يؤثر على تكاليف الإنتاج من جهة، وعلى حجم الأرباح من جهة أخرى. وعليه فمعدلات التضخم المنخفضة تساعد على جذب الاستثمارات.³

4- القدرة على إدارة الاقتصاد القومي

حيث أنه كلما تميزت إدارة الاقتصاد القومي بالكفاءة والقدرة على مواجهة التقلبات الاقتصادية من خلال ما تتخذه من تدابير وإجراءات مناسبة، كلما أدى ذلك إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والعكس صحيح، ولعل من أهم المؤشرات التي يمكن أن نتعرف من خلالها على القدرة على إدارة الاقتصاد القومي:

أ- **حجم الاحتياطي من العملات الأجنبية:** من المعروف أن حجم الاحتياط من العملات الأجنبية يعكس معدل نمو الصادرات، كما يعكس نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي، ويعكس العلاقات التجارية الدولية فكلما زاد حجم الاحتياطي من العملات الأجنبية كلما كان لدى السلطات النقدية المقدرة للتحكم بسعر الصرف وحماية العملة المحلية من الانهيار، وهذا يشكل عاملاً مستقرًا لسعر الصرف سواء كان سعر

¹ - نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سابق، ص 25.

² - عبدالرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سابق، ص 73.

³ - غريب بولرباح، مرجع سابق، ص 102.

{ 25 }

ب- البنية الأساسية: يحتاج المستثمر إلى بنية أساسية كافية من حيث نوعيتها وتكاليف استخدامها وقدرة الاتصال مع العالم الخارجي بسهولة، بحيث يتمكن المستثمر من التحرك السريع استجابة للسوق، وهذا يعني توافر وسائل النقل السريع بتكاليف معقولة ودون قيود في المطارات والموانئ والطرق، وتوافر وسائل الاتصالات في الداخل والخارج، إلى جانب توافر الأرض اللازمة لإقامة المصانع والمكاتب، والكهرباء اللازمة للتشغيل وخدمات الحصول على المعلومات واقتناء التكنولوجيا، بل وخدمات محاسبية وقانونية على مستوى عال، وخدمات التأمين، مع تيسير الحصول على هذه الخدمات من الخارج إذا أراد المستثمر ذلك، وعلى ذلك فإنه كلما توافرت البنية الأساسية الجيدة كلما أدى ذلك إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والعكس صحيح.

7- التقارب الجغرافي

يلعب التقارب الجغرافي دورا في جذب الاستثمارات الأجنبية، فالشركات متعددة الجنسيات تستفيد من ميزة التقارب الجغرافي بين الدولة الأم والدولة المضيفة، فهناك علاقة قوية بين التقارب الجغرافي والاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن الموقع المتميز للدولة يمكن أن يوفر لها ميزة تنافسية فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، بل إن الظروف المناخية للدولة قد تساعد على نمو بعض السلع الرئيسية ومن ثم نشأة الكثير من الصناعات الكبرى التي تجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر.¹

المطلب الثاني: الحوافز والضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر

من السائد في الفكر الاقتصادي والمالي عموما أن منح الدولة المضيضة للمزايا والإعفاءات بمختلف أشكالها من شأنه أن يؤدي بالضرورة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الدول المضيفة، وهو ما أدى بدوره إلى تنافس هذه الدول على تقديم أكبر قدر من المزايا والإعفاءات والضمانات.

وتشير الدراسات أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحتاج إلى نوعين رئيسيين من عوامل الجذب هما الضمانات والحوافز. ونقصد بالضمانات مجموع الوسائل الكفيلة بحماية رأس المال المالي والمعرفة التكنولوجية ضد الخطر والضياع والخسارة، أما الحوافز فهي السياسات التي تمكن المشروع الأجنبي من تحقيق أكبر معدل للأرباح وتحقيق أعلى معدلات الإنتاج والنمو.

الفرع الأول: الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر

هناك العديد من الحوافز المقدمة من حكومات الدول المضيفة للشركات الأجنبية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن تلخيصها فيما يلي:

¹ - نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سابق، ص ص 29-30.

غير أن طريقة الإعفاء الضريبي يشوبها العديد من المشاكل والعيوب منها.

د- إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة: وتشكل هذه التقنية وسيلة لامتصاص الآثار الناجمة عن تحقيق خسائر خلال سنة معينة، وهذا بتحميلها على السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي ذلك إلى تآكل رأسمال المؤسسة.¹

2- حوافز تمويلية:

وهي تتضمن قيام حكومات الدول المضيفة بتزويد المستثمر الأجنبي بالأموال بشكل مباشر، وقد يكون التمويل في شكل منح استثمار أو تسهيلات ائتمانية مدعمة، وفي هذا المجال، تشير بعض تجارب الدول النامية في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا والشرق الأوسط إلى قيام حكومات تلك الدول بتقديم حوافز تتضمن ما يلي:

- ✓ تقديم تسهيلات للحصول على القروض من البنوك الوطنية، وتخفيض معدلات الفائدة عليها
- ✓ تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لإقامة المشاريع والتوسعات في المستقبل في مجالات النشاط المختلفة.

3- حوافز أخرى: هناك بعض الحوافز الأخرى التي تمنح لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

- ✓ تخصيص إعانات للبنية التحتية: كتقديم تخصيصات بأقل الأسعار التجارية للأراضي والعقارات وللمصانع والاتصالات والنقل والكهرباء والماء.
- ✓ تخصيصات للخدمات: وتشمل على خدمات مالية: إدارة المشاريع ودراسات اقتصادية ومعلومات عن السوق.
- ✓ أفضلية السوق: كالحماية من أي منافسة خارجية.

- ✓ تعاملات خاصة بالتمويل الخارجي: وتشمل على أسعار صرف خاصة، معدلات ملكية، قروض أجنبية خاصة، أفضليات في معالجات أخطار الصرف.²

¹ - طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا: (جامعة حسين بن بوعلي "الشلف"، العدد السادس)، ص ص 317-318.

² - ساحل محمد، تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة تقييمية-، مجلة علوم إنسانية: (جامعة البليدة، العدد 41 2009)، ص ص 5-6.

أمراً يدعو إلى اطمئنان المستثمر أو ارتياحه، كما أن الحماية الدبلوماسية التي قد تضيفها الدولة على مواطنيها الذين يستثمرون بالخارج ليست كافية في حد ذاتها لأن اعتبارات سياسية عديدة قد تحول دون تحقيقها، لهذا فقد حرصت بعض الدول المضيفة للاستثمار على تخصيص محام خاصة للنظر في المنازعات القائمة بينها وبين المستثمرين الأجانب، غير أن مثل هذه الحماية الإجرائية لا تطمئن المستثمر الأجنبي بسبب تشكيكه في أي قضاء يتبع الدولة المضيفة لرأس المال، لهذا يفضل المستثمرون الأجانب إبرام اتفاقيات خاصة بينهم وبين حكومة الدولة المضيفة تقضي بإحالة أي نزاع ينشأ بين الطرفين لهيئة تحكيم خاصة يتم تشكيلها باتفاقهما ويمكن أن يبرم هذا الاتفاق بين دولة المستثمر والدولة المضيفة للاستثمار.

3- ضمان الاستثمارات الأجنبية

يغطي هذا النوع من التأمين الاستثمار في ملكية كل أو بعض رأس المال الخاضع لسيطرة المستثمر الأجنبي ويكون مسؤولاً عن التزامه مسؤولية غير محدودة، وتتم عملية الضمان من خلال مختلف وثائق الضمان التي تطرحها الهيئات الدولية للضمان. ويمكن إبراز أهمية ضمان الاستثمارات الأجنبية فيما يلي:

- حماية المستثمر من أخطار الدفع: فعملية الاستثمار في الخارج تقتضي شروط ائتمانية أكثر مخاطرة من الاستثمار في السوق المحلي نتيجة صعوبة الحصول على المعلومات الدقيقة من جهة، وكذا الحالة عدم التأكد أو عدم اليقين التي تشهدها العلاقات الاقتصادية من جهة أخرى؛
- تمويل العملية الاستثمارية: عندما لا يكون المستثمر في مركز يسمح له بتمويل صفقاته بنفسه يلجأ إلى البنوك الدولية سواء الخاصة أو العمومية لطلب تمويل عملياته الاستثمارية على أن تضمن هيئات الضمان الدولية هذه العملية؛
- توفير شروط أفضل في مجال المنافسة: مع المؤسسات المثيلة في الأسواق الدولية من خلال تقديم ضمان كافي للعملية الاستثمارية؛
- جلب الاستقرار للمؤسسات؛
- إدارة هيئات الضمان للمنازعات؛
- تحفيز القطاع المصرفي على توفير التسهيلات الائتمانية اللازمة لتسهيل الاستثمار.¹

¹ - بن داودية وهيبه، مرجع سابق، ص ص 118 - 120.

المطلب الثالث: مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار

يتم تقييم الاستثمار الأجنبي بصفة عامة من طرف هيئات ومنظمات دولية من خلال عدة مؤشرات تعتمد عليها وفق معايير اقتصادية، سياسية واجتماعية، وسنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى أهم هذه المؤشرات.

الفرع الأول: مؤشر الحرية الاقتصادية

تعني الحرية الاقتصادية وفقا لهذا المؤشر حماية الملكية الخاصة للأصول وتوفير مجالات أوسع لحرية الاختيار الاقتصادي للأفراد، وتعزيز روح المبادرة والإبداع، كما تعني غياب التدخل الحكومي في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات.

يساهم مؤشر الحرية الاقتصادية في إعطاء صورة عامة حول مناخ الاستثمار في البلد، حيث يأخذ في الاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية، ووجود عوائق للتجارة ومدى سيادة القانون وقوانين العمالة وخلافه.¹

– **العوامل التي يقيسها المؤشر:** يستند مؤشر الحرية الاقتصادية إلى عشرة عوامل تشمل السياسة التجارية، عجز الموازنة، درجة تدخل الحكومة، السياسة النقدية، الاستثمار الأجنبي، القطاع المالي والمصرفي، مستوى الأجور والأسعار، حقوق الملكية الفكرية، التشريعات والإجراءات الإدارية وأنشطة السوق السوداء.

***دليل المؤشر:** لقد تم منح أوزان متساوية للعوامل العشرة، ومن ثم يحسب بأخذ المتوسط لهذه المؤشرات الفرعية وفق مقياس رقمي يتراوح ما بين 1 و 5 بحيث:

• 1 - 1.95 = يدل على حرية اقتصادية كاملة.

• 2 - 2.95 = يدل على شبه حرية.

• 3 - 3.95 = يدل على شبه عدم الحرية.

• 4 - 5 = يدل على انعدام الحرية الاقتصادية.²

¹ - طارق نوير، دور الحكومة الداعم للتنافسية "حالة مصر"، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، ص 13.

² - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2000، مرجع سابق، ص 80.

الفرع الثاني: مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد

ويصدر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية منذ 2001. ويهدف هذا المؤشر إلى التعرف على مدى نجاح جهود الدولة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور جديد يحاول مقارنة قوة الدولة الاقتصادية، ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي والخارجي وإيجاد وظائف في سوق العمل.¹

وفي تقرير سنة 2002، تم تطوير هذا المؤشر ليصبح مكون من مؤشرين مقارنين: مؤشر الأداء للاستثمار الأجنبي الوارد، مؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي الوارد.

1- مؤشر أداء الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: ويقاس هذا المؤشر الوضع القائم للدولة من حيث حصتها الفعلية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً منسوبة إلى حصة الدولة من الناتج المحلي الإجمالي للعالم، ويحتسب متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية.²

2- مؤشر إمكانيات الدولة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر: ويقاس هذا المؤشر قدرة الدولة المستقبلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال 13 مكوناً تشمل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، انتشار خطوط الهاتف الثابت، انتشار خطوط الهاتف النقال، متوسط استهلاك الطاقة للفرد، نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير للناتج المحلي الإجمالي، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان، التصنيف السيادي للدولة، حصة الدولة من صادرات الموارد الطبيعية للعالم، نسبة استيراد قطع الغيار للأجهزة الكهربائية والسيارات من العالم، نسبة صادرات الدولة من الخدمات إلى العالم، وحصة الدولة من الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي الوارد من العالم.³

✓ **دليل المؤشر:** وفق مؤشر الأداء فحصول الدولة على معدل واحد فما فوق يعني انسجام قوتها الاقتصادية مع قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية، وما دون ذلك يعني أن وضعها ضعيف من حيث قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ووفق مؤشر الإمكانيات الذي يتراوح بين صفر وواحد يحتسب من قسمة الفرق بين قيمة المتغير في القطر وأدنى قيمة للمتغير على الفرق بين أعلى قيمة ودنى قيمة للمتغير. ومن مقارنة وضع البلد وفقاً لمؤشري الأداء والإمكانيات يتم تصنيفه ضمن إحدى المجموعات التالية:

¹ - غريب بولرباخ، مرجع سابق، ص 106.

² - خالد راغب الخطيب، مرجع سابق، ص 227.

³ - صالح مفتاح، بن سمينة دلال، مرجع سابق، ص 122.

- مجموعة الدول السابقة، أي الدول ذات أداء مرتفع وإمكانات مرتفعة؛
- مجموعة الدول دون الإمكانيات، أي الدول ذات أداء منخفض وإمكانات مرتفعة؛
- مجموعة الدول أعلى من الإمكانيات، أي الدول ذات أداء مرتفع وإمكانات منخفضة؛
- مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض، وهي تلك الدول التي تتصف بأداء منخفض وإمكانات منخفضة.¹

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2002، مرجع سابق، ص 120.

خلاصة الفصل:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية، تعطي لصاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الاستثماري، حيث شهد ازدهارا خلال القرن التاسع عشر مع بداية الثورة الصناعية.

نظرا لأهميته، قدمت العديد من النظريات لشرح أسباب هذه الظاهرة، وفي هذا الإطار اتجهت معظم الدول إلى فتح أبوابها أمامه قصد استقطابه، وبما أن الكثير من الدول النامية عانت ولازالت تعاني من مشكل المديونية والعجز في تمويل استثماراتها، فقد اتخذته كوسيلة بديلة لإنعاش اقتصادياتها، ومن أجل ذلك كان لابد من إعادة النظر في مناخها الاستثماري الذي له دور كبير في جذب هذه الاستثمارات.

الفصل الثاني:

مناخ الاستثمار في الدول العربية

تمهيد:

تسعى غالبية الدول العربية إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره وسيلة تمويل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي قد أصبحت هدفا رئيسيا، حيث يعد بديلا للقروض الأجنبية في عمليات التمويل بالنسبة لسياسات التنمية والإصلاح الاقتصادي.

نظرا لكون المناخ الاستثماري هو نتاج العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر على ثقة المستثمر وتعمل على تشجيعه وتحفيزه إلى استثمار أمواله في دولة ما دون أخرى، فإننا نجد أن معظم الدول العربية تجتهد في التعرف على نواحي القوة والضعف في بيئتها الاستثمارية والتعرف على مستوى تنافسيتها لرفع قدرتها على كسب الاستثمارات الأجنبية، وتوفير المناخ الاستثماري الملائم، ولا يتسنى لها ذلك إلا إذا كانت هذه الدراسة والجهود تتم بشكل دوري ومستمر.

لذلك خصصنا هذا الفصل للتعرف أكثر على مناخ الاستثمار في الدول العربية، بحيث تم تقسيمه إلى مبحثين:

✓ المبحث الأول: ملامح مناخ الاستثمار في الدول العربية

✓ المبحث الثاني: أثر التطورات العالمية على المناخ الاستثماري في الدول العربية

المبحث الأول: واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية

تهيئة المناخ الاستثماري بتحديث قوانين الاستثمار وتفعيل التشريعات المالية والاتفاقيات الدولية منهج علمي سليم لتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، ونظرا لما تواجهه الاقتصاديات العربية من تحديات وعقبات تقف دون تحقيق الطموحات فانه لزاما عليها أن تستجمع قواها لتستغل جميع الإمكانيات المتاحة لديها كي تضمن حدا أعلى من الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس.

سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف أولا على ملامح مناخ الاستثمار في الدول العربية وما هو اثر التطورات العالمية على هذا المناخ الاستثماري.

المطلب الأول: ملامح مناخ الاستثمار في الدول العربية

يقصد بمناخ الاستثمار مجمل الأوضاع المحيطة بالعملية الاستثمارية ومن ثم التأثيرات المحتملة على فرص نجاح أو فشل المشروعات الاستثمارية، وفي هذا المجال يعد تحرير التجارة العربية الوسيلة الرئيسية لجذب الاستثمارات سواء كان الاستثمار عربيا أو أجنبيا، بحيث يؤدي إلى رفع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية.

الفرع الأول: الاتفاقيات العربية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر

يعود تاريخ التعاون العربي في مجال تحقيق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بداية إنشاء الجامعة العربية ولاسيما بعد تأسيس المجلس الاقتصادي العربي عام 1950. وتأسيسا على ذلك، وضع في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ثلاثة اتفاقيات عن رؤوس الأموال واستثمارها وضمانها وتسوية المنازعات الناشئة عنها، وتتمثل هذه الاتفاقيات في:

1- اتفاقية استثمار رؤوس الأموال وانتقالها بين الدول العربية 1970

وتدعو هذه الاتفاقية إلى أن تبذل كل دولة عربية مصدرة لرؤوس الأموال جهودا لتشجيع الاستثمار في الدول العربية المستوردة له، على أن تقوم هذه الأخيرة بخلق المناخ الاستثماري لتلك الاستثمارات.¹

وفي عام 2013، أقرت الدورة الثالثة للقمّة العربية للتنمية، الاقتصادية والاجتماعية تعديلات عديدة على هذه الاتفاقية بقصد تحديثها، وبالفعل جاءت الصيغة الجديدة محدثة، كما باتت ملزمة للدول

¹ - عبد الكريم جابر العيسوي، التمويل الدولي (مدخل حديث)، (دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2012)، ص 76.

التي تتضمن إليها، وأتاحت حرية أوسع لحركة رؤوس الأموال وللتحويلات الرأسمالية، كما أتاحت المزيد من الضمانات للاستثمارات البينية.¹

2- اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

صدرت هذه الاتفاقية عام 1970، وأقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية بالقرار رقم 466.

وتهدف هذه الاتفاقية إلى سلامة رؤوس الأموال العربية والقيام بتعويضها عند تعرضها إلى المخاطر السياسية والعسكرية.²

إن الدول العربية وافقت ووقعت على هذه الاتفاقية لعدة أسباب أهمها:

- رغبة الدول العربية في دعم علاقاتها الاقتصادية في إطار من التعاون الفعال؛
- العمل على تشجيع انتقال رؤوس الأموال فيما بين هذه الدول لتمويل جهودها الإنمائية لصالح شعوبها؛
- تأكيد أهمية الدور الذي يمكن أن يقوم به في هذا الشأن المستثمر العربي متى توافر له الضمان المناسب؛
- توفير الضمان لمواجهة ما قد يعترض الاستثمارات بين الدول العربية من مخاطر غير تجارية يصعب على المستثمر توقيها بوسيلة أخرى؛
- الحد من الآثار التي قد تترتب على تحقق تلك المخاطر.³

3- اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول المضيفة للاستثمارات العربية وبين المواطنين في الدول العربية الأخرى

عادة ما ترتبط نشاطات الاستثمار الدولية بحركة البضائع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص عبر الحدود الوطنية لدول مختلفة، لهذا كان من الضروري وجود قواعد إجرائية موحدة لتسوية منازعات الاستثمار، لأنه غالباً ما تثار هذه المنازعات بين الدول المضيفة والمستثمرين الأجانب، وقد يكون في

¹ - الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، التحولات الجديدة في خارطة الاستثمار العالمية والعربية - الفرص والتحديات - تقرير الاستثمار الخامس، 2014، ص 40.

² - عبد الكريم جابر العيسوي، مرجع سابق، ص 76.

³ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2006، ص 1.

توفير وسائل محايدة وفعالة لحسم منازعات الاستثمار حافزا هاما لإقدام المستثمرين على استثمار أموالهم في دول أخرى.¹

لهذا الغرض قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية بوضع اتفاقية "تسوية منازعات الاستثمار بين الدول المضيفة للاستثمارات العربية وبين المواطنين في الدول العربية الأخرى" عام 1974، صادق عليها مؤتمر القمة العربية عام 1980 ودخلت حيز التنفيذ عام 1981.

وسعيا منها لجذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، انضمت العديد من الدول العربية إلى هذه الاتفاقية والتي:

- عمدت على توفير ضمانات الاستثمار الموضوعية والإجرائية لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية؛
- اتجهت نحو إعطاء القضاء الوطني الدور المنوط به في بعض المنازعات لاعتبارات سيادة الدولة المضيفة للاستثمار.²

الفرع الثاني: الأوضاع المؤثرة على مناخ الاستثمار في الدول العربية

سيتم استعراض أهم الأوضاع الماضية والحالية والتي لها الأثر الكبير على مناخ الاستثمار كالأوضاع السياسية والاقتصادية والإدارية والقانونية والتي تشكل في مجملها الدعامة الحقيقية لجذب وتشجيع الاستثمارات.

1- الأوضاع السياسية

ورد في إحدى دراسات البنك الدولي التي شملت (400) شركة من (21) دولة متقدمة لدراسة العوامل التي يأخذها المستثمرون بالحسبان في اتخاذ القرارات الاستثمارية في الدول النامية أن 61% من المستثمرين يعتبرون أن المخاطر النابعة من أسباب سياسية تلعب دورا هاما في قرارات الاستثمار في البلدان النامية.

لذلك، فإن مدى استقرار النظام السياسي والاجتماعي وطبيعة التغيرات السياسية التي من الممكن حدوثها ومخاطر التأميم ومصادره والتدخل الحكومي النشط في العمليات الاقتصادية تعتبر من أهم

¹ - منى حسب الرسول حسن، تسوية منازعات الاستثمار في ضوء الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية، (جامعة النيلين، الخرطوم)، ص 1420.

² - نفس المرجع، ص ص 1422-1423.

2- الأوضاع الاقتصادية

– تفاقم المديونية الخارجية؛

— البطالة والفقر؛

— الفجوة التقنية؛

– ضعف الهياكل الاقتصادية واعتمادها على مصدر أو مصدرين للدخل، أي عدم وجود تنويع في الهيكل الإنتاجي؛

- التبعية الاقتصادية.²

3- الأوضاع القانونية والإدارية

تتمثل الأوضاع القانونية والإدارية السائدة في الدول العربية في ما يلي:

– قلة القيادات الإدارية ذات المهارة اللازمة في إدارة المشاريع الاستثمارية؛

– نقص الخبرات والإطارات الفنية المتخصصة؛

– عدم وجود أنظمة معلومات متطورة؛

- عدم وجود دقة في البيانات والمعلومات؛

- عدم استقرار القوانين لتشجيع الاستثمار بشكل عام مما يؤدي إلى زعزعة الثقة لدى المستثمر؛

– تضارب بعض البنود في قوانين الدول العربية؛

- لا تتناسب بعض القوانين في الدول العربية مع التطورات والأوضاع والمتغيرات والمستجدات في العالم؛

¹- أحمد زكريا صيام، مرجع سابق، ص 93.

2- حربي محمد موسى عريقات، **مناخ الاستثمار في الوطن العربي (الواقع والعقبات والآفاق المستقبلية)**، (دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، الأردن، 2007)، ص 9.

- عدم وضوح القوانين والاعتماد في بعض الدول العربية على الاجتهادات في التفسير.¹

الفرع الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

بشكل عام، هناك عدة معوقات أثرت في الحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى البلدان العربية، يمكن إجمالها في ما يلي:

- الافتقار إلى حافية الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر داخل البلدان العربية في ظل المنافسة العالمية على جذب الاستثمارات.

- عدم توفر خرائط استثمارية للمناطق الجغرافية الواعدة، بحيث يتمكن المستثمر الأجنبي من الاستفادة منها؛

- تركيز الاستثمارات الأجنبية في قطاعات معينة مثل البترول والغاز والسياحة دون القطاعات الأخرى، وهذا ناتج عن السياسات الحكومية غير الدقيقة؛

- تدهور مسيرة السلام وعدم التوصل إلى حل للصراع العربي الصهيوني، بالإضافة إلى الحروب والصراعات التي شهدتها المنطقة كحرب الخليج الأولى والثانية والغزو الأمريكي للعراق عام (2003) وعدم الاستقرار في الأوضاع الأمنية والسياسية في البلدان العربية؛²

- وجود قيود واسعة في بعض من الدول العربية فيما يتعلق بالتملك وفي دخول الاستثمار الخاص إلى نشاطات وقطاعات معينة؛

- ضعف وعدم كفاية آليات التسوية وحل النزاعات؛

- عدم كفاية البنية التحتية والنقص في العمالة الفنية اللازمة لعدد من الأنشطة الاستثمارية؛³

- ضعف السوق المحلي في بعض الدول العربية، ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض مستوى الدخل الفردي أو قلة عدد السكان أو كليهما مما يؤدي إلى ضيق الطاقة الاستيعابية للسوق مما يؤثر على المستثمر في تسويق منتجاته وعدم رغبته في التوسع في مشاريع استثمارية حالية ومستقبلية؛

¹ - حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص 10.

² - عيد الرزاق حمد الجبوري، مرجع سابق، ص 130 - 131.

³ - عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سابق، ص 77.

- ضعف أسواق رأس المال في معظم الدول العربية وحادثة تنظيمها وصغر حجمها، تعتبر عقبة في وجه الاستثمارات العربية وعدم توفر وتبادل وتسجيل الأوراق المالية بين أسواق الأوراق المالية العربية؛
- عدم وجود قانون واحد ينظم الاستثمارات في بعض الدول العربية، مما يشنت المستثمر بين أكثر من تشريع مع الاعتماد الكبير على الاجتهادات من مسؤول لآخر ومن وقت لآخر؛
- انعدام الاستقرار في التشريعات النازمة للاستثمار في بعض الدول العربية مما يولد لدى المستثمر عدم الثقة أو الاطمئنان على استثماراته بسبب كثرة التعديلات التشريعية والاجتهادات وعدم ثباتها الأمر الذي يجعل المستثمر في قلق وعدم اطمئنان باستمرار؛
- تدهور قيمة العملة المحلية الوطنية وتعدد أسعار الصرف مما لها آثار سلبية على المستثمر، إذ يؤدي انخفاض سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملات الأخرى إلى انخفاض القيمة الحقيقية للاستثمار ويؤدي في النهاية إلى نقصان تدريجي لأرباح المستثمرين عند تحويلها للخارج؛
- محدودية التمويل المحلي اللازم في معظم الدول العربية، حيث أن هناك دولا عربية كثيرة تعاني من عجز مالي في تمويل مشروعات استثمارية كثيرة¹
- وفي ذات السياق، يرى الدكتور حربي محمد موسى عريقات أن هناك عقبات تعاني منها بعض الدول العربية والتي ترجع إلى المستثمر نفسه، والمتمثلة في:
- النظرة التجارية قصيرة المدى للمستثمر العربي، حيث أن المستثمر العربي لا يحبذ النظرة التجارية طويلة المدى في الاستثمارات لأنه يريد تحقيق أرباح بسرعة ودون انتظار لفترة طويلة ومشروعات غير مكلفة كثيرا؛
- غالبية المشروعات التي أنشئت لم تحظ بالدقة والواقعية حيث أثبتت معظمها أن الكلفة أعلى من المردود؛
- معظم دراسات الجدوى الاقتصادية تم إعدادها عن طريق بيوت خبرة أجنبية وحيث أن معظم المشروعات لم تهتم بالجوانب الفنية والتسويقية وهاتان مهمتان جدا عند إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية؛
- سوء اختيار أنماط وأدوات التمويل لتمويل المشروعات المختلفة من مصادر محلية وأجنبية وبفوائد عالية؛

¹ - حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص ص 11- 12.

– ضعف مستوى الخدمات التسويقية وقصور الجهود المبذولة محليا وخارجيا.

المطلب الثاني: اثر التطورات العالمية على مناخ الاستثمار في الدول العربية

مما لا شك فيه أن مناخ الاستثمار يتأثر بالتطورات العالمية المعاصرة، التي ألفت بظلالها على الأوضاع الاقتصادية في جميع البلدان، وفي مقدمتها العولمة بقيادة الشركات العابرة للقوميات، التي تمكننا من السيطرة على كثير من أوجه النشاط الاقتصادي في العديد من الدول، بالإضافة إلى بروز المنظمة العالمية للتجارة، وبالموازاة مع ذلك انتشرت ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي، كما أن الأزمة العالمية الراهنة ألفت بظلالها على كثير من الاقتصاديات العالمية والعربية، وأدت نتائج الحراك الشعبي في الدول العربية إلى إعادة النظر في الاستثمار من عدمه في هذه الدول.

الفرع الأول: دور نشاط الشركات متعددة الجنسيات والعولمة في التأثير على المناخ الاستثماري

ترتبط العولمة بنشاط الشركات متعددة الجنسيات التي تعتبر المصدر الرئيسي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتؤثر كل واحدة منهما على مناخ الاستثمار كما يلي:

أولاً- أثر توسع الشركات متعددة الجنسيات على مناخ الاستثمار.

يثير الدور المتنامي للشركات متعددة الجنسيات جدلاً شديداً بين الاقتصاديين، فهناك من يرى أنها تدفع عجلة التنمية عن طريق توفير التمويل اللازم، ويرى المعارضون أنها تخلق منافسة غير عادلة مع الشركات المحلية ومن ثم تطردها من السوق أو تضع العوائق والعراقيل أمام نفاذ الشركات الأخرى إلى الصناعة،¹ كما أن أنشطة وممارسة الشركات متعددة الجنسيات من الممكن أن تزيد الوضع الاقتصادي للدول النامية سوءاً² وتؤثر الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاديات الدول المضيفة من عدة جوانب:

أ- الآثار الاقتصادية: وتتمثل في آثار مباشرة وغير مباشرة.

✓ الآثار المباشرة: تتمثل في:

– توفير بديل للاقتراض المباشر عن طريق الدولة من خلال قدرتها على الاقتراض من الأسواق العالمية؛

¹ - نشرة ضمان الاستثمار، (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، عدد 1، الكويت، 2007)، ص 13.

² - محمد عمر باناجه، الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية وأثرها في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة بحوث اقتصادية عربية: (عدد 45، مصر، 2009)، ص 139.

- ب- الأثر العام على أداء الاقتصاد الكلى: ويتمثل في:

- د- الآثار الاجتماعية والسياسية: تتمثل في:

- ¹ - نشرة ضمان الاستثمار ، مرجع سابق، ص 12.

³ - نشرة ضمان الاستثمار، مرجع سابق، ص 14.

⁵ - نشرة ضمان الاستثمار ، مرجع سابق، ص 14.

- آثار اجتماعية: تتمثل في توفير فرص عمل، تحسين البنى التحتية، رفع مستوى الخدمات الاجتماعية، كما أن لها تأثير سلبي يتمثل في استفادة المجتمع المحيط بموقعها من الامتيازات السالفة الذكر في مقابل حرمان المجتمع البعيد مما يؤدي إلى قيام نزاعات وصراعات؛
- آثار على حقوق الإنسان: تعرضت ممارسات الشركات متعددة الجنسيات لانتقادات جمعيات حقوق الإنسان لاتهامها بارتكاب انتهاكات شملت اختفاء الأفراد والاحتجاز التعسفي، والاستيلاء على الأراضي مقابل تعويض غير مناسب، وانتهاك حقوق العمال؛¹
- آثار على الهوية الوطنية: حيث أن الشركات متعددة الجنسيات بنشاطاتها المتنوعة المتداخلة تمثل وسيطا ناقلا لقوانين ونظم وثقافات تؤكد قيم المجتمع الاستهلاكي التي تقوم على السعي وراء مستويات الرفاه الغربي دون الوعي بأن هذه المستويات قد تحققت نتيجة لقرون من التراكم المادي والحضاري؛²
- الفساد والصراعات السياسية: يمكن لهذه الشركات أن تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تأييد نظام الحكم القائم والذي قد يكون دكتاتوريا ولا يتوخى العدالة في توزيع الثروة،³ بل أحيانا يمارس الفساد ضعف ما تمارسه شركات محلية وهو ما يسمى بفساد الاستحواذ على الدولة.⁴

2- أثر العولمة على مناخ الاستثمار

يشير مصطلح العولمة إلى زيادة الاندماج الاقتصادي على مستوى العالم وذلك نتيجة لزيادة نطاق عمليات تحرير التجارة في السلع والخدمات وتحرير تدفقات رؤوس الأموال بين الدول، كما يشير المصطلح كذلك إلى سهولة انتقال عنصر العمل والمعرفة الفنية والتكنولوجية عبر الحدود الدولية.⁵

ولئن كانت العولمة مصدر خوف أو قلق، إلا أنها في الآن نفسه باعث على الأمل والتفاؤل لما نتيجته لمختلف الدول من فرص كثيرة للاستثمار وتدنية التكاليف وتشجيع الابتكار.⁶ وتزامن بروز العولمة

¹ - UNCTAD world investment report 2007 op. cit p 152.

² - عبد الفضيل محمود، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1979)، ص 35.

³ - نشرة ضمان الاستثمار، مرجع سابق، ص 14.

⁴ - الهواري بن لحسن، أثر آليات العولمة على الفساد الإداري والمالي في الدول العربية، (الملتقى الوطني الأول حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري يومي 8-9 ماي 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة)

⁵ - منير نوري، معوقات مسايرة العولمة الاقتصادية للدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، (العدد 1، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004)، ص 88.

⁶ - الغوث ولد الطالب جدو، سعديوه ولد سيداتي، التنمية المعتمدة على الذات: من مواجهة التبعية إلى التأقلم مع العولمة، مجلة بحوث اقتصادية: (بيروت "لبنان"، العدد 52، 2010)، ص 16.

الاقتصادية مع التفكير الجدي لجذب الاستثمارات وتحفيزها بتحديث القوانين وتعديلها،¹ وزيادة التدفقات العالمية للاستثمارات المباشرة في بعض الدول وتحقيقها لمعدلات نمو مرتفعة ومتواصلة، شجع ذلك الدول العربية على إدراك منافع الاندماج بدرجة أكبر في الاقتصاد العالمي وتعزيز قدرتها التنافسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.²

وفي الحقبة الماضية بذلت الحكومات العربية جهودا كبيرة في تحرير أسواقها وتشجيع دخول الاستثمارات الأجنبية، وقد تنوعت هذه الجهود بين إعادة تنظيم وهيكله لبعض القطاعات الإستراتيجية وفتح للأسواق وتدعيم لدور القطاع الخاص والمنافسة في القطاعات الأخرى،³ كما زاد اتجاه البنوك وبخاصة البنوك التجارية إلى التحول نحو البنوك الشاملة Universal Banks،⁴ وتم تحديث البنية التحتية ووضع التشريعات الكافية لجذب رأس المال الأجنبي، وبذلك تم التوجه نحو القطاعات الخدمية والصناعية باعتبارهما أكثر تنافسية وديناميكية من قطاعات التصدير التقليدية في ظل العولمة وما تعنيه من تنافسية وشفافية، فتعددت آليات جذب الاستثمارات إلى الدول العربية وبقي القاسم المشترك التغلب على تحديات العولمة وخلق فرص التشغيل لتأمين العيش الكريم ورفع الأداء الاقتصادي، وهذا ما تعكسه ديناميكية النشاط الاستثماري.⁵

الفرع الثاني: المنظمة العالمية للتجارة والتكتلات الإقليمية واثرا على مناخ الاستثمار في الدول العربية

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة والتكتلات الإقليمية طرفي نقيض، فمن جهة تسعى المنظمة العالمية للتجارة لنظام تجاري حر، دولي ومتعدد الأطراف، بالمقابل تأتي التكتلات الإقليمية لتحديد من حرية التجارة وتزيد من الحماية. وسنرى فيما يلي تأثير كل منهما على مناخ الاستثمار.

1- أثر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على مناخ الاستثمار

أمضت العديد من الدول العربية عقودا من الزمن في وضع الحواجز والعقبات أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد اشتملت تلك الحواجز على قيود على الحصص المسموح للمستثمر الأجنبي امتلاكها في مؤسسة ما، وقيود على أنواع المشروعات التي يمكن للمستثمر الأجنبي القيام بها. ورغم أن هذه القيود لم تكن تستهدف إلى حد بعيد سد الطريق أمام الاستثمار الأجنبي المباشر بقدر ما هدفت إلى تشجيع

¹ - أحمد زكريا صيام، مرجع سابق، ص 86.

² - حمزة بن حافظ، دور الإصلاحات في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر 1998-2010، (مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011)، ص 99.

³ - منير نوري، مرجع سابق، ص 113.

⁴ - عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف - نظرة شمولية -، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا: (جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، عدد 3، 2005)، ص 12.

⁵ - أحمد زكريا صيام، مرجع سابق، ص 83.

الاستثمارات المحلية، إلا أنها أدت إلى تثبيط الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإضعاف نوعيتها. وقد أسفرت القيود التي فرضتها هذه الدول على الملكية الأجنبية للمشروعات المحلية عن أثر معاكس تمثل في انخفاض الحوافز الضرورية لدى المستثمرين لإنجاح مشروعاتهم، وقد اشتملت القيود وأنظمة التحكم في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على العديد من العناصر قد يكون أهمها: الحظر الصريح على الاستثمار في مجالات اعتبرت إستراتيجية، اشتراطات الحصول على الموافقة الرسمية، وجود معايير غامضة بشأن الحصول على الموافقة، الضرائب الباهظة التي تستلزم إجراءات تعويضية من خلال حوافز الاستثمار، القيود التي تفرض على حصة الشركة الأجنبية في المشروعات، والشروط التي تنص على نسبة محددة من المستلزمات المحلية (المحتوى المحلي).

وأصبحت تلك القيود والإجراءات محور نقاش في جولة أوروغواي لتحرير التجارة، حيث رأت الدول المتقدمة أن إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة تعد مشابهة للدعم الذي تقدمه الدول لصادراتها، وبالتالي فقد دعت إلى إلغاء هذه الإجراءات كونها تؤدي إلى تغيير مسار التجارة العالمية وتشجيع الإنتاج الكفاء.

وانتهت جولة أوروغواي بالتوصل إلى اتفاق حول إجراءات الاستثمار ذات الأثر على التجارة (TRIMS).¹ ويقصد بإجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة القوانين واللوائح والقواعد والإجراءات التي تنظم التعامل مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حينما يكون لها تأثير أو انعكاس على التجارة الدولية،² حيث حدد الاتفاق من تلك الإجراءات اشتراط قيام المشروع الأجنبي بشراء أو استخدام منتجات محلية بمقادير أو نسب معينة، واستخدام شرط الموازنة التجارية والصرف الأجنبي، ولكنها لم تمنع شرط الأداء التصديري. ويهدف الاتفاق إلى إزالة هذه الإجراءات خلال سنتين من قيام منظمة التجارة العالمية بالنسبة للدول المتقدمة، وخمس سنوات للدول النامية، وسبع سنوات للدول الأقل نمواً.

لا شك أن إلغاء هذه الإجراءات سوف يكون له نتائج اقتصادية إيجابية مماثلة لعملية تحرير التجارة العالمية، حيث أن استخدام شرط المحتوى المحلي ترتب عليه زيادة تكلفة الإنتاج نتيجة إجبار المستثمر الأجنبي استخدام موارد محلية غالباً ما تكون غير ملائمة فنياً وبأسعار مرتفعة مقارنة بالأسعار العالمية. كما أن شرط الموازنة التجارية والصرف الأجنبي يعد إجراءً مشابهاً للقيود الكمية التي تفرضها بعض الدول على تجارتها الخارجية.³

ويوجد عدد من الملاحظات على الأحكام الأساسية للاتفاق نورد أهمها فيما يلي:

¹ - حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا، مجلة جسر التنمية: (المعهد العربي للتخطيط، الكويت، عدد 32، 2004)، ص 15-16.

² - عبد السلام صفوت عوض الله، مرجع سابق، ص 1790.

³ - حسان خضر، مرجع سابق، ص 17.

- إن معالجة الاتفاق لإجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة جاءت ضعيفة وغير متوازنة، وذلك لعدم استهدافها إجراءات الاستثمار بصفة عامة، فالاتفاق اقتصر على تناول إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة الدولية فقط، كذلك فإن الاتفاق لم يتعرض لمعظم إجراءات الاستثمار المقيدة للتجارة السائدة في الدول النامية والدول العربية وأهمها شرط المكون المحلي وشرط التوازن التجاري، وذلك رغم تماثل تأثير الإجراءات في الحالتين على الاستثمار الأجنبي المباشر ومن ثم على تحرير حركة التجارة الدولية، والاتفاق بذلك يجسد اختلال موازين القوى بين الدول المتقدمة والدول الأخرى؛

- لم يتناول اتفاق التريز (TRIMs) موضوعات هامة في مجال الاستثمارات الأجنبية وذلك من منظور الدول العربية كالسياسات الاستثمارية للشركات الدولية والممارسات غير المنصفة والمخلة بشروط المنافسة من جانب هذه الشركات، ففي الوقت الذي حظر فيه اتفاق تريز عددا من إجراءات الاستثمار التي تتخذ في الغالب بواسطة الدول العربية واعتبرها مشوهة للتجارة، إلا أن الاتفاق لم يتضمن أية معالجة للأنشطة المشوهة للتجارة والمخلة بشروط المنافسة والتي تتخذ بواسطة الشركات متعددة الجنسيات وخاصة ما يعرف بقيود ممارسة النشاط التي تتم بين الشركة الدولية والشركة الأم أة التي تفرضها الشركة الأم على شركاتها بالخارج، بحيث لم تتضمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية أية معالجة بصورة مباشرة للعلاقات التجارية بين الشركة الأم وفروعها بالخارج على الرغم من أن تلك الممارسات يمكن أن تؤثر على حرية التجارة؛

- على الرغم من أن هذا الاتفاق قد ينتج عنه أعباء إضافية على الدول العربية لتعديل سياساتها وتشريعاتها الوطنية لتتواءم مع أحكامه، إلا أنه قد يخدم في النهاية مصالح هذه الدول عن طريق توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة اللازمة لتوسيع القاعدة الإنتاجية وتطويرها ودعم النشاط التصديري في الأجل الطويل.¹

خلاصة، فإنه يترتب على اتفاق إجراءات الاستثمار (TRIMs) التزام الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتفكيك وإزالة عدد كبير من إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة والتي تخالف أحكام وقواعد الجات، وبالتالي فإنه من المتوقع أن يترتب على تنفيذ هذا الاتفاق زيادة ونمو حركة الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم، ومن ثم تزايد نصيب الدول العربية بصفة عامة في التدفقات الإجمالية لهذا الاستثمار وعلى المستوى العالمي، وذلك عما يؤدي إليه تنفيذ هذا الاتفاق أيضا من توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية، لاسيما وأن الاتجاهات السائدة في معظم الدول العربية في الوقت الراهن متمثلة في التوسع في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والاعتماد على آليات السوق وانتشار برامج الخصخصة للمشروعات العامة، وذلك علاوة على التنافس بين الدول

¹ - عبد السلام صفوت عوض الله، مرجع سابق، ص ص 1801-1804.

العربية في مجال منح الحوافز والمزايا والضمانات للاستثمار الأجنبي المباشر، وهي كلها سياسات مشجعة في هذا المجال وتساهم في خلق البيئة الملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية.

2- أثر الانضمام للتكتلات الإقليمية على مناخ الاستثمار

إن ما يميز العلاقات الدولية بصفة عامة، والاقتصادية منها بصفة خاصة في الآونة الأخيرة هو تنامي تطورات عديدة ومتلاحقة، وظواهر كثيرة مست كل المجالات الاقتصادية بطرق مختلفة. ولعل من أبرز هذه المعالم والتي تعتبر بحق ظاهرة من ظواهر التحولات الاقتصادية المعاصرة هي تلك المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية، فعلى الرغم من أنها عرفت منذ أمد بعيد، إلا أنها تميز على وجه الخصوص العصر الحديث لما عرفت من تطور ونمو في هيكلها وطبيعتها وأهدافها، ومدى قدرة تأثيرها في سيروية النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وبذلك أصبحت هذه التكتلات تشكل أهم فعاليات العلاقات الدولية وأكثرها تأثيراً، وتتجلى هذه الأهمية بالنظر إلى كل الدول المشكّلة لهذه التجمعات، وحجم مبادلاتها التجارية ومغزى تأسيسها إحدى صيغ التكامل الإقليمي، وما يترتب عنه في العلاقات الدولية ومجمل التجارة العالمية.

على مسرح العلاقات الاقتصادية الدولية، لم يكن الوطن العربي بعيداً عن هذه التطورات وانعكاساتها، فهو جزء من هذه التطورات يتفاعل معها متأثراً بها ومؤثراً فيها.¹

تفضل الشركات متعددة الجنسيات توجيه استثماراتها داخل الكتل الاقتصادية، لتجنب التعريف الجمركية الخارجية، كما أن للتكتلات الإقليمية آثار على مناخ الاستثمار فهي تضمن قدراً من التنسيق في السياسات الاقتصادية واستقرار الأوضاع الاقتصادية وتجنب الآثار المترتبة على تطبيق قوانين منظمة التجارة الدولية، كما تسمح لأعضاء التكتل بتبادل الخبرات في مجال إصلاح بيئة أداء الأعمال، حيث لوحظ وجود دول مجلس التعاون الخليجي إضافة إلى تونس ضمن السبعة مراكز الأولى عربياً في مؤشر بيئة أداء الأعمال عام 2012، كما جاءت أربعة دول من مجلس التعاون الخليجي ضمن المراكز 40 عالمياً في نفس المؤشر، إضافة إلى أن التكتل يعتبر بمثابة التأمين أو الضمان ضد الأحداث غير المتوقعة،² كما أنه يرتبط بالاستقرار الأمني ورغبة الحكومات في المحافظة على سيادتها بالتعاون مع دول أخرى، إضافة إلى تخوفها من احتمال فقدان مركزها في سلم القوى الدولية.³

¹ - عابد شريط، الاقتصاد العربي وتحديات القرن الواحد والعشرين، مجلة بحوث اقتصادية عربية: (بيروت "لبنان"، عدد 39، 2007)، ص 31.

² - الغوث ولد طالب جدو، سعدبوه سيداتي، مرجع سابق، ص 38.

³ - عابد شريط، مرجع سابق، ص 48.

على الرغم من أن التكتلات الإقليمية لها تأثير كبير على مناخ الاستثمار، إلا أن مشروع التعاون الاقتصادي العربي لم يرق إلى مستوى تطلعات الدول العربية، وتصادم مع معوقات وعراقيل حالت دون تحقيقه.

وإذا ما تتبعنا المحاولات العربية لبلورة تكامل اقتصادي عن طريق التكتل والوحدة، لوجدنا مصيرها يتراوح بين الفشل والجمود، وأن كل الاتفاقيات والالتزامات لا تعدو أن تكون حبرا على ورق بسبب غياب الإرادة الحقيقية وتصلب القوانين والاختلاف في النظم الاقتصادية وتفاوت مستوى الحماية الجمركية وعدم الاستقرار السياسي، وكثرة النزاعات المسلحة.

ولا غرابة في أن تحتفل الشعوب الأوروبية بالوصول إلى صدارة التكامل الاقتصادي من خلال الاتحاد الأوروبي الذي تأسس عام 1975، في حين يبقى الوطن العربي يتناغم بشعارات التكامل من خلال منبر الجامعة العربية التي ولدت قبل اثني عشر عاما من تأسيس المجموعة الأوروبية.

الفرع الثالث: أثر الأزمة العالمية والحراك الشعبي في الدول العربية على مناخ الاستثمار

أثرت الأزمة المالية العالمية وما نتج عنها من ركود في الاقتصاد العالمي على الاقتصاديات العالمية والعربية نتيجة للترابطات الاقتصادية والمالية التي عززتها الموجة الحالية من العولمة وأدت إلى توطيد قنوات انتقال الصدمات الاقتصادية بسرعة فائقة، ولم تسلم من هذا حتى الدول ضعيفة العولمة، فقد أنتها الآثار بطريقة غير مباشرة من التجارة نتيجة تراخي الطلب العالمي على صادراتها بالإضافة إلى انهيار أسعار المواد الأولية، كل هذه العوامل أثرت على اقتصاديات الدول العربية، كما أن تداعيات الحراك الشعبي جاءت لتزيد من محنة الدول العربية بعد أن ظهرت بوادر التعافي من تداعيات الأزمة العالمية الراهنة.

1- أثر الأزمة العالمية على مناخ الاستثمار

تعتبر الأزمة المالية والاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد العالمي من أخطر الأزمات التي مر بها الاقتصاد العالمي، وتأتي خطورة هذه الأزمة كونها انطلقت من الاقتصاد الأمريكي الذي يشكل محركا لنمو الاقتصاد العالمي.¹ وتعود بداية هذه الأزمة إلى أوت 2007 عبر ما يسمى بـ "أزمة الرهن العقاري" أو "القروض السيئة ذي الفائدة القابلة للتغيير"، حيث قامت البنوك الأمريكية بتقديم القروض للمقترضين الأدنى دخلا أو ذوي السجل الائتماني الضعيف، حيث كان مبرر هذا الإقراض الخطير أن أسعار

¹ - محمد محمود ولد محمد عيسى، آثار انعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية على الاقتصاديات العربية، (الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، يومي 21/20 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس، سطيف)، ص 2.

المساكن ظلت ترتفع بصورة سريعة ولم تتخفّض في مختلف أنحاء الولايات المتحدة،¹ ومع توسع البنوك والمؤسسات المالية في نسب التمويل العقاري دون ضمانات كافية، أثر ذلك سلباً على قدرتها المالية رغم محاولاتها الاقتراض من بنوك أخرى عبر السوق النقدية ورفضها إقراضها، فانتسعت بذلك رقعة البنوك التي تعاني من عجز في السيولة النقدية، الأمر الذي أدى في مرحلة تالية إلى ظهور حالات الإفلاس التي يشهدها الاقتصاد الأمريكي والعالمي. حيث بلغ عدد المؤسسات الأمريكية التي أفلست أو قريبة من الإفلاس بحوالي 120 مؤسسة مالية، ووصلت أكبر مؤسسة تأمين أمريكية «American» «AIG» «International Group» حافة الإفلاس لولا تدخل الخزانة الأمريكية والاحتياطي الأمريكي الفيدرالي لإنقاذها.² وتحولت الأزمة والتي بدأت ملامحها تتضح كأزمة تمويل عقاري في الولايات المتحدة إلى أزمة اقتصادية طاحنة تؤثر في الإنتاج والتشغيل.³

رغم أن الأزمة المالية العالمية ضربت في الاقتصاد الأمريكي في عمقه، إلا أنها امتدت لتشمل الاقتصاديات الأوروبية والآسيوية لتنعكس آثارها السلبية على بقية بلدان العالم، وبما أن البلدان العربية جزء من منظومة الاقتصاد العالمي، فقد تعرضت الاقتصاديات العربية إلى هذه الأزمة وما نتج عنها من ركود في اقتصاد غالبية الدول المتقدمة والنامية خلال عامي 2008 و 2009.

لقد تباينت القنوات الرئيسية التي امتدت تأثيرات الأزمة من خلالها إلى الدول العربية، وذلك بحسب طبيعة اقتصادياتها ودرجة انفتاحها وارتباطها بالاقتصاد العالمي. ولغرض التحليل يمكن تصنيف الدول العربية إلى ثلاث مجموعات، فالمجموعة الأولى وهي دول مجلس التعاون الخليجي التي تنتم بأنظمة مالية وتجارية منفتحة وذات انكشاف عال على الأسواق المالية العالمية، فإن ارتباطها الوثيق بكل من النظام المالي العالمي وبالأسواق العالمية للسلع وفي مقدمتها النفط والغاز والبتروكيماويات، كانت القنوات الرئيسية لامتداد الأزمة العالمية إلى اقتصادياتها. أما المجموعة الثانية، فتعتبر أسواق المال المحلية فيها غير مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالأسواق العالمية، إلا أن اقتصادياتها تعتمد على الإيرادات النفطية، وبالتالي فإن الطلب العالمي والأسعار العالمية للنفط تؤثر كثيراً على السياسة المالية المتبعة في هذه الدول، أما المجموعة الثالثة فهي دول يعتمد القطاع المصرفي والمالي فيها على موارد الإقراض المحلي، وبالتالي لا تتأثر اقتصادياتها بصورة مباشرة بالتقلبات في أسواق المال العالمية، غير أن

¹ - ضياء مجيد الموسوي، الأزمة العالمية الراهنة: (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010)، ص 204.

² - فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، مجلة أبحاث روسيكادا الدولية العلمية المحكمة: (جامعة سكيكدة، الجزائر)، ص 8.

³ - محمد محمود ولد محمد عيسى، مرجع سابق، ص 2.

الصدمات الخارجية تنتقل إلى اقتصادياتها من خلال ارتباطها التجاري الوثيق بأسواق الدول المتقدمة وشركائها التجاريين الرئيسيين في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.¹

بصورة عامة، فإن الأزمة العالمية أثرت على مناخ الاستثمار في الدول العربية كما يلي:

- التراجع الحاد في الأسعار العالمية لمعظم السلع الأولية وعلى رأسها النفط والغاز والمعادن وبعض المحاصيل الزراعية يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة إلى قطاعات الموارد الطبيعية؛²
- تخفيض البنوك في البلدان المتقدمة لقروضها إلى حد كبير،³ مما قلص من قدرة الشركات على الاستثمار في الخارج أو تمويل عمليات الاندماج والتملك بسبب الهبوط في أسعار الأسهم وما صاحبه من تقييم غير واقعي للشركات المعروضة للبيع؛⁴
- اتجاه السلطات في العديد من الدول إلى فرض وتشديد القيود على أنواع محددة من الاستثمار الأجنبي المباشر، بما عكس مناخا استثماريا غير موات وأقل تحررا من ذي قبل وخاصة في مجال صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود، وقد أشار تقرير الاستثمار العالمي لعام 2008 الصادر عن منظمة الأونكتاد إلى أنه من بين 98 إجراء إصلاحيا اتخذته الحكومات يوجد 24 إجراء مقيد للبيئة الاستثمارية معظمها يتعلق بالصناعات الاستخراجية؛⁵
- إلغاء وتأجيل مشاريع إنمائية في عدد من الدول العربية وخاصة في مجال البنية الأساسية والنفط والقطاع العقاري إثر اختناقات أسواق الائتمان العالمية وما يشهده الاقتصاد العالمي من انحسار؛⁶
- التراجع في معدل نمو الاقتصاد العالمي خلال عام 2009 بمعدل نمو سلبي بلغ 1.3% أثر سلبيا على جانبية جاذبية مناخ الاستثمار، حيث جعل أسواق الدول المتقدمة التي تهيمن على الحصة الأكبر من إجمالي التدفقات الواردة والصادرة أقل قدرة على اجتذاب استثمارات مباشرة جديدة

¹ - ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 206.

² - نشرة ضمان الاستثمار، مرجع سابق، ص 22.

³ - Ali Dib, **Implication of the Global financialCrisis on the Algerian Economy**, (Revue des économies nord Africaines n° 70 Faculté des sciences économiques et de Gestion Université Hassiba Ben Bouali Chlef 2009) p 3.

⁴ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2008، مرجع سابق، ص 81.

⁵ - نفس المرجع، ص 82.

⁶ - نشرة ضمان الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، العدد الفصلي الثالث، 2009، مرجع سابق، ص 3.

أو تصديرها إلى باقي دول العالم، إضافة إلى تزايد عدد العمال المسرحين (العمال المهاجرين) وعودتهم إلى بلدانهم الأصلية؛¹

– تراجع نشاط هيئات ترويج الاستثمار، حيث تناقص في الدول العربية من أكثر من 400 فعالية خلال العام 2009 شملت 15 دولة وفق المصادر القطرية إلى أقل من 300 فعالية سنوياً.²

2- أثر الحراك الشعبي في الدول العربية على مناخ الاستثمار

شهدت الدول العربية في الفترة الأخيرة اضطرابات سياسية أدت إلى ارتفاع درجة عدم اليقين وصعوبة في التنبؤ بردود أفعال اللاعبين الدوليين، ومما لاشك فيه أن الاقتصاد والسياسة وجهان لعملة واحدة، بل نقول أكثر من ذلك: إن الاقتصاد ليس إلا السياسة، ولكن بلغة الأرقام،³ ورغم استمرار الجدل الدائر على صعيد شكل وطبيعة العلاقة بينهما، فالغرب يرى أنه بدون نظام سياسي ديمقراطي ليبرالي لا يمكن للاقتصاد أن يتحرر كلياً من منظومة القوانين المعوقة للتطور والتحديث على صعيد الدولة والمجتمع.

تؤكد الأغلبية الساحقة من الدراسات والتجارب العلمية على أهمية الاستقرار السياسي في تحقيق النمو واستقطاب الاستثمارات الخارجية، ترى في المقابل بعض الاستثناءات التي تشير إلى أن بعض الدول قد تشهد تدفقات استثمارية أجنبية حتى في حالات الاضطراب السياسي، فمنذ عام 1980 ارتفع رصيد وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع أنحاء العالم بمعدل تجاوز 100%، وأن ما يقرب من نصف هذه الدول ذات الدخل المنخفض المستقطبة للاستثمار قد شهدت صراعات كبرى تزامنت مع نشر الأمم المتحدة قوات لحفظ السلام في 25 دولة أي ما يقرب 20% من إجمالي عدد الدول التي شهدت تلك الصراعات.⁴

أثبتت الانتفاضات والاحتجاجات والثورات التي بدأت في تونس وامتدت إلى مصر واليمن والبحرين وليبيا والأردن وعمان وغيرها من البلدان العربية وحدة معاناة الشعوب العربية في كل مكان ووحدة المشاعر والطموحات، وأثبتت بالإجماع على رفض الواقع الذي تعيشه المجتمعات العربية والرغبة العميقة في التغيير بعد أن وصلت هذه المجتمعات إلى مرحلة الخطر.

¹ - محمد محمود ولد محمد عيسى، مرجع سابق، ص 8.

² - نشرة ضمان الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، العدد الفصلي الثالث، 2011، مرجع سابق، ص 13.

³ - زياد حافظ، الأزمة المالية العالمية: البحث عن نموذج جديد، مجلة بحوث اقتصادية عربية: (بيروت "لبنان"، العددان 55، 56، 2011)، ص 113.

⁴ - نشرة ضمان الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأولي، 2011، مرجع سابق، ص 7.

رغم الخلاف النظري على دور شكل النظام السياسي واستقراره وارتباطه بالتطور الاقتصادي، إلا أن هناك اتفاقاً على أن التغيرات السياسية العميقة والمتسارعة تؤثر وبشدة على الاقتصاد ولاسيما مناخ الاستثمار وتدفقاته سواء استثمار محلي أو أجنبي.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

بذلت معظم الدول العربية في السنوات الأخيرة جهوداً كبيرة لتحسين مناخها الاستثماري من خلال تهيئة كافة الأوضاع والظروف المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية واعتماد سياسة اقتصادية مستقرة في مجالات سعر الصرف أو تحديد الأسعار والتجارة الخارجية ومحاولة توازن أفضل بين القطاعين العام والخاص خاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل ساهمت هذه الجهود التي قامت بها الدول العربية في زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى هذه الدول وفي احتلالها لمراكز جيدة على المستوى الدولي والإقليمي على حد سواء؟ وهذا ما ستجيب عنه في هذا المبحث.

المطلب الأول: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

لاشك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعمل على رفع النمو في الدول المضيفة لها. وباعتبار الدول العربية تملك وفرة مادية وموارد طبيعية، فإنها تعمل جاهدة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، وبالتالي يجدر بنا رصد حركة هذه الاستثمارات ومعرفة تطورات تدفقاتها إليها.

الفرع الأول: الجهود الترويجية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية

تعد جهود الترويج التي تقوم بها الدول من العناصر المهمة في استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي دول العالم والدول العربية، تقع تلك المسؤولية بالدرجة الأولى على عاتق هيئات تشجيع الاستثمار، وإن كانت تمتد لتشمل كافة الأطراف الأخرى المعنية، إلا أن هيئة تشجيع الاستثمار تضطلع بمسؤولية رسم وتحسين ملامح صورة متكاملة للاقتصاد بحيث تغطي كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتتركز غايتها الأساسية في زيادة حصة القطر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتستخدم في سبيل تحقيق هذه الغاية مجموعة متنوعة من الأساليب والتقنيات المستخدمة للترويج للاستثمار.

في ضوء الأدوات التسويقية المتعارف عليها والأكثر استخداماً، من قبل هيئات تشجيع الاستثمار حول العالم، يحرص التقرير على متابعة الجهود الترويجية للاستثمار في الدول العربية والتي من أهمها:

- الفرص المعروضة للاستثمار - المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة - فعاليات الترويج التي عقدتها الدول العربية أو شاركت بها - الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال وفود استثمارية - جهود الترويج الأخرى.¹

فعلى صعيد الفرص المعروضة للاستثمار في الدول العربية، فقد بلغ مجموع ما تعرضه 20 دولة عربية ما يزيد عن 1338 فرصة في مختلف المجالات بتكلفة تزيد عن 720 مليار دولار، وذلك وفق جدول عدد وقيمة الفرص الاستثمارية المعروضة في الدول العربية.

جدول رقم (01): الفرص الاستثمارية المعروضة في عدد من الدول العربية

الدولة	عدد الفرص	التكلفة الاستثمارية بالمليار دولار	ملاحظات
الأردن	260	7.6	الزراعة، الأقمشة والمنتجات، الصناعات الكيماوية، البناء، التعليم، الطاقة ومرافقتها، الأطعمة والمشروبات، الصحة، الاتصالات وتكنولوجيات المعلومات، الصناعة الدوائية، السياحة والخدمات.
الجزائر			كل الأنشطة الاقتصادية ما عدا بعض الأنشطة المعفاة من مزاي القانون المتعلق بتطوير الاستثمار.
اليمن	171	20	الصناعة، السياحة، الخدمات، الصحة، الزراعة، الثروة السمكية والمعادن.
مصر	91	50	البتر وكيمائيات، البيئة وزراعة الغابات، التجارة، الصناعة، التعليم، تكنولوجيا المعلومات والتنمية المتكاملة، الزراعة، السياحة، الصحة، المرافق والنقل.
سورية	293		في إدلب، الحسكة، السويداء، القنيطرة، حلب، حماة، حمص، درعا ودير الزور.
السودان	100	10	الزراعة، التعدين، الصناعة، الكهرباء، الموانئ البحرية والنقل النهري، النقل الجوي، الطرق، الجسور، السكك الحديدية، التعليم.
السعودية		200	الطاقة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، النقل والخدمات اللوجستية، الصحة، علوم الحياة، التعليم والعقار.
العراق	360	200	الزراعة والري والإنتاج الحيواني، الكهرباء، الصحة، الإسكان، والبيئة التحتية، الصناعة، النفط والغاز، الاتصالات والسياحة وخدمات الترفيه.
تونس			فرص في مختلف القطاعات منها فرص عبر برنامج التخصيص
سلطنة عمان	34	51	البنية الأساسية، النفط والغاز، السياحة، تقنية المعلومات
لبنان	17		السياحة والنقل والصناعة والإعلام وتكنولوجيا المعلومات والأغذية والزراعة والتعليم والصحة والخدمات
موريتانيا	7		الطاقة والفنادق والصناعة والزراعة والنقل

¹ - عبد الحميد بوخاري، واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة الباحث: (جامعة قاصدي مرباح"ورقلة"، العدد 10، 2012)، ص 47.

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، مرجع سابق، ص 111.

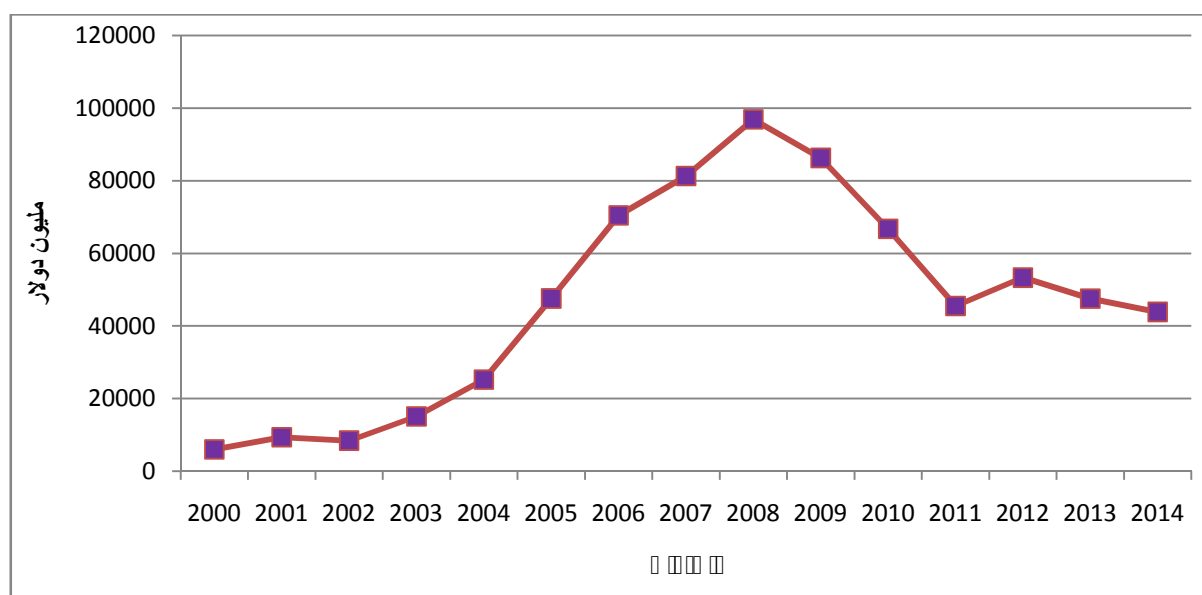
بالنسبة لفعاليات الترويج التي عقدتها الدول العربية أو شاركت بها، فقد بلغ عدد الأنشطة والفعاليات الترويجية التي نظمتها 11 دولة عربية وردت منها البيانات، نحو 80 فعالية محلية وخارجية تراوحت ما بين مؤتمرات وندوات وملتقيات ومعارض وورش عمل ودورات تدريبية ومنتديات واحتفاليات واجتماعات تم عقدها في دول عربية وأجنبية. وقد هدفت تلك الفعاليات التي تركزت في اليمن، تونس والأردن لإظهار جودة بيئة الاستثمار، استعراض الفرص الاستثمارية وترويجها، تبادل المعلومات والخبرات، بحث إمكانية إقامة مشاريع استثمارية مشتركة، محاولة تحسين الترتيب في المؤشرات الدولية

{ 57 }

الفرع الثاني: نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة [2000-2014]**أولاً: تحليل النمو**

يوضح الشكل الموالي، تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال الفترة [2000-2014].

شكل رقم (02): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال الفترة [2000-2014]



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الملحق (رقم 01)

من خلال الشكل السابق، يمكن تقسيم تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال الفترة [2000-2014] إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى [2000-2008]:

اتخذت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال هذه المرحلة منحى تصاعدي بصورة عامة، وقد تصدرت السعودية قائمة الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال هذه الفترة بمتوسط 10891.7 مليون دولار، تليها الإمارات بمتوسط 7045.4 مليون دولار، ثم مصر بمتوسط 4586.5 مليون دولار، في حين سجلت كل من فلسطين والكويت والصومال قيم ضعيفة من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية، إذ بلغ متوسط حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة 33.6 مليون دولار بالنسبة لفلسطين، 36.2 مليون دولار بالنسبة للكويت و 38.1 مليون دولار بالنسبة للصومال.

ويعزى الارتفاع الكبير الذي سجلته الدول العربية إجمالاً خلال الفترة [2000-2008] والذي وصل أعلى مستوى له عام 2008 بقيمة 96.908 مليون دولار، إلى قيام العديد من الدول العربية بفتح قطاعات جديدة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر بعد أن كانت حكرًا على القطاع العام، وتشمل قطاعات النفط والغاز والبنية التحتية والاتصالات والطاقة الكهربائية والمصارف والتأمين، إضافة إلى عودة الأموال العربية المهاجرة وإعادة استثمارها بينياً، هذا بالإضافة إلى قيام معظم الدول العربية بتبسيط وتحسين الإجراءات التي تتعلق بمعاملات الاستثمار، والاهتمام بجذب مستثمرين من مناطق جديدة مثل الصين وروسيا وإيران ووسط وشرق أوروبا.¹

المرحلة الثانية: [2009-2014]: مرحلة التقهقر والتذبذب

في هذه المرحلة، عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية تذبذبات في معدلات النمو، حيث انخفض خلال السنوات من 2009 إلى 2011 نتيجة التأثير بالأزمة المالية العالمية، حيث سجل الانخفاض في كل من البحرين، جيبوتي، مصر، الإمارات واليمن. وبالرغم من هذا الانخفاض، إلا أن هناك بعض الدول العربية قد عرفت ارتفاعاً في حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها خلال هذه الفترة، حيث بقيت السعودية متصدرة قائمة الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي بمتوسط 27332.8 مليون دولار، تليها قطر بمتوسط 4577.9 مليون دولار، ثم لبنان بمتوسط 3838.7 مليون دولار. كما نلاحظ كذلك خلال هذه الفترة، أن كلا من الكويت، فلسطين، الصومال والتي سجلت مستويات ضعيفة جداً خلال الفترة [2000-2008]، قد شهدت ارتفاعاً في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها خلال السنوات من [2009-2011]، يبلغ متوسط ما تلقت هذه الدول من استثمارات أجنبية 1892.4، 285.4، 107.3 مليون دولار على التوالي.

ويعود هذا التراجع المسجل في الدول العربية إلى تفاقم حدة الأزمة المالية العالمية وتداعياتها القوية على عمليات الاستحواذ والدمج عبر الحدود التي هوت بنسبة زادت على 66% نتيجة تجمد مصادر السيولة وضعف أداء الأسواق.²

وشهد الاستثمار الأجنبي المباشر بعد ذلك ارتفاعاً طفيفاً من 45.537 مليون دولار عام 2011 إلى 53.335 مليون دولار عام 2012، ليواصل بعدها تراجعاً في عام 2014 للعام السادس على التوالي، إذ انخفض من 47.538 مليون دولار عام 2013 إلى 43.891 مليون دولار عام 2014. وظلت قيمة التدفقات ضعيفة مقارنة مع مستواها القياسي الذي بلغ 96.908 مليون دولار عام 2008.

¹ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي، الشركات عبر الوطنية وتدويل البحث والتطوير (استعراض عام)، (جنيف، نيويورك، 2005).

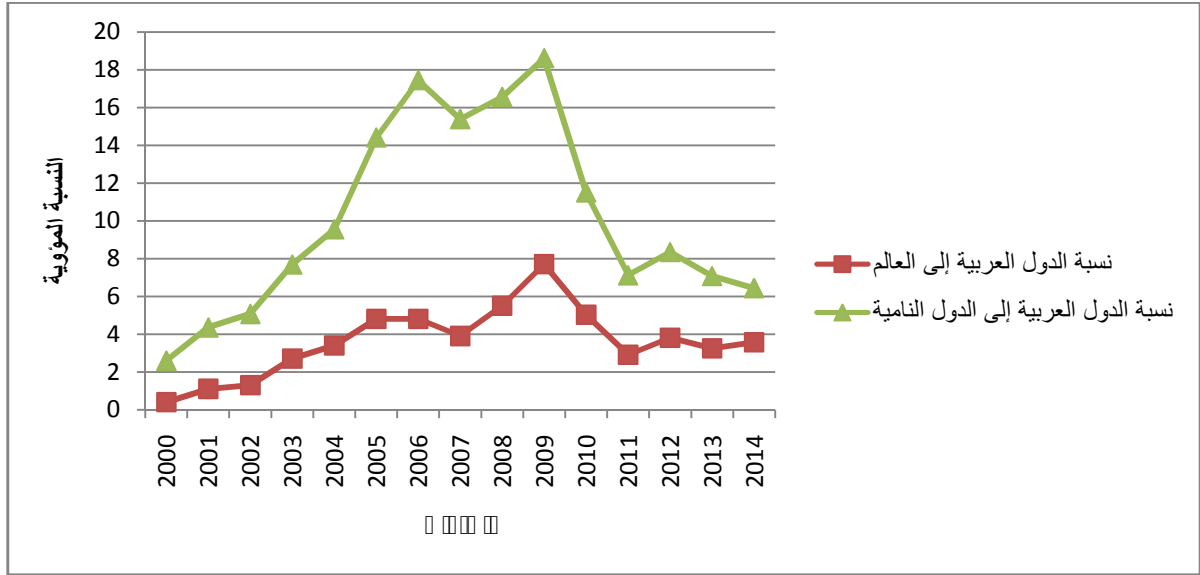
² - جريدة الاقتصادية السعودية، العدد 6004، مارس 2010.

ثانياً: تطور نسبة التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية من إجمالي تدفقات العالم والدول النامية للفترة [2014-2000].

بلغ مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية (21 دولة) خلال الفترة [2014-2000] 703.965 مليون دولار بنسبة 10.67% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية، ونسبة 3.8% من إجمالي هذه التدفقات إلى العالم.

ويوضح الشكل الموالي، تطور هذه التدفقات نسبة إلى تدفقات العالم والدول النامية.

شكل رقم (03): تطور نسبة التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية من إجمالي تدفقات العالم والدول النامية للفترة [2014-2000]



المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على معطيات الملحق (رقم 01)

يلاحظ من خلال الشكل أن حصة الدول العربية بالنسبة للدول النامية قد اتسمت بالتذبذب، إذ ارتفعت خلال الفترة [2006-2000]، ثم انخفضت عام 2007 لتعود إلى الارتفاع بعد ذلك وتبلغ أعلى مستوى لها عام 2009 بنسبة 18.61%، ثم شهدت بعدها انخفاضات إلى غاية عام 2014.

ويعود الارتفاع الذي شهدته تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية بالنسبة للدول النامية خلال الفترة [2009-2000]، إلى عدة عوامل أهمها تحسن الوضع الاقتصادي والسياسي، تطور السياسات التشريعية والقانونية المشجعة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومدى السماح بالملكية للأجانب، إلى جانب وجود بيئة اقتصادية كلية مستقرة.

أما الانخفاض الذي عرفته بعد عام 2009، فهو راجع إلى التأثير بالأزمة المالية العالمية، إضافة إلى أن منطقة شرق آسيا (النمور الآسيوية، الصين واليابان..) أصبحت المحرك الأساسي والرئيسي للنمو في العالم منذ الأزمة، نتيجة قيامها بسلسلة من الإصلاحات الهيكلية في مجالات التمويل، والنفاز إلى

الأسواق، وانتقال الأيدي العاملة والسياسة المالية.¹ كل هذه الإصلاحات ساهمت في توجه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو هذه الدول.

أما على الصعيد العالمي، فنلاحظ زيادة حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات الاستثمارية العالمية خلال الفترة [2009-2000] أين وصلت أعلى نسبة لها والمقدرة ب 7.7%.

ويرجع هذا الارتفاع إلى تنامي الاستثمارات العربية البينية بتأثير تزايد العوائد النفطية، مع الارتفاع غير المسبوق لأسعار النفط الخام بداية من عام 2005، إضافة إلى فتح قطاعات جديدة للاستثمار ومواصلة برامج الخصخصة في الدول العربية، وبلا حظ هنا أنه بالرغم من ظهور الأزمة المالية العالمية واجتياحها العالم عام 2007، إلا أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية قد عرفت ارتفاعاً خلال الفترة [2009-2007]. لكن بعد عام 2009، بدأت الدول العربية التأثر بتداعيات الأزمة، إذ انخفضت حصة هذه الدول من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في العالم من 7.7% عام 2009 إلى 5.03% عام 2010، وواصلت الانخفاض بعدها إلى غاية عام 2014، أين بلغت نسبة 3.57%.

أشار التقرير السنوي الصادر عن الأونكتاد، أن التراجع المتواصل في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منذ عام 2009، يرجع إلى سلسلة من الأزمات من بينها الأزمة الاقتصادية العالمية، واندلاع اضطرابات سياسية أدت إلى صراعات في بعض البلدان. وأضاف التقرير أن ذلك لم يكبح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المتضررة بشكل مباشر من هذا الصراع فقط، بل إلى البلدان المجاورة لها وبلدان أخرى في المنطقة أيضاً. وبينما ظلت تدفقات الاستثمار إلى الأردن ولبنان مستقرة في عام 2014، فإن الوضع الأمني المتدهور في العراق أوقف الطفرة الحديثة التي شهدتها الاستثمار الأجنبي في هذا البلد.

أشار التقرير أن ركود الاستثمار الأجنبي المباشر كان حتى في بلدان مجلس التعاون الخليجي الغنية بالنفط، فقد تراجع هذا الاستثمار بنسبة 4% ليبلغ 22 مليار دولار عام 2014، رغم أن هذه الدول بقيت سالمة نسبياً من حالة الاضطراب السياسي، وشهدت نمواً اقتصادياً متيناً خلال السنوات الأخيرة، كما سجلت التدفقات الاستثمارية إلى الإمارات والسعودية تراجعاً طفيفاً، فظلت تبلغ نحو 10 مليون دولار على التوالي.²

¹ - البنك الدولي، على الموقع: www.albankaldawli.org اطلع عليه يوم 2016/05/04، على الساعة: 20:23.

² - Centre d'actualité de l'ONU sur le site : www.un.org; le 24/04/2016 à 08 :10.

1- تحسين مناخ الاستثمار

– مرونة السياسات وملاءمتها للأوضاع المحلية.

2- إصلاح بيئة أداء الأعمال

{ 63 }

والمعلنة تقضي على انتشار الأنشطة غير الرسمية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية كما أكدته العديد من التقارير الدولية المتعلقة بهذا المجال.¹

3- تطوير وتدعيم القطاع المالي

يحتاج القطاع المالي في عدد كبير من الدول العربية إلى تطوير جوهري لمكوناته وأنشطته لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية في الفترة القادمة، وذلك من خلال تطوير:

- القطاع المصرفي: وذلك بتحسين الشفافية والرقابة وتطوير النظم المحاسبية، تشجيع الاندماج بين المؤسسات المالية في المنطقة العربية، تكييف المؤسسات المالية العربية مع التطور الهائل الذي شهدته الصناعة المصرفية وخاصة في الدول المتقدمة.²
- أسواق الأوراق المالية: بحيث تشكل هذه الأسواق، إحدى أهم القنوات لجذب التدفقات الاستثمارية الأجنبية إلى الاقتصاديات الوطنية وذلك في صورة استثمارات حافظة³. ويمكن تطوير أسواق الأوراق المالية العربية عن طريق تنشيط سوق الأسهم والسندات.

4- التوسع في برامج الخصخصة

تكمُن أهمية الخصخصة في كونها تشكل محورا هاما لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية، فقد أظهرت تجارب بعض الدول في هذا الشأن إلى وجود علاقة وثيقة بين الخصخصة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يشير إليه الأداء الجيد نسبيا للبلدان التي طبقت برامج الخصخصة في اجتذاب تدفقات ضخمة من هذه الاستثمارات، هذا بالإضافة إلى ما توفره التدفقات الاستثمارية الأجنبية من خلال الخصخصة من موارد مالية للدولة، فإن ما يقوم به المستثمرون الأجانب من جهود لتطوير المؤسسات المخصصة وتوسيع أنشطتها وزيادة قدرتها التنافسية، يعتبر بصورة عامة من المنافع الإدارية والتقنية المصاحبة لهذه الاستثمارات. لذلك لابد من التخلص من المشاكل الشائعة بين الدول العربية فيما يتعلق ببرامج الخصخصة، والتي يتعلق بعضها بالمؤسسات في حد ذاتها والبعض الآخر بالوضع العام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

¹ - حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، (بنك الكويت الصناعي، الكويت، 2005)، ص 30-34.

² - حسين عبد المطلب الأسرج، آليات تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، المرجع نفسه، ص 7-8.

³ - عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سابق، ص 78.

5- الاهتمام بعنصر الترويج للاستثمار

في ظل ازدياد حدة المنافسة لجذب الاستثمار الأجنبي، فإن إعداد إستراتيجية للترويج للاستثمار في الدول العربية يعد أمراً ضرورياً للغاية، كما يجب التأكيد على أهمية مواصلة الجهد المبذول من قبل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وتكثيف وتعميق نشاطاتها في مجالات ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، وبث الوعي الاستثماري وتقديم خدمات الترويج للاستثمار، وتنمية الموارد البشرية، واستخدام تقنيات الترويج الحديثة وزيادة استخدام البريد الإلكتروني في خدمات التسويق عبر إرسال النشرات التعريفية والبيانات الصحفية والأحداث الهامة والتشريعات المستحدثة بشكل فوري ودوري للمشاركين.¹

المطلب الثاني: وضع الدول العربية في المؤشرات الدولية والإقليمية

توجد العديد من المؤشرات التي تعبر عن رأي المحللين الاقتصاديين ورجال الأعمال الدوليين إلى الأوضاع في دولة ما كموقع للاستثمار من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، وهذه المؤشرات باعتراف واضعها لم تصل بعد إلى مرحلة الدقة والثبات، ولم تخلو من الأخطاء، لكنها تعتبر من أهم الأدوات التي تركز القرار وترجحه، وفيما يلي سنعرض وضع الدول العربية ضمن أهم المؤشرات المعتمدة من طرف المؤسسات الدولية والإقليمية المهمة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: التقويم الانتمائي السيادي

تسعى الشركات والمؤسسات المالية التي تعمل في مجال الإقراض والاستثمار الدولي إلى تعظيم المردود المالي للعمليات التي تقوم بها، من خلال تطبيق أفضل الممارسات في مجال السياسات الاحترازية بهدف تقليل المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها هذه العمليات بصرف النظر عن المدى الجغرافي أو نوع النشاط الاقتصادي الذي تغطيه. وتهدف الدراسات التي تدور حول المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها هذه العمليات بصرف النظر عن المدى الجغرافي أو نوع النشاط الاقتصادي الذي تغطيه. وتستهدف الدراسات التي تدور حول المخاطر القطرية إلى تحديد العلاقة التي تربط العوائد المتوقعة للاستثمار والإقراض بالمخاطر المحيطة بهذه العمليات.

ومن أجل تحديد هذه العلاقة التي قد تؤثر سلباً أو إيجاباً، يجب الأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل منها ما يتعلق بالمؤشرات المالية والمؤشرات الاقتصادية للقطر. ونظراً لأن الكثير من هذه العمليات يتم خارج الحدود الدولية، فقد أصبح من الضروري أن تؤخذ الأمور السياسية الداخلية والخارجية للدولة بعين الاعتبار عند دراسة المخاطر القطرية ويطلق على هذا النوع من التقويم الذي يعتمد الاعتبارات أعلاه "التقويم السيادي".

¹ - حسين عبد المطلب الأسرج، آليات تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مرجع سابق، ص ص 9-10.

أما بالنسبة لوكالات التصنيف الائتماني العالمية فهي تشمل:

- ستاندرد أند بورز: أنشئت عام 1941 بعد اندماج شركة ستاندرد للإحصاء وشركة بور للنشر وبدأت بتصنيف الأسواق الناشئة عام 1977 ولها 17 مكتب في 13 دولة، وقد قيّمت أكثر من 400 إصدار في 45 دولة من الأسواق الناشئة؛
- موديز: أنشئت عام 1900 ولها 10 مكاتب عالمية وتعمل في 50 سوقا ناشئة وقيّمت 80 دولة تقيّما سياديا وأكثر من 350 جهة وتتعامل مع أكثر من 30 ألف طلب للمعلومات؛¹
- فيتش: تعد وكالة فيتش أحد أهم من يقدم التصنيفات الائتمانية في معظم الأسواق المالية العالمية تغطي أكثر من 150 بلدا حول العالم. أنشئت نتيجة لاندماج شركتي فيتش وإيكا سنة 1997 ومن ثم الاندماج مع Duff and Phelps Thomson Financial Bank Watch في سنة 2000؛²
- كابيتال أنتليجانس: أنشئت عام 1985 ومقرها قبرص، تغطي أساسا منطقة البحر الأبيض المتوسط ودول الخليج واتجهت في وقت لاحق لتغطية أسواق ناشئة أخرى، وقيّمت أكثر من 350 مؤسسة مالية في 39 سوقا ناشئا، ولديها مكاتب في كل من هونج كونج والهند.
- وكالة ريتنغ أند أنفستمنت إنفورميشن اليابانية: أنشئت عام 1998 من اندماج وكالتيين يابانيتين، وقد أصدرت 3800 تقييم لإصدارات من قبل 1200 مؤسسة مالية منها 900 في اليابان، وتنفرد بتقديم خدمة تقييم قدرة دفع مطالبات التأمين.³

ويوضح الجدول التالي تغطية وكالات التصنيف الائتماني العالمية للدول العربية خلال الفترة (2005-2009).

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006، مرجع سابق، ص 75.

²- مداني أحمد، دور وكالات التصنيف الائتماني في صناعة الأزمات في الأسواق المالية ومتطلبات إصلاحها، (الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، العدد 10، 2013)، ص 56

³- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007، مرجع سابق، ص 95.

جدول رقم (02): تغطية وكالات التصنيف الائتماني العالمية للدول العربية

وكالات التصنيف الائتماني					السنة
وكالة ريتينغ اليابانية	مجموعة فيتش	ستاندرد أند بورز	موديز	كابيتالانتيلاجانس	
3 دول	8 دول	10 دول	11 دولة	12 دولة	2005
دولتان	10 دول	11 دول	11 دولة	12 دولة	2006
2 دولة	11 دول	11 دول	11 دولة	12 دولة	2007
دولتان	11 دول	11 دول	11 دولة	12 دولة	2008
دولتان	5 دول	6 دول	5 دول	6 دول	2009

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية [2009-2005]

من خلال هذا الجدول، وبالرجوع إلى بيانات التقويم السيادي التجميعي الدولي الذي يصدر فصلياً عن مؤسسة الفاينشال تايمز بالاستناد إلى التصنيف السيادي لوكالات التصنيف الائتماني العالمية السالفة الذكر، يمكن توزيع تصنيف الدول العربية كما يلي:

في عام 2005: استطاعت 12 دولة عربية أن تحصل على تقويم سيادي في التقويم السيادي التجميعي الدولي بحيث:

- ثلاث دول عربية حصلت على تقويم سيادي بدرجة استثمارية عالية ومخاطر منخفضة جداً وقدرة سداد عالية تشمل الكويت، الإمارات وقطر؛
- دولة عربية واحدة (السعودية) بدرجة استثمارية عالية ومخاطر منخفضة وقدرة سداد قوية؛
- ثلاث دول عربية (البحرين، سلطنة عمان وتونس) بدرجة استثمارية متوسطة ومخاطر منخفضة وقدرة سداد معقولة؛
- ثلاث دول عربية (مصر، المغرب والأردن) بدرجة المضاربة ومخاطر متوسطة مع وجود بؤادر لمخاطر السداد؛
- دولتين عربيتين (لبنان واليمن) بدرجة مضاربة عالية ومخاطر عالية وتعرض أكثر انكشافاً في مخاطر السداد¹. (أنظر الملحق رقم 02)

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، مرجع سابق، ص 62.

وفي عام 2006، استمرت اثنتا عشر دولة عربية في الحصول على تقييم سيادي ضمن التقييم السيادي التجميعي الدولي بحيث:

- دولتان عربيتان حصلتا على تقييم سيادي بدرجة استثمارية قوية ودرجة مخاطرة منخفضة جدا وقدرة سداد قوية جدا، هما الإمارات وقطر (ارتفع تصنيف كل من الإمارات وقطر للعام الثاني على التوالي)؛
- دولتان عربيتان حصلتا على تقييم سيادي بدرجة استثمارية عالية جدا ودرجة مخاطرة منخفضة جدا وقدرة سداد قوية جدا، هما السعودية والكويت (ارتفع تصنيف السعودية هذا العام)؛
- دولتان عربيتان حصلتا على تقييم سيادي بدرجة استثمارية عالية ودرجة مخاطرة منخفضة جدا وقدرة سداد قوية جدا هما البحرين وسلطنة عمان (ارتفع تصنيف البحرين وسلطنة عمان هذا العام)؛
- دولة عربية واحدة (تونس) بدرجة استثمارية متوسطة ومخاطر منخفضة وقدرة سداد معقولة؛
- ثلاث دول عربية (مصر، المغرب والأردن) بدرجة المضاربة ومخاطر متوسطة مع وجود بواصر لمخاطر السداد؛
- دولتان عربيتان (لبنان واليمن) بدرجة مضاربة عالية ومخاطر عالية وتعرض أكثر انكشافا في مخاطر السداد.¹ (أنظر الملحق رقم 03)

وخلال عام 2007، استمرت كذلك اثنتا عشر دولة عربية في الحصول على تقييم سيادي بحيث بقيت كل من الإمارات، قطر، السعودية، الكويت، تونس، البحرين، الأردن، لبنان واليمن محافظة على تصنيفها الائتماني، أما بالنسبة لعمان ومصر والمغرب، فقد حصلت كل من مصر والمغرب على درجة مضاربة، درجة المخاطر متوسطة، عدم استقرار يؤثر على قدرة السداد ببروز عوامل سلبية مع احتمال زيادة درجة تأثير هذه العوامل السلبية على التصنيف الأعلى، وحصلت عمان على درجة استثمارية عالية، درجة المخاطر منخفضة، قدرة السداد قوية مع احتمال التأثير بشكل طفيف في حال بروز عوامل سلبية.

وفي عام 2008، ارتفع تصنيف كل من السعودية والكويت لتحصل على تقييم سيادي بدرجة استثمارية قوية، ودرجة مخاطر منخفضة جدا وقدرة سداد قوية جدا، أما باقي الدول الأخرى فبقيت محافظة على تصنيفها الائتماني.

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006، مرجع سابق، ص 77.

وبالنسبة لعام 2009، فقد استمرت سبع دول عربية فقط في الحصول على تقييم سيادي ضمن التقييم السيادي التجميحي الدولي، مقارنة مع اثني عشر دولة عربية في التقارير السابقة، وذلك بعد خروج دول مجلس التعاون الخليجي، مقابل دخول دولة عربية واحدة هذا العام وهي ليبيا. وكان توزيع تصنيف الدول العربية كالآتي:

- دولتان عربيتان (تونس وليبيا) حصلتا على درجة استثمارية متوسطة ومخاطر منخفضة وقدرة سداد معقولة؛
- ثلاث دول (مصر، المغرب والأردن) حصلت على درجة مضاربة، درجة مخاطر متوسطة، مع عدم استقرار يؤثر في قدرة على السداد ببرز عوامل سلبية مع احتمال زيادة تأثير هذه العوامل السلبية على التصنيف الأعلى؛
- دولتان (البنان واليمن) بدرجة مضاربة عالية ومخاطر عالية وتعرض أكثر انكشافا في مخاطر السداد؛¹
- أما التغيرات التي طرأت على التقييمات السيادية في الدول العربية منذ نهاية عام 2010 وحتى نهاية مارس 2014، فهي موضحة في الملحق رقم (04)

الفرع الثاني: المؤشر المركب للمخاطر القطرية

يصدر عن مجموعة (PRS) شهريا الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980، ويتضمن الدليل المؤشر المركب للمخاطر القطرية لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار أو التعامل مع القطر وقدرته على مقابلة التزاماته المالية وسداد، كما يصدر مؤشر مركب مستقبلي باستخدام النهج ذاته لاحتساب المخاطر القطرية، ويستند إلى أساس متوسط ثلاثة سيناريوهات تغطي حالات الوضع المتدهور والوضع المعقول والوضع الأفضل. ويدخل في المؤشر 140 دولة منها 18 دولة عربية.

يتكون المؤشر المركب من ثلاثة مؤشرات فرعية تشمل مؤشر تقويم المخاطر السياسية (يشكل نسبة 50% من المؤشر المركب) ومؤشر تقويم المخاطر المالية (25%) ومؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية (25%).

دليل المؤشر

- من صفر إلى 49.5 نقطة ← درجة المخاطرة مرتفعة جدا؛

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، مرجع سابق، ص 164.

- من 50 إلى 59.5 نقطة ← درجة المخاطرة المرتفعة؛
- من 60 إلى 69.5 نقطة ← درجة المخاطرة المعتدلة؛
- من 70 إلى 79.5 نقطة ← درجة مخاطرة منخفضة؛
- من 80 إلى 100 ← درجة مخاطرة منخفضة جدا.¹

والجدول الموالي يوضح وضع الدول العربية في المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

جدول رقم (03): وضع الدول العربية في المؤشر المركب للمخاطر القطرية خلال الفترة [2012-2004]

	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
الأردن	67.8	-	69.5	69.8	66.5	74.8	75.5	75.0	72.3	
الإمارات	82.8	-	81.3	76.8	83.3	84.5	84.8	84.8	84.3	
البحرين	74.8	-	78.3	75.5	82.0	82.8	82.3	80.0	78.8	
تونس	64.3	-	72.8	71.0	72.3	73.5	73.3	72.8	73.8	
الجزائر	72.0	-	72.0	70.8	76.8	77.8	77.8	77.3	75.5	
السعودية	81.0	-	80.3	73.0	80.3	81.3	81.8	82.3	80.5	
السودان	46.0	-	52.0	53.3	55.8	55.5	56.3	57.0	56.3	
سوريا	54.0	-	67.3	65.5	65.0	64.0	67.5	67.8	68.8	
الصومال	41.3	-	37.3	37.3	39.3	39.5	16.8	15.8	43.3	
العراق	59.5	-	58.3	59.5	60.0	48.3	49	41.0	23.5	
سلطنة عمان	83.5	-	81.5	80.3	82.5	83.5	83	82.5	81.8	
قطر	81.0	-	82.0	81.3	78.8	79.0	79.5	79.5	78.5	
الكويت	79.8	-	82.5	78.3	84.8	86.0	86.8	86.0	85	
لبنان	61.8	-	59.8	60.3	57.8	58.5	56	58.0	59.3	
ليبيا	75.5	-	80.5	75.8	81.5	81.3	81.5	80.0	77.3	
مصر	60.3	-	65.3	66.3	65.5	69.0	68.8	68.8	69.3	
المغرب	70.5	-	72.3	73.3	74.8	71.8	76.3	73.0	76.8	
اليمن	57.8	-	61.8	65.5	66.5	70.3	69.3	68.8	66.8	

المصدر: من إعداد الطالبة، بناء على معطيات: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية

[2012-2005]

انطلاقاً من معطيات الجدول السابق، نلاحظ أنه بمقارنة المؤشر:

¹ - عبد الحميد بوخاري، مرجع سابق، ص 45.

- ما بين عامي 2004 و 2005: يتبين أن دولتين عربيتين قد تغير موقعها ضمن درجات المخاطرة وهي البحرين وليبيا بحيث تقدمت من مجموعة الدول ذات المخاطر المنخفضة إلى مجموعة الدول ذات المخاطر المنخفضة جداً؛
- ما بين عامي 2005 و 2006: لم يتغير موقع أي دولة ضمن درجات المخاطرة؛
- ما بين عامي 2006 و 2007: تقدمت اليمن من مجموعة الدول ذات المخاطر المعتدلة إلى مجموعة الدول ذات المخاطر المنخفضة، في حين بقيت كل الدول الأخرى محافظة على موقعها؛
- ما بين عامي 2007 و 2008: يتبين أن ثلاث دول تغير موقعها وفقاً لدرجات المخاطر، بحيث تقدمت العراق من مجموعة الدول ذات المخاطر المرتفعة جداً إلى مجموعة الدول ذات المخاطر المعتدلة، في حين تراجعت الأردن واليمن إلى نفس المجموعة (درجة المخاطر المعتدلة)، لكن من مجموعة الدول ذات المخاطر المنخفضة؛
- ما بين عامي 2008 و 2009: تبين أن ثمان دول عربية قد تغير موقعها وفقاً لدرجات المخاطرة، فقد تقدمت قطر من مجموعة المخاطر المنخفضة إلى مجموعة المخاطر المنخفضة جداً، ولبنان من درجة المخاطر المرتفعة إلى درجة المخاطر المعتدلة. في حين تراجعت كل من الإمارات، البحرين السعودية، الكويت وليبيا من مجموعة المخاطر المنخفضة جداً إلى مجموعة المخاطر المنخفضة والعراق تراجعت من مجموعة المخاطر المعتدلة إلى مجموعة المخاطر المرتفعة؛
- ما بين عامي 2009 و 2010: نلاحظ أن خمسة دول عربية قد تغير موقعها حيث أن كلا من الإمارات، السعودية، الكويت وليبيا قد عرفت تقدماً بعد التراجع الذي سجلته ما بين عامي 2008 و 2009، حيث انتقلت من مجموعة الدول ذات المخاطر المنخفضة إلى مجموعة الدول ذات المخاطر المنخفضة جداً، في حين تراجعت لبنان من مجموعة الدول ذات المخاطر المعتدلة إلى مجموعة الدول ذات المخاطر المرتفعة؛
- ما بين عامي 2010 و 2012: سجلت 7 دول عربية تغييراً في موقعها وفقاً لدرجة المخاطرة، حيث تقدمت لبنان من مجموعة المخاطر المرتفعة إلى مجموعة المخاطر المعتدلة، بينما تراجعت باقي الدول الأخرى، حيث انتقلت كل من الكويت وليبيا من مجموعة المخاطر المنخفضة جداً إلى مجموعة المخاطر المنخفضة، تونس من درجة المخاطر المنخفضة إلى درجة المخاطر المعتدلة، والسودان من مجموعة الدول ذات المخاطر المرتفعة إلى مجموعة الدول ذات المخاطر المرتفعة جداً، في حين بقيت الدول الأخرى محافظة على موقعها وفقاً لدرجة المخاطرة.

خلاصة الفصل:

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن مناخ الاستثمار في الدول العربية كان حساسا للتطورات العالمية المتمثلة عموما في الشركات المتعددة الجنسيات، العولمة، ظهور المنظمة العالمية للتجارة والتكتلات الإقليمية، وأخير الحراك الشعبي الذي عرفته معظم الدول العربية، حيث أن معظم هذه التطورات أثرت على مناخ الاستثمار في الدول العربية ايجابيا وسلبيا.

كما اتضح من خلال هذا الفصل أن الدول العربية لم تنجح إلى حد كبير في أن تكون مركز استقطاب للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تراوح نصيبها ما بين 0.4% و 7.7% من التدفق العالمي في الفترة 2000-2014، مع ملاحظة انخفاض نسبة التدفقات للدول العربية بعد الأزمة المالية نظرا لان مصدرها هو الدول المتقدمة المتأثرة بالأزمة العالمية.

وفي الأخير نستخلص أن الدول العربية مازالت تحتاج إلى إرادة سياسية صادقة لتهيئة الأجواء الملائمة لجذب وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء، والتي لا تتحقق إلا بتوفر مجموعة من العناصر أهمها: الاستقرار السياسي، وضوح وثبات القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار، الابتعاد عن الروتين والإجراءات الطويلة، الاستقرار الاقتصادي وثبات سعر صرف العملة المحلية، وتوفير قاعدة بيانات كاملة عن فرص الاستثمار في الدول العربية وإنشاء شبكة أو مركز معلومات عن فرص الاستثمار العربية.

الفصل الثالث:

دور المناخ الاستثماري في جذب

الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر

وتونس خلال الفترة

(2000-2014)

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014)

تمهيد

تدخل عوامل عديدة في اتخاذ كثير من الدول التدابير اللازمة للتكيف مع التحولات العالمية من خلال تنفيذ برامج مختلفة من الإصلاحات، وإقرار "الباب المفتوح" أما الاستثمار الأجنبي المباشر عبر تهيئة الظروف الملائمة وصياغة تشريعات و تسهيلات وإجراءات أكثر تحريرا بخصوص معاملة و دخول المستثمرين الأجانب.

تعتبر الجزائر وتونس إحدى الدول التي أبدت رغبتها في الاندماج العالمي من خلال تبني إصلاحات اقتصادية شاملة من أجل تحسين مناخ الاستثمار وبالتالي استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

يتمحور مضمون هذا الفصل حول مدى قدرة المناخ الاستثماري على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وتونس، لذلك سنتحدث على واقع مناخ الاستثمار في هاتين الدولتين في المبحث الأول، أما المبحث الثاني، فيتناول تقييم أداء وإمكانات الدول محل المقارنة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تبيان وضع الجزائر وتونس في المؤشرات الدولية والإقليمية، وكذا معرفة ما هي العقبات و العراقيل التي واجهتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه الدول.

المبحث الأول : تحليل واقع مناخ الاستثمار في الجزائر وتونس

سعى منها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لخدمة التنمية، تقوم الدول المضيفة لاسيما النامية منها بتقديم بعض الحوافز والتسهيلات والامتيازات أملا في الحصول على المزيد من هذه الاستثمارات.

ونظرا لأهمية مناخ الاستثمار بالنسبة للجزائر وتونس من جهة وتأثيره على الأساليب المتبعة في اتخاذ القرار بالنسبة للشركات من جهة أخرى، سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على مختلف الحوافز والمزايا والضمانات التي منحتها هذه الدول للمستثمر الأجنبي، وهل ساهمت فعلا في زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها، أم هناك عوامل أخرى تمثل المتطلبات الأساسية لمناخ الاستثمار أو بيئة الأعمال.

المطلب الأول: مقارنة الحوافز والضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس والجزائر

تسعى معظم الدول العربية إلى استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم، ولذلك قامت بإصدار مجموعة من التشريعات والإجراءات الهادفة إلى تسهيل أسباب حركة رأس المال الأجنبي، وقد تضمنت تلك الإجراءات والتشريعات تقديم حزمة من الحوافز والتسهيلات والضمانات، جاءت بها قوانين الاستثمار في هذه الدول.

وضمن هذا السياق، سنتناول أهم الحوافز والضمانات التي تضمنتها تشريعات الدولتين محل الدراسة وهما تونس والجزائر.

الفرع الأول: مزايا وحوافز الاستثمار في تونس والجزائر

وأبت كل من الجزائر وتونس - وبشكل متسارع- في اعتماد جملة من الإجراءات والتدابير الكفيلة بتهيئة مناخ الاستثمار الملائم وتقديم مختلف أشكال الحوافز وذلك بغرض تشجيع الاستثمار الوطني واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014)

أولاً: مزايا وحوافز الاستثمار في تونس

بغرض تحفيز الاستثمار ودفع المسار التنموي، اعتمدت تونس عددا من الإجراءات والتدابير كان من أبرزها إصدار قانون موحد للاستثمار سنة 1993¹، والذي غطى معظم القطاعات باستثناء أنشطة الخدمات المالية والطاقة والمناجم والتجارة الداخلية، وقد اشتمل هذه القانون على العديد من الحوافز حسب عدد الأولويات نذكر منها:

التصدير، التنمية الجهوية، التنمية الزراعية، حماية البيئة، تطوير التكنولوجيا ومساندة التنمية في ميادين التربية والتعليم والتكوين المهني والصحة والثقافة، وفيما يلي نتناول أهم الحوافز والمزايا المتعمدة:

1- الحوافز الممنوحة للنهوض بالتصدير: وقد اشتملت على ما يلي:

- الطرح الكلي للأرباح من الضريبة خلال العشر (10) سنوات الأولى، ويصبح هذا الطرح 50% ابتداءً من السنة 11 ولمدة غير محدودة؛

- الإعفاء الكلي للمداخيل والأرباح التي يعاد استثمارها من أساس الضريبة؛

- إمكانية التسويق في تونس 20% من رقم المعاملات للتصدير²؛

- يمكن للمؤسسات المصدرة كليا أن تستورد بكل حرية المواد اللازمة لإنتاجها شرط التصريح (الإقرار) بها لدى مصلحة الجمارك ويقوم هذا التصريح مقام سند الإعفاء.

تتفع المؤسسات التي تحقق عملية تصدير بشرط مسك محاسبة قانونية طبقاً لأحكام المجلة التجارية:

- استرجاع الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل المستخلصة على المواد الأولية والمواد نصف المصنعة المستوردة أو التي يتم اقتناؤها من قبل المؤسسة بالسوق المحلي لصنع مواد ومنتجات معدة للتصدير؛

¹ - لمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى القانون عدد 93-120، المؤرخ في 27 ديسمبر 1993 المتضمن مجلة تشجيع الاستثمارات للجمهورية التونسية.

² - قويدري محمد، المزايا والحوافز المؤثرة في تكوين مناخ الاستثمار بالإشارة إلى بعض الاقتصاديات العربية، تونس والجزائر، (بحث مقدم للمؤتمر الدولي العلمي الثاني "سبل الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، 14 و15 مارس 2003)، ص 11.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014)

- استرجاع الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل المستخلصة على مواد التجهيز المستوردة وغير المصنوعة محليا بعنوان الحصة المصدرة؛
- يمكن للمؤسسات الصناعية المنتجة لمواد التجهيز (السلع الرأسمالية) أن تتنفع بالمواد الأولية والمنتجات أو اللوازم المعدة لصناعة هذه المواد والتي ليس لها مثيب مصنوع محليا بنفس الإعفاءات المطبقة على مواد التجهيز المستوردة على حالها.¹

2- الحوافز الممنوحة للتنمية الجهوية: حيث اشتملت على ما يلي:

- الإعفاء بنسبة 50% للأرباح المتأتية من مشاريع البنية الأساسية التي تتجزئ من مؤسسات الأشغال العامة والبحث العقاري بمناطق التنمية الجهوية؛²
- الطرح الكلي للمداخل والأرباح من أساس الضريبة خلال العشر سنوات الأولى، وطرح نسبة 50% منها خلال العشر سنوات الموالية؛
- مساهمة الدولة في تحمل المصاريف الناتجة عن أشغال البنية الأساسية؛
- تتراوح منحة الاستثمار بين 15 و 25% من تكاليف المشروع حسب موقعه.

3- الحوافز الممنوحة للتنمية الفلاحية: وتتمثل أساسا فيما يلي:

- طرح كل للمداخل والأرباح المتأتية من هذه الاستثمارات من أساس الضريبة خلال العشر (10) سنوات الأولى ابتداءً من تاريخ الدخول في طور الإنتاج؛
- يستفيد الاستثمار من منحة قدرها 7% من تكاليف المشروع؛
- تتحمل الدولة مصاريف البنية الأساسية بالنسبة للاستثمارات المنجزة لتهيئة مناطق تربية الأسماك والأحياء المائية، أو لتهيئة مناطق الري بالمياه الساخنة.

4- الحوافز الممنوحة لحماية البيئة

- الإعفاء الكلي من الرسوم الجمركية، وتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة ومعلوم الاستهلاك؛
- طرح نسبة 50% من للمداخل والأرباح الصافية الخاضعة للضريبة؛

$$.322 \times \frac{1}{10} \times \frac{1}{10} \times \frac{1}{10} \times \frac{1}{10} \times \frac{1}{10} = .322 \times 10^{-5}$$
$$.323 \times 10^{-2}$$

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014)

- تخفيض الأداء إلى نسبة 10% فيما يتعلق بالمداخيل والأرباح؛
- منحة استثمار بنسبة 20% من تكاليف المشروع.

5- الحوافز لمساندة التنمية:

- الإعفاء من الرسوم الجمركية، وتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات؛
- طرح الأرباح من أساس الضريبة على الدخل في حدود 50%؛
- تخفيض الأداء إلى نسبة 10% فيما يتعلق بالمداخيل والأرباح.¹

ثانيا: مزايا وحوافز الاستثمار في الجزائر

ضمن التوجيه الرامي إلى تشجيع الاستثمار المحلي واستقطاب المزيد من رأس المال الأجنبي، ما فتئت الجزائر في تطبيق الإجراءات والتدبير ذات الأبعاد التصحيحية مستهدفة الحد من التشوهات الهيكلية وإعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية. وفي هذا الصدد تم إصدار المرسوم التشريعي رقم 93-05 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993،² والمتضمن إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (APSI)، حيث تمثلت مهامها في:

أ- دعم ومساعدة المستثمرين ومنح المزايا الخاصة بالاستثمارات.

ب- تزويد المستثمر بالمعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي.

ج- إجراء التقييم المطلوب لمشاريع الاستثمار قصد صياغة قرار منح المزايا للمستثمر.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تعديل المرسوم التشريعي السابق بإصدار الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001³ والمتضمن تطوير الاستثمار، بالإضافة إلى الأمر 01-04 المؤرخ هو الآخر في 20 أوت 2001⁴، والمتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصخصتها، إلى جانب

¹ - قويدري محمد، مرجع سابق، ص 11.

² - لمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى المرسوم التشريعي رقم 93-12 في 10/2/1993، والمتعلق بترقية ودعم الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64 لسنة 1993.

³ - الأمر 01-03 المؤرخ في 20/08/2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47 لسنة 2001.

⁴ - الأمر 01-04 المؤرخ في 20/08/2001 والمتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014)

نصوص قانونية أخرى، ذات طابع تشريعي وتنظيمي، وذلك بغرض تعميق الإصلاحات وتحسين فعاليتها وخلق المناخ الملائم لتحريض الاستثمارات الأجنبية والوطنية.¹

إن شروط نجاح أي قانون للاستثمارات في نظرنا هو تبنيه لأربعة مبادئ أساسية متصلة بتحقيق مشاريع الاستثمار الأجنبية ألا وهي مبدأ حرية الاستثمار، ورفع القيود الإدارية المفروضة عليه، وعدم الالتجاء إلى التأمين وحرية تحويل رأس المال والعوائد الناتجة عنه والتحكيم الدولي.

وبذلك نعتقد أن الأمر 03-01 يتماشى في كثير من جوانبه مع هذه المبادئ.²

1- الأجهزة المكلفة بالاستثمار

بغرض تنظيم مسائل الاستثمار في الجزائر، أنشأت الجهات الوطنية بعض الأجهزة أوكلت لها مهمة الإشراف ومتابعة المشروعات الاستثمارية تمثلت أساسا في ثلاثة أجهزة هي:

1-1- المجلس الوطني للاستثمار (CNI):

تم إنشاء المجلس لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمارات الذي يضمن أمانته تحت سلطة رئيس الحكومة الذي يتولى رئاسته، ويتشكل المجلس من أعضاء دائمين وهو وزراء من الحقائق الوزارية التالية: السلطات المحلية، المالية، الصناعة وترقية الاستثمار، التجارة، الطاقة والمناجم، السياحة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، وتهيئة الإقليم والبيئة.³

يسهر المجلس على ترقية وتطوير الاستثمار طبقا لأحكام الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل والمتمم.

وبهذه الصفة، يقوم المجلس بالمهام التالية:

- يقترح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياته؛
- يدرس البرنامج الوطني لترقية الاستثمار الذي يسند إليه ويوافق عليه ويحدد الأهداف في مجال تطوير الاستثمار؛

¹ - قويدري محمد، مرجع سابق، ص 12.

² - محمد يوسف، مضمون أحكام الأمر رقم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001 ومدى قدرته على تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية، (بحث مقدم إلى ملتقى حول "النظام القانوني للاستثمار في الجزائر"، كلية الحقوق، جامعة المسيلة، الجزائر، 29 و30 أفريل 2002)، ص 23.

³ - Ministère de l'Industrie et des Mines sur le site: www.mdpi.gov.dz le 10/04/2016.a 21:21

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014)

- يقترح مواءمة التدابير التحفيزية للاستثمار مع التطورات الملحوظة؛
- يدرس كل اقتراح لتأسيس مزايا جديدة وكذا تعديل للمزايا الموجودة؛
- يدرس قائمة النشاطات والسلع المستقاة من المزايا ويوافق عليها وكذا تعديلها وتحسينها؛
- يدرس مقاييس تحديد المشاريع التي تكتسي أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني ويوافق عليها؛
- يفصل، على ضوء أهداف تهيئة الإقليم، فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي المنصوص عليه في الأمر رقم 01-03؛
- يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ إجراء دعم الاستثمار وتشجيعه؛
- يقيم الفروض الضرورية لتغطية البرنامج الوطني لترقية الاستثمار؛
- يضبط قائمة النفقات التي يمكن اقتطاعها من الصندوق المخصص لدعم الاستثمار وترقيته؛
- يحث على إنشاء وتطوير مؤسسات وأوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار، ويشجع على ذلك؛
- يعالج كل مسألة أخرى ذات علاقة بالاستثمار.¹

1-2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

وتتولى الوكالة، في ميدان الاستثمارات وبالاتصال مع الإدارات والهيئات المعنية على الخصوص المهام الآتية:

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها؛
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم؛
- تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي؛

¹ - المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 06-335 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006 والمتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية العدد 64، ص ص 12-13.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014)

- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمار¹؛
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء².
- كما تملك الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سمعة جيدة لدى المستثمرين الوطنيين والأجانب فيما يخص الخدمات التي تقدمها لهم مجانا، حيث،
- تستقبل وتتصح المستثمرين على مستوى هياكلها المركزية والجهوية؛
- تطلع المستثمرين من خلال خاصة موقعها على الإنترنت وركائزها الدعائية، ومختلف نقاط الاستعلامات بمناسبة ظواهر اقتصادية منظمة في الجزائر وفي الخارج؛
- تصفي الطابع الرسمي على المزايا التي ينص عليها نظام التشجيع وذلك بإنصاف وفي آجال قصيرة؛
- تحرص على التنفيذ المتفق عليه مع مختلف المؤسسات المعنية (الجمارك، الضرائب... الخ) لقرارات التشجيع على الاستثمار؛
- تساهم في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية³.

1-3- الشباك الوحيد اللامركزي

تنص المادة 23 من الأمر 01-03 المعدل والمتمم على أنه: "ينشأ شباك وحيد ضمن الوكالة يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار، يؤهل الشباك الوحيد قانونا لتوفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الاستثمارات، موضوع التصريح المذكور في المادة 4 أعلاه. يحتج بقرار الشباك الوحيد على الإدارات المعنية⁴."

والشباك الوحيد اللامركزي هو جزء من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على المستوى المحلي والذي أنشئ على مستوى الولاية. وهو يشمل إلى جانب إطارات الوكالة ممثلين عن الإدارات التي تتدخل في وقت أو في آخر في سياق الاستثمار بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بما يلي:

¹ - يوجه هذا الصندوق لتمويل التكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمارات، ولاسيما منها النفقات بعنوان أشغال المنشآت الأساسية الضرورية لإنتاج الاستثمار.

² - فؤاد حجري، قانون الاستثمارات، تقديم الرئيس السابق أحمد بن بلة، (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006)، ص 455.

³ - Agence Nationale de développement de l'investissement sur le site : www.andi.dz le 14/04/2016 à 14:00

⁴ - فؤاد حجري، مرجع سابق، ص 456.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014)

– تأسيس وتسجيل الشركات؛

– الموافقات والتراخيص بما في ذلك إصدار تراخيص البناء؛

– المزايا المتعلقة بالاستثمارات.

على هذا النحو، هو مكلف أيضا باستقبال المستثمرين بعد تلقيه تصريحاتهم، إقامة وإصدار شهادات الإبداع وقرار منح المزايا، كذلك التكفل بالملفات ذات الصلة بالإدارات الحكومية والهيئات الممثلة داخل الشباك الوحيد، وإيصالها إلى المصالح المختصة وصياغتها النهائية الجيدة.¹

2- إجراءات دعم الاستثمار

تستفيد المشاريع الاستثمارية والمهيكلية في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من نظمين الاستفادة من المزايا الجبائية، نظام عام ونظام استثنائي.

أ- النظام العام

* مرحلة بدء الإنجاز: تستفيد الاستثمارات من الحوافز التالية:

– تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

– الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

– الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية يعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعنى؛²

– الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص عقود حق الامتياز للأراضي الممنوحة في إطار الأمر 01-03 المعدل والمتمم؛

– الإعفاء من حقوق التسجيل ومن مصاريف الرسم الإشهاري والعلاوات الخاصة الوطنية فيما يخص حقوق الامتياز للممتلكات العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لتحقيق مشاريع الاستثمار.

¹ - Agence Nationale de développement de l'investissement op-cit.

² - المادة 09 من الأمر 03-01 المعدل والمتمم، مرجع سابق، ص ص 5-6.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014)

* مرحلة الاستغلال:

نمنح الامتيازات التالية ولمدة 03 سنوات بعد معاينة المصالح الجبائية للشروع في مرحلة النشاط بعد طلب المستثمر.

لا يطبق شرط إحداث مناصب شغل على الاستثمارات المتواجدة في مناطق تستفيد من دعم الصندوق الخاص بالجنوب والهضاب العليا.

ينجر عن عدم احترام الشروط المتعلقة بمنح هذه الامتيازات سحب الاعتماد.¹

ب- النظام الاستثنائي

يتضمن النظام الاستثنائي نظامين: نظام مطبق على الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تميمتها مساهمة خاصة من الدولة، ونظام مطبق على الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني.

1/ الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تميمتها مساهمة خاصة من الدولة

• المزايا الممنوحة في مرحلة الانجاز:

- الإعفاء مع دفع حقوق الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها اثنان بالآلاف (2%) فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال
- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف، بعد تقييمها من الوكالة فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لانجاز الاستثمار
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلي، وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات موجهة لانجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة؛

¹ - Direction Générale des impôts sur le site : www.mfdgi.gov.dz, le 14/04/2016, a 21 :21

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014)

- تطبق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

• المزايا الممنوحة بعد معاينة انطلاق الاستغلال

- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات، ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزائي، ومن الرسم على النشاط المهني؛
- الإعفاء لمدة (10) سنوات ابتداءً من تاريخ الافتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار؛
- منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسّن و/أو تسهّل الاستثمار، مثل تأجيل العجز وأجال الاستهلاك.¹

2/ الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني

* **المزايا الممنوحة في مرحلة الانجاز:** تمنح المزايا التالية بدون تحديد مدة قصوى للاستفادة منها:

- الإعفاء من الحقوق، الرسوم والضرائب وغيرها من الاقتطاعات ذات الطابع الجبائي المطبقة على الاقتناءات سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية الخاصة بالسلع والخدمات الضرورية لانجاز الاستثمار؛

- الإعفاء من حقوق التسجيل، فيما يخص نقل الملكية العقارية الموجهة للإنتاج.

* **المزايا الممنوحة في مرحلة الاستغلال:** تمنح المزايا الخاصة بهذه المرحلة لمدة أقصاها عشر (10) سنوات ابتداءً من معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر، وتخص هذه المزايا:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛
- الإعفاء من الضريبة على النشاط المهني؛

¹ - المادة 11 من الأمر 01-03 المعدل والمتمم، مرجع سابق، ص 6.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014)

- الإعفاء من حقوق التسجيل، من مصاريف الرسم الإشهاري وكذا العلاوات الخاصة بالأموال الوطنية فيما يخص حقوق الامتياز المتعلقة بالملكيات العقارية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.¹

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تعديل الأمر 01-03 بإصدار الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، وكذا بصدور أحكام جديدة في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 و 2010.

أ/ التغيرات التي جاء بها الأمر 06-08: تتعلق أهم التعديلات التي جاء بها هذا الأمر بالامتيازات الجبائية، وأهمها:

«بالنسبة للنظام العام:

في الامتيازات المتعلقة بمرحلة إنجاز المشروع، نص الأمر 06-08 على الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، في حين كان المشروع من خلال الأمر 01-03 يكتفي بتطبيق نسبة مخفضة.²

«بالنسبة للنظام الاستثنائي:

* المناطق التي يستوجب تطورها مساهمة خاصة من طرف الدولة

- بعنوان إنجازها تستفيد هذه الاستثمارات المنجزة في هذه المناطق من نفس الامتيازات المخولة لها في الأمر 01-03 مع بعض الاختلافات تتمثل في:

• فيما يخص الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة، كانت فيما سبق السلع والخدمات التي تستفيد منها تتمثل فقط في تلك الموجهة لإنجاز العمليات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة، وأصبحت في إطار الأمر 06-08 تشمل كل السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت هذه الأخيرة خاضعة أو غير خاضعة للضريبة على القيمة المضافة.

• فيما يخص الحقوق الجمركية، تعفى الخدمات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار كليا من الحقوق الجمركية، بينما في السابق، كان يتم الاكتفاء بتطبيق نسب مخفضة.

- بعنوان استغلالها، تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة من الامتيازات المنصوص عليها في المادة 11 فقرة 2 من الأمر 06-08، وهي تتمثل في الإعفاء لمدة عشر سنوات من النشاط

¹ - Direction Générale des impôts op-cit.

² - لمزيد من التفاصيل، أنظر المادة 7 من الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، الجريدة الرسمية العدد 47 لسنة 2006.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014)

الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الرسم على النشاط المهني،¹ أما الباقي فبقي بدون تغيير.

* المناطق التي لها أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني

احتفظت المادة 10 من الأمر 06-08 بنفس المضمون الذي تحتويه المادة 12 من الأمر 01-03، مع اختلاف بسيط في التحديد. والجديد في هذا الأمر أنه قد أضاف المادة 12 مكرر و12 مكرر 1، حيث تنص المادة 12 مكرر على أن منح الامتيازات يتم بناء على نقاش بين المستثمر والوكالة التي تعمل لصالح الدولة، وهذا تحت تسيير الوزير المكلف بترقية الاستثمارات.

أما الامتيازات الممنوحة لهؤلاء المستثمرين متضمنة في أحكام المادة 12 مكرر 1 وهي نفس الامتيازات المنصوص عليها في الأمر 01-03، الاختلاف الوحيد هو في المدة، حيث في الأمر 01-03 لم تحدد مدة الاستفادة من هذه الامتيازات، في حين تم تحديدها بمدة أقصاها خمس سنوات في الأمر 06-08.

هذا فيما يخص مرحلة الانجاز، أما ما يتعلق بمرحلة الاستغلال، فقد اقتصر الإعفاء من خلال الأمر 06-08 على الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، ومن الرسم على النشاط المهني فقط، في حين كان الأمر 01-03 يتضمن كذلك الإعفاء من حقوق التسجيل، من مصاريف الرسم الاشهاري وكذا العلوات الخاصة بالأموال الوطنية فيما يخص حقوق الامتياز المتعلقة بالممتلكات العقارية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.

ب/ التغييرات التي جاء بها قانون المالية التكميلي لسنتي 2009 و 2010

عدلت المادة 09 من الأمر 01-03، تباعا بالأمر 09-01 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، ثم الأمر 10-01 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010.

قامت المادة 60 من الأمر 09-01 بتنظيم المادة 9 من الأمر 01-03 المعدل والمتمم بالأمر 06-08 وذلك بالمادتين 9 مكرر و 9 مكرر 1.

حيث نصت المادة 9 مكرر على: "يخضع منح مزايا النظام العام لتعهد كتابي من المستفيد بإعطاء الأفضلية للمنتجات والخدمات ذات مصدر جزائري.

¹ - فيما سبق، كانت هذه الإعفاءات تشمل أيضا الضريبة على الدخل الإجمالي والدفع الجزافي.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014)

تتخصص الاستفادة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فقط في الاقتتاعات ذات مصدر جزائري، غير أنه يمكن منح هذا الامتياز عندما يتم التأكد من عدم وجود منتج محلي مماثل.

تحدد نسبة أفضلية المنتجات والخدمات ذات المصدر الجزائري وكيفية تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.¹

يلاحظ من خلال هذا النص أن المشرع الجزائري يسعى إلى ترقية المنتجات الوطنية على حساب الأجنبية، وهذا شيء حسن في اعتابنا من شأنه السماح بترويج البضاعة الوطنية داخل الوطن.

كذلك بالنسبة للرسم على القيمة المضافة، فأصبحت الاستفادة من الإعفاء من هذا الرسم تتخصص على الاقتتاعات ذات مصدر جزائري، بينما كان في السابق يشمل كل الاقتتاعات مهما كان مصدرها شرط أن تكون مستعملة مباشرة في الاستثمار.

وحددت المادة 9 مكرر 1 القيمة القصوى لاستفادة الاستثمارات من امتيازات النظام العام، وذلك لكل الاستثمارات التي لا يتجاوز مبلغها 500 مليون دينار إلا في حالة قرار صادر من المجلس الوطني للاستثمار، وبالتالي فقد أصبح هذا الأخير يتمتع بالسلطة التقديرية في منح أو عدم منح امتيازات النظام العام للاستثمارات التي تساوي أو تتجاوز قيمتها 500 مليون دينار، وبالتالي أصبحت الاستفادة من مزايا النظام العام خاضعة لشرط قيمة الاستثمار، غير أن ذلك يمكن أن يقلل من تشجيع المستثمرين الأجانب في استثمار أموال ضخمة، بغرض تجنب التماطل الذي قد يواجهها في انتظار إصدار المجلس الوطني للاستثمار قرار منحه إمكانية الاستفادة من مزايا النظام العام.

بعد الأمر 01-09، قام الأمر 01-10 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010، عن طريق المادة 49 منه بإتمام المادة 9 من الأمر 01-03 المعدل والمتمم، وذلك كما يلي:

• بقيت الاستفادة من تشجيعات النظام العام بعنوان الانجاز دون تغيير ما عدا ما تعلق منها بالامتيازات التي جاء بها الأمر 01-09 المذكور سابقا.

• أصبحت مدة الإعفاء بعنوان الاستغلال، تتراوح من سنة إلى 3 سنوات، مع إمكانية رفع هذه المدة من (3) إلى (5) سنوات بالنسبة للاستثمارات التي تنشئ أكثر من 100 منصب شغل عند انطلاق النشاط.²

¹ - المادة 60 من الأمر رقم 01-09 المؤرخ في 22 جويلية 2009 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية العدد 44.

² - المادة 49 من الأمر 01-10 المؤرخ في 26 أوت 2010 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010، الجريدة الرسمية العدد 49.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014)

وتجدر الإشارة إلى كون التعديل الذي جاء به قانوني المالية السالف ذكرهما هو تعديل حقيقي فذلك واضح جدا، حيث لأول مرة يتناول المشرع شروط متعلقة بتفضيل المنتج الوطني أو خلق مناصب العمل، وهذا دليل على توجه جديد من شأنه ترقية الاقتصاد الوطني، وعدم الاكتفاء باستقطاب استثمارات ومستثمرين غرضهم الاستفادة من الامتيازات بمختلف أنواعها والحصول على أرباح دون منح أي مقابل للاقتصاد الجزائري.

من خلال ما سبق، وبعد عرض مختلف المزايا والحوافز الممنوحة في الجزائر وتونس، سنقوم بالمقارنة بينهما من خلال العناصر التالية:

- بالنسبة لحافز الإعفاء من الحقوق الجمركية: نجد في تونس الإعفاء من الحقوق الجمركية لكافة القطاعات فيما يخص المواد غير المصنوعة محليا وهذا بهدف حماية المنتج التونسي، أما في الجزائر فيتم تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية طبقا للأمر 01-03، ومنه فالجزائر كانت هي الأضعف من حيث حافز الإعفاء من الحقوق الجمركية، إلا أن المشرع الجزائري تدارك هذا النقص في الأمر 06-08.

- بالنسبة لحافز السماح بترحيل الخسائر: نجده مطبق في الجزائر وغير مطبق في تونس.

- بالنسبة لحافز الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، في تونس، يتم توقيف العمل بضريبة القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات المصنوعة محليا، أما في الجزائر فيتم الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار في النظام وكذلك في النظام الاستثنائي.

- بالنسبة لمدى استخدام أسلوب الحوافز الضريبية الموجهة نحو تشجيع قطاعات معينة: في تونس، نجد توجيه الحوافز الضريبية إلى المشاريع الخاصة بالتنمية الفلاحية، وبالتنمية الجهوية، والمشاريع ذات الأداء التصديري، وكذلك المشاريع السياحية، أما في الجزائر، فإن توجيه الحوافز بصفة عامة والحوافز الضريبية بصفة خاصة يطفو عليه الغموض، بحيث رغم وجود نظام الحوافز الاستثنائي والذي يتعلق بالمشاريع الاستثمارية التي تنفذ في المناطق التي تحتاج تنميتها إلى مساهمة خاصة من جانب الدولة، وكذلك المشاريع التي تكون لها أهمية خاصة من جانب الدولة، غير أن المشرع الجزائري لم يذكر قطاعات معينة مثلما فعل المشرع التونسي الذي أشار بوضوح إلى القطاع الفلاحي والقطاع السياحي.¹

¹ - طالبي محمد، مرجع سابق، ص 324.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014)

وخلاصة القول، فإنه لمعرفة ما هي أفضل الدولتين في منح الحوافز والامتيازات للاستثمارات الأجنبية المباشرة، هل هي الجزائر أم تونس، لابد من التطرق إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هاتين الدولتين. والسؤال الذي يتبادر إلى الأذهان هو: ما هي علاقة الحوافز الضريبية بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتونس؟ سؤال نحاول الإجابة عنه في المطلب الموالي.

الفرع الثاني: الضمانات الممنوحة للمستثمرين في الجزائر وتونس

أقرت قوانين الاستثمار في الجزائر وتونس بعض الضمانات للمستثمر الأجنبي منها:

أولاً: ضمان الحقوق المكتسبة: وتشمل:

1. مبدأ تثبيت النظام القانوني الخاص بالاستثمارات

إن المقصود بها المبدأ، هو تعهد الدولة بعدم تغيير الإطار التشريعي الذي يحكم الاستثمارات، والذي قد يتم في ظله إبرام عقود أو اتفاقيات استثمار، لأن التغيرات الفجائية في التشريع الخاص بالاستثمارات غالباً ما يحدث مخاوف لدى المستثمرين، وتضيق عليهم فرص تحقيق الربح، إلا إذا اعتبروا أن الأحكام الجديدة التي تتبناها الدولة أكثر تلاؤماً وخدمة لمصالحهم.¹

ففي الجزائر، أفرد المشرع الجزائري باباً خاصاً للضمانات الممنوحة للمستثمرين في الأمر 01-03 المعدل والمتمم، حيث نصت المادة 15 منه على أنه: لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة.² ويكرس نص هذه المادة مبدأ احترام الحقوق المكتسبة، كما يعتبر بمثابة تعهد من جانب الدولة بعدم تطبيقها لقوانين جديدة على الاستثمارات التي شرع في إنجازها.

أما في تونس، فلم ينص قانون الاستثمار فيها على احترام مبدأ الحقوق المكتسبة صراحة، غير أن محتوى ما جاء في الفصل 67 من مجلة تشجيع الاستثمارات يفيد بإمكانية تطبيق هذا المبدأ في إطار الاتفاقيات الثنائية أو الدولية التي صادقت عليها أو انضمت إليها تونس.

¹ - وصاف سعيدي، فويدي محمد، مرجع سابق، ص 41.

² - المادة 15 من الأمر 01-03 المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية العدد 47، مرجع سابق، ص 7.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014)

2. عدم جواز المصادرة أو التأميم إلا بقانون أو عن طريق القضاء

تضع الجزائر وتونس قيودا على حق الدولة في لمصادرة وتأميم الاستثمار، وإذا تمت عملية المصادرة والتأميم، فإنها تكون وفقا للقوانين وتنفيذا لأحكام قضائية، حيث يترتب على ذلك تعويض منصف وعادل. ففي الجزائر، نص قانون الاستثمار على عدم جواز المصادرة الإدارية إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع، ويترتب على المصادرة تعويض عادل ومنصف.¹

أما في تونس، فلم ينص قانون الاستثمار فيها على هذه الضمانة، بالرغم من أن الاتفاقيات الثنائية لتشجيع وحماية الاستثمارات التي وقعتها تونس مع الدول الأخرى قد نصت على ضمان هذا الحق.

3. ضمان التحويل الحر لرأس المال وعائداته

في الجزائر، منح الأمر 03-01 للمستثمر الأجنبي حق تحويل رأس ماله والعائدات الناتجة عنه حيث نصت المادة 31 من الأمر 03-01 على أنه: "تستفيد الاستثمارات المنجزة انطلاقا من مساهمة في رأس المال بواسطة عملة صعبة حرة التحويل يسعها بنك الجزائر بانتظام ويتحقق من استيرادها قانونا، من ضمان تحويل الرأسمال المستثمر والعائدات الناتجة عنه. كما يشمل هذا الضمان المداخل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية، حتى وإن كان هذا المبلغ أكبر من الرأسمال المستثمر في البداية."²

وفي تونس، نص الفصل 12 على أن "للمستثمر حرية تحويل أمواله إلى الخارج بالعملة الأجنبية وفق التشريع المتعلق بالصرف الجاري به العمل."³ وفي الحالات التي يقتضي فيها التحويل إلى الخارج الحصول على ترخيص، يبتئ البنك المركزي التونسي في طلب الترخيص المحرر والمودع طبقا للتشريع المتعلق بالصرف الجاري به العمل في أجل معقول، ويتعين تعليق قرار رفض التحويل وإعلام طالب التحويل به فوراً وكتابيا أو بكل وسيلة تترك أثرا كتابيا.⁴

¹ - المادة 16 من الأمر 03-01 المعدل والمتمم، مرجع سابق، ص 7.

² - المادة 31 من الأمر 03-01 المعدل والمتمم، المرجع نفسه، ص 8.

³ - الفصل 12 من مشروع قانون يتعلق بإصدار مجلة الاستثمار، ص 8.

⁴ - الفصل 13 من مشروع قانون يتعلق بإصدار مجلة الاستثمار، مرجع سابق، ص 8.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014)

ثانيا: أساليب وطرق حل النزاعات

من الضمانات القانونية الممنوحة للمستثمر، النص على كيفية حل المنازعات التي تشب بين الدولة المضيفة للاستثمار وبين المستثمر، وتتعدد طرق حل المنازعات بدءا من القضاء الوطني وانتهاءً بشبكة من المعاهدات والاتفاقيات الدولية في هذا المجال.

1- القضاء الوطني

في الجزائر، نصت المادة 17 من الأمر 01-03 المعدل والمتمم بأنه: "يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يكون بسبب المستثمر أو بسبب إجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده للجهات القضائية المختصة، إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بالمصالحة والتحكيم، أو في حالة وجود اتفاق خاص ينص على بند تسوية أو بند يسمح للطرفين بالتوصل إلى اتفاق بناء على تحكيم خاص".¹

أما في تونس، فقد نص الفصل 67 من مجلة تشجيع الاستثمارات التونسية على أنه: "تختص المحاكم التونسية بالنظر في كل خلاف يطرأ بين المستثمر الأجنبي والدولة التونسية إلا في حالة اتفاق ينص عليه شرط التحكيم أو يخول لأحد الطرفين اللجوء إلى التحكيم عن طريق إجراءات تحكيم خاصة أو تطبيقا للإجراءات الصلاحية أو التحكيمية المنصوص عليها بإحدى الاتفاقيات التالية:

- الاتفاقيات الثنائية لحماية الاستثمارات المبرمة بين الدولة التونسية والدولة التي ينتمي إليها المستثمر؛
- أو الاتفاقية الدولية الخاصة بتسوية الخلافات المتعلقة بالأرصدة المالية الناشئة بين الدول وتابعي دول أخرى المصادق عليها بالقانون عدد 33 لسنة 1966 المؤرخ في 3 ماي 1966؛
- أو الاتفاقية المتعلقة بإنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات والمصادق عليها بالمرسوم عدد 4 لسنة 1972 المؤرخة في 17 أكتوبر 1972 والمصادق عليه بالقانون عدد 71 لسنة 1972 المؤرخ في 11 نوفمبر 1972.²

¹ - المادة 17 من الأمر 01-03 المعدل والمتمم، مرجع سابق، ص 7.

² - الفصل 67 من مجلة تشجيع الاستثمارات التونسية، مرجع سابق، ص ص 36، 37.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014)

2- التحكيم الدولي

في الجزائر، أجاز قانون الاستثمار اللجوء إلى التحكيم الدولي، وذلك بموجب المادة 17 من الأمر 03-01 المعدل والمتمم.

أما في تونس، فقد نص الفصل 52 على: "يكون اللجوء إلى التحكيم بمقتضى اتفاقية خصوصية بين الدولة التونسية والمستثمر الأجنبي يخضع بمقتضاها الأطراف نزاعاتهم إلى أحد الهياكل التالية:

- المركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات؛
- مؤسسة تحكيمية أخرى يقع التنصيب عليها في اتفاقية التحكيم؛
- هيئة تحكيم حر.

وفي الصورة الأخيرة، تخضع إجراءات التحكيم لنظام تحكيم لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، إلا إذا اتفق الأطراف على تعيين نظام أو قانون آخر.¹

3- اللجوء إلى حل المنازعات وفقا للمعاهدات الدولية

أجازت جميع دول المغرب العربي للمستثمر الأجنبي اللجوء إلى حل النزاعات عن طريق المعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة، سواء الثنائية أو المتعددة الأطراف والمتعلقة بحماية وتشجيع الاستثمارات ومنع الازدواج الضريبي.

ففي الجزائر، قامت الحكومة بالمصادقة على اتفاقيتين دوليتين تسمحان لها بضمان الاستثمارات من جهة وإمكانية اللجوء إلى المركز الدولي لتسوية المنازعات (CIRDI) من جهة ثانية.

وقد تمت المصادقة على معاهدة الانضمام إلى الوكالة الدولية للاستثمار (MIGA) بموجب الأمر 95-05 المؤرخ في 1995/01/21، والمصادقة على الاتفاقية الدولية الخاصة بتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بموجب الأمر 94-95 المؤرخ في 1995/01/21. كما قامت الحكومة الجزائرية بالسماح باللجوء إلى تنفيذ التحكيم الدولي في العقود التجارية الدولية بالمرسوم التنفيذي رقم 93-09 المؤرخ في 25 أبريل 1993.

¹ - الفصل 52 من مشروع قانون يتعلق بإصدار مجلة الاستثمار، مرجع سابق، ص 16.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014)

أما تونس، فقد أمضت معاهدة الانضمام إلى الوكالة الدولية للاستثمار في 10 أكتوبر 1986 وصادقت عليها في 8 فيفري 1988، كما صادقت على الاتفاقية الدولية الخاصة بتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار بموجب القانون عدد 66-33 المؤرخ في ماي 1966.

المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014)

تهدف الحوافز والضمانات والتسهيلات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر وتونس إلى تحسين مناخ الاستثمار عموماً، وإلى زيادة حجم التدفقات الواردة إلى هذه الدول بوجه خاص.

سنحاول في هذا المطلب الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هو حجم التدفقات الإستثمارية الواردة إلى الجزائر وتونس؟
- في أي القطاعات الاقتصادية تركزت تلك التدفقات؟
- وما هي الدول الأكثر استثماراً في الجزائر وتونس؟

الفرع الأول: نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014)

إن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في أي بلد هو صورة وانعكاس لبيئة ومناخ الاستثمار المهيأة في هذا البلد، لذلك كان منطقياً ملاحظة زيادة حجم ومستوى هذا الاستثمار في المواقع المهيأة بيئتها الاستثمارية، وانخفاض حجمه ومستواه في المواقع الأقل تهيئة، والجزائر وتونس هي إحدى الدول التي يبدو مناخ الاستثمار فيها رغم التحسن الملحوظ ليس مناسباً بنفس ما هو عليه حال مناخ الاستثمار في كثير من الدول الأخرى.

يوضح الجدول الموالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر وتونس خلال الفترة من 2000 إلى 2014.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014)

جدول رقم(04): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتونس خلال الفترة 2000-2014

الوحدة: مليون دولار

السنة	الدولة	الجزائر	تونس
2000		438	779
2001		1196	486
2002		1065	821
2003		634	583
2004		882	639
2005		1081	782
2006		1795	3312
2007		1662	1616
2008		2632	2759
2009		2746	1688
2010		2300	1513
2011		2580	1148
2012		3052	1603
2013		2661	1117
2014		1488	1060

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لعدة سنوات، مرجع سابق.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014) كانت متباينة بين الدولتين، وذلك راجع إلى اختلاف الظروف الاقتصادية وعوامل الجذب الداخلي في ما بين هذه الدول.

كما نلاحظ أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عام 2000 كان ضئيل مقارنة بتونس، إذ بلغ قيمة 438 مليون دولار مقابل 779 مليون دولار، وهذا يرجع لبداية الخروج من الأزمة السياسية التي عاشتها الجزائر في السنوات القليلة السابقة لهذا العام¹، إلا أنه ابتداءً من العام 2001 أخذت

¹ أحده رابيس، مروة كرامة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية: (الجزائر، عدد 12، 2012)، ص 74.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014)

التدفقات الواردة منحى آخر باتجاه الارتفاع حيث بلغت 1196 مليون دولار في الجزائر، في حين انخفضت في تونس بقيمة 486 مليون دولار، وواصلت بعد ذلك الارتفاع إلى غاية 2006 أين سجلت تونس أعلى قيمة للتدفقات خلال الـ 14 سنة حيث بلغت 3312 مليون دولار مقابل 1795 مليون دولار بالنسبة للجزائر.

ويرجع الارتفاع الذي سجلته تونس إلى عملية الخصخصة التي مست قطاع الاتصالات، حيث تنازلت مؤسسة تونس للاتصالات عن نسبة 35% من رأس مالها لصالح الشركة الإماراتية TECOM DIG ووصلت قيمة هذه الصفقة لـ 3,2 مليار دولار موزعة على عدة سنوات، وقد فاقت هذه الحصيلة مجموع إيرادات عمليات الخصخصة التي اعتمدتها تونس منذ عام 1987.

أما بالنسبة للجزائر، فإن الارتفاع في حجم الاستثمارات الأجنبية الذي سجلته بداية من 2001 كان نتيجة البدء في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001^{*}، والاعتماد على التحفيزات والمزايا للمستثمرين المنصوص عليها في الأمر 03-01 المعدل والمتمم التي تم التطرق إليها سابقاً، إضافة إلى الاستثمار الكبير المسجل في قطاع المحروقات الذي تهيمن عليه الشركات الأمريكية والفرنسية والبريطانية، وقيام الجزائر ببيع الرخصة الثالثة للهاتف النقّال لشركة أرواس كوم المصرية، وخصوصية شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة اسبات الهندية.

وواصلت التذبذبات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وتونس، ثم رجعت لترتفع في الجزائر عام 2009 مسجلة ما قيمته 2746 مليون دولار مقارنة بـ 1688 مليون دولار بتونس، والسبب يعود إلى تأثير قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ليبلغ 2300 مليون دولار نتيجة ملف الفساد بشركة "سونا طراك".

وبقيت التدفقات الاستثمارية الواردة إلى الجزائر وتونس في تذبذب مستمر لتصل عام 2014 إلى أدنى مستوى منذ عام 2006، إذ بلغت ما قيمته 1488 مليون دولار في الجزائر و 1060 مليون دولار في تونس.

يرجع الانخفاض الذي شهده الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلى الانكماش الحاصل في قطاع المحروقات، إضافة إلى تباطؤ نشاط شركة سونا طراك بالخصوص والتي كانت تشكل أهم مصدر للاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

^{*} لمزيد من التفاصيل، أنظر واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014، (مداخلة في الملتقى العربي الأول حول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعات والثبات التشريعي، جمهورية مصر العربية، يومي 25-28 جانفي 2015).

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014)

أما بالنسبة لتونس، فإن مدير التسويق الدولي لوكالة النهوض بالاستثمارات الخارجية " مختار الشواري"، يرجع أسباب تراجع الاستثمارات الأجنبية في تونس إلى أسباب مرتبطة بالظروف السياسية والاقتصادية الصعبة للبلد، كما يضيف أن الأزمة السياسية التي تفجرت في البلاد عقب اغتيال معارضين بارزين عام 2014، أعطت صورة قاتمة عن الأوضاع داخل البلاد في الخارج، وأثرت سلباً في ثقة المستثمرين الأجانب الذين يبحثون على مناخ جيد للأعمال مبني على الاستقرار¹.

الفرع الثاني: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014)

تستثمر في الجزائر وتونس مجموعة من أكبر الدول المتقدمة في العالم، وبالتالي تحقق الاستفادة الأكبر كون هذه الدول لا تستثمر إلا بقيم ضخمة.

أولاً: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

أ- التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: توزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في الجزائر حسب ما يوضحه الجدول الموالي:

¹ قناة الجزيرة نت، على الموقع WWW.aljazeera.net à 15:30 le 01/05/2016.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014)

جدول رقم (05): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة [2001-2014]

الترتيب	الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	الإجمالي
1	الولايات المتحدة	313	311	252	286	301	314	293	323	476	618	-	-	-	-	3.303
2	فرنسا	43	115	51	80	121	293	233	303	308	196					5.950
3	اسبانيا	153	143	87	43	117	210	164	325	198	91					7.860
4	مصر	363	97	63	22	108	157	102	261	88	47					4.178
5	ايطاليا	34	98	24	24	39	115	67	247	116	189					219
6	المملكة المتحدة	23	59	35	95	49	64	165	159	125	119					3.738
7	بلجيكا	12	16	5	5	4	31	101	230	241	22					857 (حتى عام 2010)
8	الكويت	-	1	-	210	105	57	97	34	139	1					644 (حتى عام 2010)
9	الصين	1	5	3	27	50	91	37	86	63	125					2.658
10	ألمانيا	38	65	16	23	23	54	92	37	54	57					669
11	هولندا	72	26	18	4	4	10	6	185	31	82					438 (حتى عام 2010)
12	الإمارات	1	12	1	1	7	38	67	55	205	35					15.280
13	لبنان	-	1	1	-	5	24	48	61	109	16					265 (حتى عام 2010)
14	سلطنة عمان	-	-	-	-	-	-	-	60	35	168					263 (حتى عام 2010)
15	الأردن	-	9	10	10	16	6	14	3	167	27					262 (حتى عام 2010)
16	البحرين	13	-	5	10	7	66	10	-	76	3					190 (حتى عام 2010)
17	السعودية	1	-	10	2	20	8	13	52	29	22					933
18	اليابان	9	78	-2	17	2	8	11	8	17	3					151 (حتى عام 2010)
19	قطر	2	-	1	7	7	12	11	46	41	-					2.150
20	تونس	-	1	2	1	5	11	14	7	70	4					1.132
21																1.941
22	سويسرا															4.538
23	أخرى															422
	الإجمالي	1.078	1.037	582	867	990	1.569	1.545	2.482	2.588	2.015					

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على:

- بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014)

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن الدول العربية تعتبر من أهم مصادر الاستثمار في الجزائر بقيمة 25.297 مليار دولار، تحوز على القسم الأكبر منها فيها الإمارات بقيمة 15.280 مليار دولار تليها مصر بقيمة 4.178 مليار دولار ومن ثم قطر بقيمة 2.150 مليار دولار كأكبر ثلاث دول عربية مستثمرة في الجزائر.

تأتي دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة كثاني مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بقيمة 19.731 مليار دولار وبإجمالي مشاريع تقدر بـ 152 مشروع، وهي من أكثر الدول التي أبرمت معها الجزائر اتفاقيات لحماية وتشجيع الاستثمار. وتليها سويسرا بقيمة 4.538 مليار دولار، ثم الولايات المتحدة بقيمة 3.303 مليار دولار.

على عكس باقي الدول المتقدمة، نجد أن اليابان لا تمثل مصدرا هاما للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، فخلال فترة العشر سنوات لم تتعد قيمة الاستثمارات الـ 151 مليون دولار، وتتغلب عليها في ذلك الصين بقيمة 2.658 مليار دولار، والجدير بالذكر أن الاستثمارات التي قامت بها الصين كانت ضعيفة في السنوات من 2001 إلى 2004، لكن مع بداية عام 2005 عرفت تزايدا مستمرا لتبلغ 125 مليون دولار عام 2010.

أخيرا، يمكن أن نستخلص أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المحققة في الجزائر يعود معظمه إلى الدول المتقدمة والدول العربية، ويبقى المهم هو أن حقبة الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر تأتي من أقوى الدول في العالم، الأمر الذي يضمن استمرارها وقيمتها بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

ب- التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

وفقا للإحصائيات المتوفرة حول نصيب كل قطاع اقتصادي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، والتي تعد نوعا ما صحيحة خاصة الحديثة منها، الموضحة في الجدول التالي:

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014)

جدول رقم (06): التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة [2000-2013]

قطاع النشاط	المبلغ (مليون دج)	النسبة المئوية من قيمة المشاريع	مناصب الشغل
الفلاحة	23657	9%	5139
الصناعة	1569597	62%	103660
الصحة	25711	1%	4582
النقل	233667	9%	46079
السياحة	135595	5%	3517
الخدمات	328947	13%	35147
البناء والأشغال العمومية والهيدروليكية	226627	9%	100991
المجموع	2546840	100%	299115

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، على الموقع: www.ANDI.DZ 2016: 25/04/2016

بتحليل معطيات الجدول، نجد أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، قد توزعت بشكل غير متوازن على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث احتل قطاع الصناعة والخدمات الصدارة بنسبة 62% و 13% بالترتيب من إجمالي قيمة المشاريع المقامة، وذلك بسبب ارتفاع المردودية لهذين القطاعين لدى الشركات الأجنبية على المدى القصير، ولم تحظ باقي القطاعات إلا بنصيب متواضع رغم أهميتها مثل قطاع الفلاحة وقطاع الصحة. فهي من القطاعات التي لا يحقق الربح فيها إلا على المدى الطويل وهو الأمر الذي يجتنبه المستثمرون الأجانب، لذلك نجد أن قطاع الفلاحة وقطاع النقل لا يمثلان إلا نسبة 9% من إجمالي الاستثمارات المحققة، ناهيك عن قطاع السياحة الذي يعتبر راكدا بالكامل بنسبة 5% فلا نشهد أية حركة مهمة في جانبه.

كما أن تصنيف الاستثمارات المنجزة في القطاع الصناعي خلال هذه الفترة يبرز بأن هنالك هيمنة لهذا القطاع على جميع المنتجات، وتتمثل أهم الصناعات في الصناعة الغذائية، الكيمياء، البلاستيك وصناعات الخشب والورق بالإضافة إلى إعادة استئناف وصناعة النسيج والجلود وفي الأخير تأتي مواد البناء والزجاج، بالإضافة إلى القطاع الصناعي، فإن هناك أيضا استثمارات كبرى في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، ومن هنا نستنتج أن قطاع الصناعة والخدمات يحتلان مكانة كبيرة من قبل الشركات الاستثمارية في الجزائر.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014)

أما عن أهم الشركات المستثمرة في الجزائر، فيمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (07): أهم 10 شركات مستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2003-2014)

الترتيب	الشركة	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار
1	Emirates International Investment Company	1	3.000	5.000
2	Vitnam Oil and Gas Corporation (PetroVietnam)	2	1.999	4.743
3	Reposol	2	839	3.565
4	Jelmoli Holding AG	5	4.500	3.539
5	Total Co	3	961	3.465
6	Orascom Group	6	3.541	2.814
7	Arcelor Mittal	3	4.349	2.447
8	British Petroleum (B P)	3	485	2.384
9	Group Ortiz Construction y Servicios Del Mediterraneo	4	2.434	2.049
10	China National Petroleum (CNPC)	2	291	1.991
	Other Companies	344	70.754	36.043
	الإجمالي	375	93.153	68.040

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014.

ثانيا: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تونس

أ- التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس

من أجل تحليل الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى تونس بحسب بلدان المصدر، نورد الجدول التالي:

**الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وتونس خلال الفترة
(2000-2014)**

جدول رقم(08): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تونس خلال الفترة [2003-2014]

الترتيب	الدولة المصدرة	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار
1	الإمارات	14	16	4.295	14.839
2	البحرين	1	2	6.000	6.000
3	فرنسا	104	123	21.465	3.437
4	المملكة المتحدة	15	16	2.789	2.852
5	إيطاليا	26	36	8.668	2.274
6	الولايات المتحدة	29	23	5.707	1.989
7	إسبانيا	13	17	3.662	1.851
8	النمسا	5	6	952	1.303
9	ألمانيا	26	35	7.003	915
10	اليابان	5	11	12.817	902
11	السويد	7	8	1.265	692
12	تركيا	3	3	5.358	686
13	سويسرا	12	13	3.264	485
14	هولندا	9	11	3.402	365
15	كندا	3	6	380	344
16	البرتغال	2	2	684	320
17	الهند	2	2	1.024	275
18	الكويت	2	3	429	271
19	أستراليا	1	1	1.012	270
20	قطر	3	3	303	245
21	تايلاند	1	1	219	130
22	الجزائر	1	2	858	117
23	السعودية	2	3	393	61
24	ايرلندا	6	6	191	44
25	الصين	2	2	151	36

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014)

26	بلجيكا	1	2	800	30
27	المغرب	2	2	140	25
28	هونغ كونغ	2	2	104	23
29	سنغافورة	1	1	54	22
30	نيوزلندا	1	1	54	22
	أخرى	11	11	1.235	86
		312	379	94.678	40.911

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014، مرجع سابق.

بتحليل معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن الاستثمارات العربية مثلت نسبة كبيرة من مجموع الاستثمارات التي تلقتها تونس خلال الفترة [2003-2014]، إذ بلغت في مجموعها ما قيمته 21.558 مليون دولار، وقد احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى ضمن المجموعة العربية بقيمة 14.839 مليون دولار، تليها البحرين بقيمة 6.000 مليون دولار. في حين سجلت باقي الدول العربية منتوجات ضعيفة تراوحت ما بين 270 و 25 مليون دولار.

وتأتي دول الاتحاد الأوروبي في المرتبة الثانية بقيمة 14.083 مليون دولار، متصدرة فرنسا بذلك المجموعة الأوروبية، إذ بلغت قيمة استثماراتها في تونس 3.437 مليون دولار، وتتوزع الاستثمارات الفرنسية في أغلب قطاعات الاقتصاد التونسي بحيث تتركز بنسبة كبيرة في قطاع الصناعة، إذ نجد أن ثلث الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع ذات مصدر فرنسي.¹

وتحتل بعد ذلك الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثالثة من مجموع ما تلقتها تونس من استثمارات أجنبية خلال الفترة، إذ بلغت ما قيمته 1.989 مليون دولار، وتتركز الاستثمارات الأمريكية في تونس في قطاعي الطاقة والملابس.

بعد الولايات المتحدة الأمريكية، تأتي اليابان في المرتبة الرابعة بقيمة 902 مليون دولار، تليها تركيا بقيمة 686 مليون دولار، ثم سويسرا بقيمة 485 مليون دولار، كندا بقيمة 344 مليون دولار. وتتركز

¹ - Ambassade de France en Tunisie (Mission Economique Mai 2007), sur le site : www.missioneco.org/tun.aps; 27/04/2016 à 22 :00.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014)

الاستثمارات اليابانية في قطاع الصناعة، أما الاستثمارات الكندية فتتركز في قطاع الأدوية، حيث تمتلك الشركة الكندية Viropro 14% من مخبر Biochallenge الذي يصنع محليا أربعة أنواع من الأدوية.¹

أما باقي الدول الآسيوية (الهند، أستراليا، تايلاند، الصين، هونغ كونغ، سنغافورة)، فتعتبر استثماراتها في تونس محدودة نسبيا، فقد سجلت نسب ضعيفة من مجموع الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى تونس. فإذا أخذنا على سبيل المثال الصين، نجد أن استثماراتها في تونس لم تتعد 36 مليون دولار وهي قيمة ضعيفة جدا إذا ما تمت مقارنتها بالجزائر، إذ بلغت قيمة الاستثمارات الصينية في الجزائر خلال نفس الفترة 2.658 مليون دولار محتلة بذلك المرتبة الأولى.

إجمالا، وبمقارنة التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر وتونس، نجد أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى تونس يعود معظمه كذلك إلى الدول المتقدمة والدول العربية على حد سواء.

ب- التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تونس

من أجل معرفة ما هي مختلف القطاعات التي تركزت فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى تونس، نورد الجدول التالي:

جدول رقم (09): التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس خلال الفترة [2003-2014]

الترتيب	نوع القطاع	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار	% إجمالي
1	العقارات	5	7	14.088	20.562	50
2	الفحم والنفط والغاز الطبيعي	22	28	2.984	7.265	18
3	الفنادق والسياحة	17	25	4.325	2.342	6
4	البناء ومواد البناء	9	9	3.125	1.612	4
5	المعادن	12	12	3.997	1.172	3
6	مكونات السيارات	10	19	17.287	1.083	3
7	الاتصالات	17	19	3.526	936	2
8	الغذاء والتبغ	7	9	4.792	858	2

¹ - ANIMA Les IDE dans la région MEDA en 2006 (Agence Française pour les investissements Internationaux n : 23 2007) p 141.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014)

9	الطاقة	4	4	184	851	2
	المتجددة/البديلة					
10	خدمات الأعمال	33	37	2.985	502	1
	أخرى	176	210	37.385	3.727	9
الإجمالي		312	379	94.678	40.911	%100

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014، مرجع سابق.

من خلال الجدول تتضح هيمنة قطاع العقارات على باقي القطاعات الأخرى، إذ بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا القطاع 20.562 مليون دولار، وتمثل لوحدها نسبة 50% من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى تونس.

ويأتي قطاع الطاقة (الفحم والنفط والغاز الطبيعي) في المرتبة الثانية بقيمة 7.265 مليون دولار بعدما كان يحتل المرتبة الأولى عام 2006 نتيجة التحفيز التي أقرتها تونس في مجال الاستثمار في الطاقة خاصة عام 2000، حيث بدأ العمل بالقانون الجديد للطاقة الذي يخفّض الضرائب للمستثمرين الأجانب من 75% إلى 50%.¹

ثم تأتي السياحة في المرتبة الثالثة بقيمة 2.342 مليون دولار وتمثل نسبة 6% وهي نسبة أكبر من النسبة التي حققها هذا القطاع في الجزائر (5%) والعكس في قطاع الاتصالات أين احتل المرتبة الثانية في الجزائر بنسبة 13% في حين لم تتجاوز هذه النسبة 2% في تونس (المرتبة السابعة).

وفي الأخير، يمكن أن نستخلص أن القطاعات التي تحظى بأهمية كبيرة من طرف الشركات المستثمرة في تونس هي قطاعي العقارات والطاقة على عكس الجزائر التي تمثل أهم القطاعات فيها في قطاعي الصناعة والخدمات.

أما عن أهم 10 شركات مستثمرة في تونس، فهي ممثلة في الجدول التالي:

¹ - الوكالة التونسية لتشجيع الاستثمار الخارجي FIPA على الموقع:
28/04/2016 à 18 :30. www.investirtunisia.com

**الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وتونس خلال الفترة
(2000-2014)**

جدول رقم (10): أهم 10 شركات مستثمرة في تونس خلال الفترة [2003-2014]

الترتيب	الشركة	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار
1	Bentton Group SPA	8	4.164	101
2	Yazaki Group	6	8.624	566
3	SocietteGenerale (Soc Gen)	5	90	55
4	GrupoIberoTer	5	1.095	649
5	TUT	4	876	519
6	Centurion Energy	4	103	91
7	British Gaz Group (BG)	3	420	2.149
8	OMV	3	386	1.076
9	Orange (France Telecom)	3	639	207
10	Heinken	3	520	70
	Other Companies	335	77.761	35.428
	الإجمالي	379	94.678	40.911

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014، مرجع سابق.

المبحث الثاني: تقييم أداء وإمكانيات الجزائر وتونس في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

سعت كل من الجزائر وتونس من خلال قوانين الاستثمار والتشريعات المرتبطة بتحسين بيئة الاستثمار إلى جذب الاستثمارات الأجنبية بما يتلاءم والإمكانيات المتوفرة لديها.

وفي هذا المبحث سنحاول الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هو تصنيف الجزائر وتونس في المؤشرات الدولية والإقليمية لقياس مناخ الاستثمار؟
- ما هي النقائص التي يعاني منها مناخ الاستثمار في هته الدول، وما هي المعوقات التي تحول دون تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها؟
- ما هي السياسات المقترحة في مجال الاستثمارات الأجنبية من أجل تدارك الوضع وتحسين مناخ الاستثمار في هته الدول؟

المطلب الأول: تصنيف الجزائر وتونس في المؤشرات الدولية والإقليمية لقياس جاذبية مناخ الاستثمار

ازدادت أهمية ودور المؤشرات الدولية والإقليمية في الكشف عن مدى سلامة وجاذبية مناخ الاستثمار، حيث أثبت أن هناك دلالة إحصائية قوية بين ترتيب البلد في هذه المؤشرات وبين مقدار ما يستقطبه من استثمارات أجنبية مباشرة.

الفرع الأول: التصنيف في المؤشرات الدولية

توجد العديد من المؤشرات الدولية التي تحاول قياس جاذبية مناخ الاستثمار، سنحاول التطرق إلى بعض منها فيما يلي:

أولاً: مؤشر التنافسية العالمي

يصدر المؤتمر الاقتصادي الدولي في دافوس، تقرير التنافسية العالمي يتضمن مؤشر التنافسية منذ عام 1979 والذي يتكون من مؤشرين:

- مؤشر النمو للتنافسية: وهو مؤشر مركب يعكس تنافسية الاقتصاد الكلي ويتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية:

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014)

- مؤشر وضع البيئة الاقتصادية الكلية
 - مؤشر نوعية المؤسسات العامة
 - مؤشر الجاهزية التكنولوجية
- مؤشر الأعمال للتنافسية: وهو مؤشر مركب يعكس تنافسية الوحدة من خلال تحليل جزئي لمؤشرين فرعيين:
- مؤشر عمليات واستراتيجيات الشركة الذي يستند إلى قياس العوامل الداخلية التي تؤثر على إنتاجية وكفاءة الوحدة الاقتصادية.
 - مؤشر نوعية بيئة أداء الأعمال في القطر على أساس مسوحات ميدانية.¹
- ولتوضيح وضع وترتيب الجزائر وتونس في مؤشر التنافسية العالمي، نورد الجدول التالي:

¹ – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014، مرجع سابق.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014)

جدول رقم (11) ترتيب الجزائر وتونس في مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة [2004-2014]

2014-2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006		2005		2004		
							الأعمال التنافسية	النمو للتنافسية	الأعمال التنافسية	النمو للتنافسية	الأعمال التنافسية	النمو للتنافسية	
148 دولة	144 دولة	144 دولة	139 دولة	133 دولة	134 دولة	128 دولة	121 دولة	125 دولة	116 دولة	117 دولة	103 دولة	104 دولة	
100	110	87	86	83	99	29	85	76	95	78	89	71	الجزائر
83	-	-	32	40	36	3	26	30	35	40	32	42	تونس

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على بيانات:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، مرجع سابق، ص 136.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006، مرجع سابق، ص 176.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007، مرجع سابق، ص 207.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008، مرجع سابق، ص 239.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، مرجع سابق، ص 169.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010، مرجع سابق، ص 262.

- World Economic Forum The Global Competiveness Report 2011-2012 p 13.
- World Economic Forum The Global Competiveness Report 2011-2012 op cit p 15.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014)

بتحليل معطيات الجدول السابق، نلاحظ أنه خلال الفترة [2004-2014] كانت تونس متفوقة في مؤشر التنافسية العالمي مقارنة بالجزائر التي احتلت المراتب الأخيرة في ترتيب دول المغرب العربي في هذا المؤشر خلال الفترة [2004-2006]، لتسجل عام 2007 تحسنا ملحوظا بحيث تحصلت على المرتبة 29 عالميا، لكن هذه المرتبة تبقى أقل مما تحصلت عليه تونس التي جاءت في المرتبة الثالثة عالميا.

لكن بعد عام 2008، عاودت كل من الجزائر وتونس التراجع لتحل الجزائر المرتبة 86 عالميا وتونس المرتبة 32 عالميا خلال العام 2010.

ويعود التراجع الذي شهدته تونس إلى الاحتجاجات وما حدث في الشوارع تنديدا بسقوط الأنظمة الحاكمة بعد سقوط نظام بن علي.¹

وفي التقرير الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي دافوس خلال العام 2012-2013، فقد تم إقصاء تونس لأول مرة من الترتيب لعدم توفر معطيات واضحة وذات مصداقية حول مناخ الاستثمار والسياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الحكومة.²

أما خلال العام 2013-2014، فقد صنفت الجزائر من أواخر الدول التي تتمتع بإمكانات تنافسية عالمية، إذ حلت في المرتبة 100، بينما دخلت تونس إلى المؤشر مجددا لتحل في المرتبة 83، وهذا بناء على بيانات تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي عام 2013، والذي أكد فيه أن تميز الابتكار وقوة البيئات المؤسسية بات اليوم ذا تأثيرات متزايدة على تنافسية الاقتصادات العالمية.³

لهذا، يتعين على الجزائر وتونس، القيام بالإصلاحات المطلوبة التي تمكن من استغلال الإمكانيات المعطلة في كل المجالات، وتفعيلها لتحقيق التنمية المستدامة، كما يجب عليها الاستعداد الفعلي لتسهيل عملية التحول من عصر البيانات (اقتصاد الموارد) إلى عصر المعلومات (اقتصاد المعرفة) وهي سمة القرن 21.

ثانيا: المؤشر المركب للمخاطر القطرية

يوضح الجدول التالي، وضع الجزائر وتونس في المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

¹ - جزايرس، محرك بحث إخباري جزائري، على الموقع: 10:00 à 1/05/2016 www.djazairress.com

² - تونس، محرك بحث إخباري تونسي، على الموقع: 10:37 à 1/05/2016 www.tuness.com

³ - جريدة البلاد، على الموقع: 10:50 à 1/05/2016 www.elbilad.net

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014)

جدول رقم (12): وضع الجزائر وتونس في المؤشر المركب للمخاطر القطرية خلال الفترة [2004-2012]

السنوات الدولة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الجزائر	75.5	77.3	77.8	77.8	76.8	70.8	72.0	-	72.0
تونس	73.8	72.8	73.3	73.5	72.3	71.0	72.8	-	64.3

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على بيانات:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية من [2005-2011]

من خلال تحليل معطيات الجدول السابق، نجد أن كل من الجزائر وتونس تميزت بدرجة مخاطرة منخفضة خلال العام 2004، وبقيت محافظة على هذا الوضع طيلة السنوات الموالية، إلا أنه في عام 2012، الجزائر بقيت متميزة بدرجة مخاطرة منخفضة، بينما تونس فقد تميزت بدرجة مخاطرة معتدلة.

الفرع الثاني: التصنيف في المؤشرات الإقليمية

شهدت المنطقة العربية اهتماما متزايدا من قبل المؤسسات والمنشآت الإقليمية بإصدار عدد من المؤشرات بغرض قياس مدى ملائمة وجاذبية مناخ الاستثمار، ومن بين أهم المؤشرات نذكر ما يلي:

أولاً: مؤشر التنافسية العربية

تم تطوير مؤشر التنافسية العربية لقياس التنافسية الدولية للدول العربية وتحليلها كمؤشر مركب يعتمد على المتغيرات والبيانات الكمية والموضوعية.

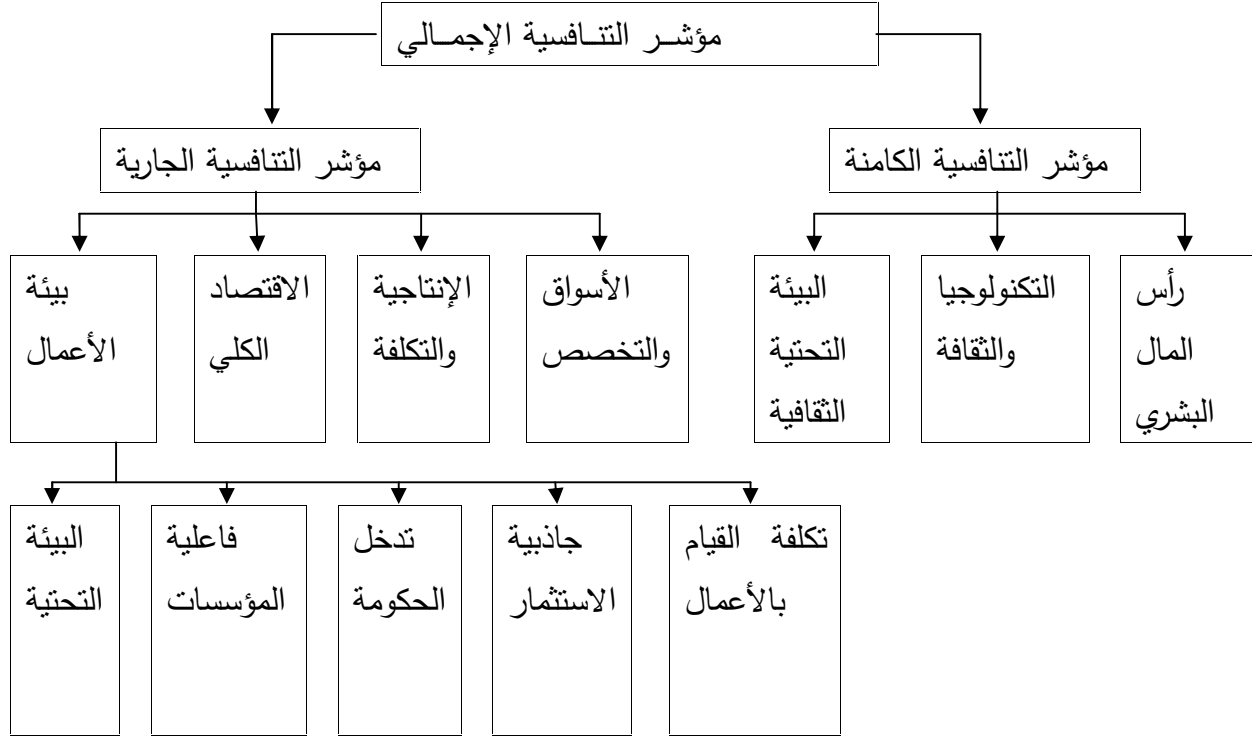
يستند بناء المؤشر إلى تعريف تبناه فريق التنافسية في المعهد العربي للتخطيط بالكويت، حيث يرى التنافسية على أنها تعكس الأداء الاقتصادي الحالي والكامن للنشاطات التي تكون مجالا للتنافس مع الأمم الأخرى.

وينقسم مؤشر التنافسية العربية إلى مؤشرين أساسيين هما التنافسية الجارية والتنافسية الكامنة ويتكون كلا المؤشرين من مؤشرات فرعية مكونة بدورها من مؤشرات أولية، كما هو موضح في الشكل الآتي:¹

¹ - المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2012 (الصفاء، الكويت، 2012)، ص 62.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وتونس خلال الفترة
(2000-2014)

شكل رقم (04): هيكل مؤشر التنافسية العربية.



ولتوضيح وضع كل من الجزائر وتونس في مؤشر التنافسية العربية، نورد الجدولين التاليين:

جدول رقم (13): وضع الجزائر في مؤشر التنافسية العربية

مؤشر التنافسية العربية	تقرير 2003	تقرير 2006	تقرير 2009	تقرير 2012
الأداء الاقتصادي	0.618	0.7	0.676	0.631
البنية التحتية	0.216	0.123	0.171	0.153
البنية التحتية الثقافية	0.030	0.176	0.319	0.358
تدخل الحكومة	0.536	0.591	0.807	0.706
رأس المال البشري	0.494	0.501	0.489	0.477
جاذبية الاستثمار	0.334	0.174	0.191	0.477
مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص	0.370	0.429	0.251	0.253
التكلفة الإنتاجية	0.410	0.438	0.362	0.396
تكلفة الأعمال	-	0.363	0.242	0.295
الحاكمية وفعالية المؤسسات	0.314	0.246	0.240	0.242

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014)

0.163	0.251	0.189	0.389	مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين الثقافة
0.361	0.366	0.358	0.367	مؤشر التنافسية العربية
24	20	18	13	الترتيب

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات:

- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، الكويت، (2003-2012)

جدول رقم (14): وضع تونس في مؤشر التنافسية العربية

مؤشر التنافسية العربية	تقرير	تقرير	تقرير	تقرير
	2003	2006	2009	2012
الأداء الاقتصادي	0.609	0.635	0.644	0.580
البنية التحتية	0.287	0.121	0.196	0.179
البنية التحتية الثقافية	0.055	0.222	0.387	0.408
تدخل الحكومة	0.468	0.595	0.500	0.643
رأس المال البشري	0.536	0.581	0.607	0.599
جاذبية الاستثمار	0.431	0.335	0.415	0.468
مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص	0.414	0.415	0.304	0.303
التكلفة الإنتاجية	0.471	0.743	0.511	0.452
تكلفة الأعمال	-	0.495	0.537	0.657
الحاكمية وفعالية المؤسسات	0.539	0.599	0.470	0.456
مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين الثقافة	0.441	0.164	0.240	0.319
مؤشر التنافسية العربية	0.416	0.446	0.425	0.455
الترتيب	9	4	15	16

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات

- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، الكويت، (2003-2012).

يتضح من خلال مقارنة الجدولين السابقين، تفاوت قيمة المؤشر فيما بين الجزائر وتونس، حيث تصدرت تونس مؤشر التنافسية العربية خلال الفترة [2003-2012] متفوقة بذلك على الجزائر بالرغم من أنها تظل متأخرة مقارنة بدول أخرى، حيث نلاحظ أن تونس احتلت المرتبة التاسعة (09) عام 2003، في الوقت الذي احتلت فيه الجزائر المرتبة 13. وخلال الفترة [2006-2012]، لم تتعد تونس المرتبة 16، في حين بقي ترتيب الجزائر في تفهقر مستمر لتصل إلى المرتبة 24 عام 2012.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014)

لذا يتعين على الجزائر تطوير البنية التحتية والبنية المؤسسية الفعالة، والعمل على تحسين وترقية مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار، إضافة إلى تركيزها على تأهيل العنصر البشري الذي يعد مفتاح تطور كل دولة.

ثانيا: المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية

في محاولة لقياس الأداء الاقتصادي للدول العربية وتوصيف مناخ الاستثمار، نعتمد على استخدام المؤشر المركب الذي يقيس درجة التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار في الدول العربية.¹

لقد تم وضع هذا المؤشر من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بدءا من 1996، والذي يشير إلى أن البنية الاقتصادية المستقرة والجاذبة للاستثمار هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، ومعدلات متدنية للتضخم وسعر صرف غير مبالغ فيه وبيئة سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة ويمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري. وتقع الخصائص الأولى ضمن السياسات الاقتصادية وتمثل محصلة ونتائج لسياسات تم إتباعها خلال فترات زمنية محددة.²

يتكون المؤشر المركب في المؤشرات الفرعية التالية:

1- مؤشر العجز في الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

يستخدم لتلخيص وتطوير السياسة المالية في سعيها نحو تأسيس التوازن الداخلي للاقتصاد.

2- مؤشر العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

يستخدم لتلخيص تطورات سياسة سعر الصرف في سعيها نحو تأسيس التوازن الخارجي للاقتصاد.

3- مؤشر معدل التضخم:

يستخدم لتلخيص تطورات السياسة النقدية في سعيها نحو تدعيم استقرار التوازن الداخلي للاقتصاد.³

¹ - Falah. K. Ali Alrabie **The impact of Economic Policies on the investement climate in Arab Countries** , (Faculty of Economics Omar Almukhtar, Libya, 2004), p 15.

² - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008، مرجع سابق.

³ - عبد الحميد بوخاري، مرجع سابق، ص 46.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014)

ويتم احتساب المؤشر المركب كمتوسط المتوسطات للمؤشرات الفرعية الثلاثة وفق المعادلة التالية:

(متوسط مؤشر سياسة التوازن الداخلي + متوسط مؤشر سياسة التوازن الخارجي + متوسط السياسة النقدية)
المؤشر المركب =

3

دليل المؤشر:

- أقل من 1 = عدم التحسن في مناخ الاستثمار.

- من 1 إلى 2 = تحسن في مناخ الاستثمار.

- من 2 إلى 3 = تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

أما بالنسبة للمؤشرات الفرعية الثلاثة المكونة للمؤشر المركب، فيتم احتسابها عن طريق إعطاء درجات لكل نقطة حسب التغير في المؤشر، وهي طريقة معتمدة من قبل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

والجدول الموالي يوضح تطور المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في كل من الجزائر وتونس ووضع هذه الدول في المؤشر.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014)

جدول رقم (15): تطور المؤشر المركب لمكونات السياسة الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر وتونس للفترة [2000-2014]

2010-2009		2009-2008		2008-2007		2007-2006		2006-2005		2005-2004		2004-2003		2003-2002		2002-2001		2001-2000		
تونس	الجزائر	تونس	الجزائر	تونس	الجزائر	تونس	الجزائر	تونس	الجزائر	تونس	الجزائر	تونس	الجزائر	تونس	الجزائر	تونس	الجزائر	تونس	الجزائر	
1	3	3	3	0	3	0	3	1	1	0	3	0	3	0	0	-2	3	0	0	مؤشر سياسة التوازن الداخلي
0	3	3	-3	0	3	0	3	-1	3	0	3	1	3	0	3	0	3	1	0	مؤشر سياسة التوازن الخارجي
0	1	-	-	0	0	1	0	0	0	1	1	0	0	0	0	0	0	0	3	مؤشر السياسة النقدية
1	7	6	0	0	6	1	6	0	4	1	7	1	6	0	3	-2	6	1	3	مجموع المؤشرات
0.33	2.33	2	0	0	2	0.33	2	0	1.33	0.33	2.33	0.33	2	0	1	-	2	0.333	1	قيمة المؤشر المركب
																0.66				
ع	ك	ك	ع	ع	ك	ع	ك	ع	و	ع	ك	ع	ك	ع	و	ع	ك	ع	و	تطور المؤشر

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية [2000-2010]

ك: وجود تحسن كبير

ع: عدم وجود تحسن

و: وجود تحسن

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014)

من خلال الجدول، وبمقارنة المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الجزائر وتونس، نلاحظ أن تونس لم يطرأ على مناخ الاستثمار فيها أي تحسن طيلة الفترة [2000-2008] بالرغم من المجهودات المبذولة من طرفها، في حين شهد مناخ الاستثمار في الجزائر خلال نفس الفترة تارة تحسنا وتارة تحسنا كبيرا ليشهد عامي 2008 و 2009 عدم وجود تحسن على مستواه، بينما سجلت تونس تحسنا كبيرا مقارنة بالسنوات السابقة.

أما خلال عامي 2009 و 2010، فلم يشهد مناخ الاستثمار في تونس أي تحسن، في حين عرفت الجزائر تحسنا كبيرا في مناخها الاستثماري، ويرجع ذلك إلى المزايا التي جاء بها قانون المالية التكميلي لسنتي 2009 و 2010.

المطلب الثاني: معوقات الاستثمار في الجزائر وتونس

على الرغم من المجهودات التي قامت بها كل من الجزائر وتونس من أجل تحسين بيئة الاستثمار، وذلك من خلال سن القوانين والتنظيمات واللوائح التي تهدف إلى جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، إلا أن الواقع العملي يكشف عن وجود الكثير من العراقيل والمعوقات التي تحول دون تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها.

الفرع الأول: معوقات الاستثمار في الجزائر

رغم ما يبذل من جهود لتهيئة المناخ الاستثماري في الجزائر، إلا أن هناك مجموعة من المعوقات التي مازال يعاني منها الاقتصاد الجزائري، والتي يمكن أن تحد من تدفق تلك الاستثمارات إلى الجزائر إذا لم تأخذ تدابير جدية للقضاء عليها. ويمكن تلخيص هذه المعوقات فيما يلي:

1- المعوقات الإدارية والتنظيمية

قامت الجزائر بسلسلة من التوجيهات والتوصيات بشأن تبسيط الإجراءات الإدارية وتسريع الخدمات العمومية، إلا أنه ثمة جملة من العوائق الإدارية والتنظيمية رسخت انطبعا سيئا لدى المستثمرين يمكن إجمالها فيما يلي:

- غياب هيئة مكلفة بإدارة وتنظيم الاستثمارات الأجنبية فقط.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014)

- ينتظر حوالي شهر لتصل بضاعة من الخليج إلى الجزائر في الوقت الذي يتطلب وصولها إلى أي ميناء أوروبي حوالي أسبوع، بالإضافة إلى أن أسعار الشحن من أي دولة عربية إلى الجزائر تفوق بحوالي ثلاث مرات أسعار الشحن نحو أي بلد في العالم.
- رجل الأعمال ينتظر أزيد من أسبوعين للحصول على التأشيرة في الجزائر.¹
- صعوبة توفير الخدمات الأساسية للمستثمرين مثل الماء، الكهرباء، الغاز، خطوط الهاتف، قنوات الصرف الصحية... الخ
- تعقد وطول الإجراءات الجمركية، حيث إن عملية جمركة آلات ومعدات مستوردة تتطلب في المتوسط 12 يوما، ويرجع ذلك بالأساس إلى أن أغلب الواردات تصل إلى ميناء الجزائر العاصمة الذي يتوقف عن العمل بعد الساعة الرابعة مساء، بالإضافة إلى ضعف التنسيق بين الجهات المعنية (إدارة الجمارك، إدارة الميناء، المكاتب الخاصة المكلفة بتسوية إجراءات العبور... الخ).
- تعدد الرسوم وثقلها وعدم قدرة مصالح إدارة الضرائب على التكيف مع المستجدات.²
- الاعتماد على أنماط التسيير القديمة التي تتميز بالبطء والتعقيد في إجراءاتها، ونقص الخبرات والإطارات الفنية المتخصصة.
- البيروقراطية الإدارية.³

2- مشكلة العقار الصناعي

- يعتبر العقار الصناعي من بين الشروط الأساسية المسبقة حتى يقيم المستثمر الأجنبي مشروعه ويحققه كما هو مخطط له، إلا أنه تعترضه جملة من المشاكل أهمها:
- طول الانتظار لتلقي الرد من الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي عادة ما تتجاوز السنة؛

¹ - ساحل محمد، مرجع سابق، ص 30.

² - وصاف سعيدي، قويدري محمد، مرجع سابق، ص 47.

³ - مصطفى بودرمة، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والمشكلات، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: (جامعة فرحات عباس، سطيف، عدد 9، 2009)، ص 195.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014)

- دراسة ملف المستثمر الخاصة بالحصول على العقار من طرف أكثر من هيئة (هيئة ترقية الاستثمار، هيئة تخصيص العقار، المسير العقاري)، مما يؤدي إلى تعطيل مشروع المستثمر واختلال توقعاته المتعلقة بالعوائد المرجوة من المشروع؛
- بعض المناطق الصناعية لا تتوفر على الأمن الكافي؛
- التكاليف المرتفعة للأراضي الصناعية مما يجعل المستثمر يعيد توقعاته، بالإضافة إلى تكاليف جديدة؛
- عدم وجود عقود ملكية لدى المستفيدين الأجانب من الأراضي الصناعية، كون ما يقدم لهم مجرد عقد إداري لا يصلح بأن يقوم كضمان للبنوك مقابل الاقتراض لأنه غير معترف بقوته القانونية.¹

3- مشكلة التمويل

في نهاية 2005، بلغ عدد البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر أربعاً وعشرين مؤسسة موزعة كالآتي:

- 6 بنوك عمومية، بما فيها الصندوق الوطني للادخار؛
- تعاقدية مالية معتمدة للقيام بالعمليات البنكية؛
- 12 بنكاً خاصاً، واحد ذا رأس مال مختلط؛
- مؤسستين (2) مائيتين منها واحدة عمومية؛
- مؤسستين للتأجير (Leasing)؛
- بنك للتنمية في طور إعادة الهيكلة.²

وبالنظر إلى حجم النشاط، فإن البنوك العمومية لا تزال هي المهيمنة على السوق، حيث يبرز التقرير الصادر عن بنك الجزائر بأن حصة هذه البنوك خلال العامين 2004 و 2005 قد بلغت 92.1% و 91.4% على التوالي، والباقي فهو من نصيب البنوك الخاصة، أما فيما يتعلق بالقروض المقدمة للاقتصاد، فقد تطورت من 1534.4 مليار دينار جزائري عام 2004 إلى 1777.4 مليار دينار

¹ - عليوش قريوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999)، ص 71.

² - Banque d'Algérie, Rapport annuel de la banque d'Algérie, 2005, p 85.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014)

جزائري عام 2005 (أي بنسبة نمو تقدر بنحو 15.8%)، حيث تمثل مساهمة البنوك العمومية خلال العامين المشار إليهما نحو 92.9% و 92.6% على التوالي، أما مساهمة البنوك الخاصة فقد بلغت خلال نفس الفترة 7.1% و 7.4% على التوالي.¹

على الرغم من هذه التشكيلة من المؤسسات المصرفية والمالية، وما تقدمه من قروض لفائدة الاقتصاد، إلا أن صورة النظام البنكي لدى المستثمرين لازالت قائمة، خاصة بعد تصفية بنكين خاصين عام 2003²، ويرجع ذلك إلى مجموعة من المشاكل التي يعاني منها القطاع البنكي في الجزائر أهمها:

- فيما يخص العمليات المصرفية الجارية، فإن مدة تحصيل شيك من نفس البنك وفي نفس المدينة تصل إلى أسبوعين، أما مدة التحصيل من بنك مختلف وفي مدينة أخرى فقد تتعدى 5 أسابيع، بينما إجراءات فتح اعتماد مستندي تأخذ أسبوعين؛

- فيما يخص تمويل رأس المال العامل 72.7% من المؤسسات تلجأ إلى التمويل الذاتي ، 11.4% فقط من المتعاملين الاقتصاديين يلجؤون إلى البنوك؛

- فيما يخص التمويل للاستثمار، 70.6% من المؤسسات تستعمل الأموال الخاصة، 18.1% القروض البنكية، حيث يشكي المستثمرون من البطء في معالجة ملفات القروض، وصعوبة الحصول عليها وارتفاع معدلات الفائدة.³

4- تعثر إجراءات الخصوصية

لقد شرعت الجزائر في عمليات الخصوصية بوضع الإطار القانوني والمؤسسي من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 1994، والذي سمح ولأول مرة بالتنازل عن المؤسسات العمومية لصالح مسيرين خواص، ومساهماتهم في رأس مالها بحدود 49%. ومع صدور الأمرين 22-95 و 25-95، تعمقت تدريجيا إجراءات الخصوصية حتى شملت أزيد من 800 مؤسسة مع نهاية 1997.

وبعد الأمر 04-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية وتسييرها وخصوصتها، أحدث تشريع، حيث سمح بنقل الملكية إلى أشخاص تابعين للقانون الخاص.

¹ - www.bank-of-algeria.dz , le 05/04/2016.

² - بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري الجزائري.

³ - منصوري الزين، مرجع سابق، ص 174.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014)

بالرغم من وجود هذه النصوص القانونية، إلا أن عمليات الخصخصة لم تكن كافية لتحفيز الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وقد يرجع ذلك إلى:

- البطء في تعيين المجلس الوطني للخصخصة، بصفته الهيئة المكلفة بمتابعة إجراءات الخصخصة، إذ لم يتم ذلك إلا في شهر جوان 1998.
- التأخر الكبير في الإعلان عن القائمة الأولى للمؤسسات القابلة للخصخصة.
- التداخل في الصلاحيات بين المجلس الوطني للخصخصة والمجلس الوطني لمساهمة الدولة والشركات القابضة.
- عدم كفاءة أداء السوق المالية.

5- عدم كفاءة إجراءات الترويج للفرص الاستثمارية.

إن وضعية الترويج للمشروعات الاستثمارية في الجزائر تفتقر إلى الكفاءة والفعالية اللازمة، ويبرز ذلك من خلال:

- عدم كفاءة غرفة التجارة والصناعة، والغرف الجهوية للترويج بما هو متاح من فرص استثمارية فضلا عن عجزهم عن موافقة المستثمرين.
- عدم كفاءة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) في الترويج للاستثمارات.
- عجز الهيئات الدبلوماسية الجزائرية في الخارج على بناء انطباع إيجابي وجذاب للقطر وللمشروعات الاستثمارية.¹

6- مشاكل قانونية

في بعض الأحيان، هناك غموض في بعض النصوص القانونية، مما نتج عنه عمليات التأويل المختلفة في فهمها، والبعض منها لا يصدر في الوقت المناسب، ضف إلى ذلك، فإن بعض القوانين عامة وليست مخصصة لظاهرة بعينها، وهذا ما أدى إلى تخوف المستثمر وإحجامه عن القيام بعملية

¹ - وصاف سعيدي، قويدري محمد، مرجع سابق، ص ص 48-49.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014)

الاستثمار، وعدم تناسب قوانين الاستثمار في الجزائر مع المتغيرات العالمية، وعدم السرعة في تطبيق القوانين.¹

7- مشكلة الفساد

يعد الفساد ظاهرة عالمية ومتداخلة الجوانب، حيث غدت من أسباب انتشار الجريمة، وتشويه سمعة أي بلد، فضلا عن كونها أداة لتقليص حجم وفعالية الاستثمار، وبالتالي إبطاء معدل التنمية.

وتتجلى أبرز مظاهر الفساد فيما يلي:

- تمنح المسؤولين الحكوميين (العموميين) بحرية واسعة في التصرف، وبقليل من الخضوع للمساءلة فهؤلاء يستغلون مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية عن طريق قبول الرشاوى من الشركات (القطاع الخاص) أو المواطنين نظير حصولهم على امتيازات واستثناءات.
- استحداث أو إلغاء قوانين أو سياسات تتحقق عن طريقها مكاسب مباشرة للمسؤولين في الجهاز الحكومي.
- احتفاظ الدولة بثروة هائلة - منشآت وموارد طبيعية - وإضفاء المشروعية على سلطتها على مشروعات الأعمال حتى ولو كانت خاصة مما يعطي المسؤولين الحكوميين سلطات استثنائية وفرصا كثيرة لالتماس الرشوة، ونطاقا واسعا لنهب الثروات العامة.
- انخفاض الأجر الرسمي للموظفين الحكوميين يغري بالفساد، والذي بدوره يمثل في غالبية الدول العربية ومنها الجزائر الحافز الرئيسي للبقاء والتمسك بالخدمة العامة في مؤسسات.
- ضعف الأخلاقيات الوظيفية للعمل الحكومي، وغياب مفهوم المساءلة العامة والمسؤولية، كلها تؤدي إلى الفساد وتمهد له.
- إن الدافع وراء سلوك المسؤولين الحكوميين الفاسد هو الحصول على ربح مادي، ويساعدهم في تحقيق هذا الكسب غير القانوني التدخل الحكومي والقيود والقوانين التي تضعها حكومة ما، ومن الأمثلة على ذلك قيود التجارة (الرسوم الجمركية، حصص الاستيراد، قائمة المسموح والممنوع استيراده...الخ)، والسياسات الصناعية القائمة على المحسوبية والعلاقات الشخصية، تعدد قواعد تحديد سعر الصرف، خطط توزيع النقد الأجنبي، وتوفير القروض تحت رقابة حكومية.

¹ - مصطفى بودرامة، مرجع سابق، ص 196.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014)

- توفر لدى كبار الموظفين ورجال السياسة حصانة تحميهم من الملاحقة والخضوع للمساءلة.¹

إن لانتشار ظاهرة الفساد آثار سلبية على مناخ الاستثمار وبالتالي على تدفق حجم الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر، حيث أنه يؤثر على أداء القطاعات الاقتصادية ويخلق أبعاد اجتماعية، ويضعف من النمو الاقتصادي، ويزيد من تكلفة المشاريع ويهدد نقل التكنولوجيا، كما يضعف من حوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية، وخاصة عندما تطلب رشاي من أصحاب المشاريع لتسهيل قبول مشاريعهم، أو يطلب الموظفون المرتشون نصيباً من عائد الاستثمار وفي هذا الصدد يعتبر الفساد ضريبة ذات طبعة ضارة وبشكل خاص معيقة للاستثمار، مما يرفع التكلفة الاجتماعية للمشروعات ويخفض العائد على الاستثمار.²

الفرع الثاني: معوقات الاستثمار في تونس

على الرغم من المجهودات التي قامت بها تونس من أجل تحسين مناخ الاستثمار ومن ثم جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، إلى أن بيئة الأعمال ما تزال تعاني من بعض الضعف والتأخر في العديد من المجالات. ويمكن تلخيص معوقات الاستثمار في تونس فيما يلي:

1. ضيق السوق المحلي

حيث لا يتعدى عدد السكان حسب إحصائيات المعهد الوطني التونسي للإحصاء لعام 2014 10.982 مليون نسمة، ولا يتعدى الدخل السنوي للفرد التونسي 4431 دولار أمريكي عام 2014، مقارنة بـ 5668 دولار أمريكي في الجزائر.

وأدى ضيق السوق المحلي التونسي إلى عزوف أكبر الشركات الأجنبية عن الاستثمار في هذا البلد، ذلك أن هذا العنصر يعتبر من المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر.

2. تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الموجهة للتصدير: وتحديدًا في قطاع النسيج والملابس

يتميز هذا القطاع بضعف في النقاط التالية:

¹ - وصاف سعيدي، الفساد الاقتصادي في البلدان النامية، الأسباب والآثار وآليات المعالجة، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي حول "الأداء المتميز للمنظمات والحكومات"، (كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 08 و 09 مارس 2005)، ص 341.

² - نفس المرجع، ص 345.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014)

- لا يتوفر لتونس أنواع من الخيط الطبيعي أو الصناعي، إذ أن أغلب الشركات العاملة في هذا القطاع تقوم باستيراد المواد الأولية من السوق الخارجي، وقد أشار إلى هذه المشكلة نتائج التحقيق الميداني الذي أجري على 50 مؤسسة أجنبية عاملة في تونس، وأثبتت أن 14% فقط من هذه المؤسسات تعتمد في مشترياتها على السوق المحلي¹؛
- توصف المشروعات المقامة في قطاع النسيج بأنها من نوع الورش، وبالتالي فإن هذا النوع من الصناعات لا يخلق الروابط الأمامية والخلفية، ولا يؤثر في النسيج الصناعي التونسي بشكل كبير ويؤدي هذا إلى الضغط على ميزان المدفوعات من خلال عمليات استيراد المواد الأولية؛
- كانت تونس تتمتع بمعاملة تفضيلية مع الاتحاد الأوروبي في هذا القطاع، ولكن بعد فك الارتباط من مزايا الإتفاقيات الخاصة بالألياف المتعددة (في إطار المنظمة العالمية للتجارة) تعرض لمنافسة شديدة من دول شرق آسيا، وهذا ما يحد من أفاق النمو المتوقعة لهذا القطاع*؛
- يتميز قطاع النسيج باعتماده على كثافة العمل، وانخفاض كثافة رأس المال، وبالتالي فإن نسبة المحتوى التكنولوجي عادة ما تكون ضئيلة، مما يجعل مساهمته في نقل التكنولوجيا محدودة؛
- قطاع النسيج قطاع تصديري، فهو يتعرض حتما إلى تذبذبات الأسعار في السوق الدولية.

3. ضعف مشاركة القطاع الخاص وهيمنة القطاع الحكومي على الحياة الاقتصادية

إذ لا يمثل الاستثمار الخاص الداخلي سوى نسبة 13% في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. وهذا ما أدى إلى ضعف المشاركة الشعبية في عمليات الخصخصة، حيث لم تستقطب عملية فتح رأس مال بنك الجنوب -مثلا- سوى نسبة 35% من الإكتتابات المفتوحة².

4. البيروقراطية والرشوة

أكد تقرير البنك الدولي تفشي الرشوة والفساد في تونس بدرجة أكبر من الدول الأخرى، وبين أن الفساد الذي كان سببا في قيام ثورات في العالم العربي قد تطور بدرجة كبيرة في تونس، وهو من أهم العراقيل التي تواجه الاستثمارات الأجنبية والاقتصاد ككل.

¹ Meroune ALYA , *Investissement Direct étranger et Croissance Economique: le Cas de la Tunisie*, (Université De Bordeaux: Centre de l'économie de Développement, 2004), p. 18.

* بشكل قطاع النسيج والملابس أول قطاع مصدر في تونس حيث يمثل 40% من الصادرات (240000) (2006) (2005) (2004) (2003) (2002) (2001) (2000) (1999) (1998) (1997) (1996) (1995) (1994) (1993) (1992) (1991) (1990) (1989) (1988) (1987) (1986) (1985) (1984) (1983) (1982) (1981) (1980) (1979) (1978) (1977) (1976) (1975) (1974) (1973) (1972) (1971) (1970) (1969) (1968) (1967) (1966) (1965) (1964) (1963) (1962) (1961) (1960) (1959) (1958) (1957) (1956) (1955) (1954) (1953) (1952) (1951) (1950) (1949) (1948) (1947) (1946) (1945) (1944) (1943) (1942) (1941) (1940) (1939) (1938) (1937) (1936) (1935) (1934) (1933) (1932) (1931) (1930) (1929) (1928) (1927) (1926) (1925) (1924) (1923) (1922) (1921) (1920) (1919) (1918) (1917) (1916) (1915) (1914) (1913) (1912) (1911) (1910) (1909) (1908) (1907) (1906) (1905) (1904) (1903) (1902) (1901) (1900) (1899) (1898) (1897) (1896) (1895) (1894) (1893) (1892) (1891) (1890) (1889) (1888) (1887) (1886) (1885) (1884) (1883) (1882) (1881) (1880) (1879) (1878) (1877) (1876) (1875) (1874) (1873) (1872) (1871) (1870) (1869) (1868) (1867) (1866) (1865) (1864) (1863) (1862) (1861) (1860) (1859) (1858) (1857) (1856) (1855) (1854) (1853) (1852) (1851) (1850) (1849) (1848) (1847) (1846) (1845) (1844) (1843) (1842) (1841) (1840) (1839) (1838) (1837) (1836) (1835) (1834) (1833) (1832) (1831) (1830) (1829) (1828) (1827) (1826) (1825) (1824) (1823) (1822) (1821) (1820) (1819) (1818) (1817) (1816) (1815) (1814) (1813) (1812) (1811) (1810) (1809) (1808) (1807) (1806) (1805) (1804) (1803) (1802) (1801) (1800) (1799) (1798) (1797) (1796) (1795) (1794) (1793) (1792) (1791) (1790) (1789) (1788) (1787) (1786) (1785) (1784) (1783) (1782) (1781) (1780) (1779) (1778) (1777) (1776) (1775) (1774) (1773) (1772) (1771) (1770) (1769) (1768) (1767) (1766) (1765) (1764) (1763) (1762) (1761) (1760) (1759) (1758) (1757) (1756) (1755) (1754) (1753) (1752) (1751) (1750) (1749) (1748) (1747) (1746) (1745) (1744) (1743) (1742) (1741) (1740) (1739) (1738) (1737) (1736) (1735) (1734) (1733) (1732) (1731) (1730) (1729) (1728) (1727) (1726) (1725) (1724) (1723) (1722) (1721) (1720) (1719) (1718) (1717) (1716) (1715) (1714) (1713) (1712) (1711) (1710) (1709) (1708) (1707) (1706) (1705) (1704) (1703) (1702) (1701) (1700) (1699) (1698) (1697) (1696) (1695) (1694) (1693) (1692) (1691) (1690) (1689) (1688) (1687) (1686) (1685) (1684) (1683) (1682) (1681) (1680) (1679) (1678) (1677) (1676) (1675) (1674) (1673) (1672) (1671) (1670) (1669) (1668) (1667) (1666) (1665) (1664) (1663) (1662) (1661) (1660) (1659) (1658) (1657) (1656) (1655) (1654) (1653) (1652) (1651) (1650) (1649) (1648) (1647) (1646) (1645) (1644) (1643) (1642) (1641) (1640) (1639) (1638) (1637) (1636) (1635) (1634) (1633) (1632) (1631) (1630) (1629) (1628) (1627) (1626) (1625) (1624) (1623) (1622) (1621) (1620) (1619) (1618) (1617) (1616) (1615) (1614) (1613) (1612) (1611) (1610) (1609) (1608) (1607) (1606) (1605) (1604) (1603) (1602) (1601) (1600) (1599) (1598) (1597) (1596) (1595) (1594) (1593) (1592) (1591) (1590) (1589) (1588) (1587) (1586) (1585) (1584) (1583) (1582) (1581) (1580) (1579) (1578) (1577) (1576) (1575) (1574) (1573) (1572) (1571) (1570) (1569) (1568) (1567) (1566) (1565) (1564) (1563) (1562) (1561) (1560) (1559) (1558) (1557) (1556) (1555) (1554) (1553) (1552) (1551) (1550) (1549) (1548) (1547) (1546) (1545) (1544) (1543) (1542) (1541) (1540) (1539) (1538) (1537) (1536) (1535) (1534) (1533) (1532) (1531) (1530) (1529) (1528) (1527) (1526) (1525) (1524) (1523) (1522) (1521) (1520) (1519) (1518) (1517) (1516) (1515) (1514) (1513) (1512) (1511) (1510) (1509) (1508) (1507) (1506) (1505) (1504) (1503) (1502) (1501) (1500) (1499) (1498) (1497) (1496) (1495) (1494) (1493) (1492) (1491) (1490) (1489) (1488) (1487) (1486) (1485) (1484) (1483) (1482) (1481) (1480) (1479) (1478) (1477) (1476) (1475) (1474) (1473) (1472) (1471) (1470) (1469) (1468) (1467) (1466) (1465) (1464) (1463) (1462) (1461) (1460) (1459) (1458) (1457) (1456) (1455) (1454) (1453) (1452) (1451) (1450) (1449) (1448) (1447) (1446) (1445) (1444) (1443) (1442) (1441) (1440) (1439) (1438) (1437) (1436) (1435) (1434) (1433) (1432) (1431) (1430) (1429) (1428) (1427) (1426) (1425) (1424) (1423) (1422) (1421) (1420) (1419) (1418) (1417) (1416) (1415) (1414) (1413) (1412) (1411) (1410) (1409) (1408) (1407) (1406) (1405) (1404) (1403) (1402) (1401) (1400) (1399) (1398) (1397) (1396) (1395) (1394) (1393) (1392) (1391) (1390) (1389) (1388) (1387) (1386) (1385) (1384) (1383) (1382) (1381) (1380) (1379) (1378) (1377) (1376) (1375) (1374) (1373) (1372) (1371) (1370) (1369) (1368) (1367) (1366) (1365) (1364) (1363) (1362) (1361) (1360) (1359) (1358) (1357) (1356) (1355) (1354) (1353) (1352) (1351) (1350) (1349) (1348) (1347) (1346) (1345) (1344) (1343) (1342) (1341) (1340) (1339) (1338) (1337) (1336) (1335) (1334) (1333) (1332) (1331) (1330) (1329) (1328) (1327) (1326) (1325) (1324) (1323) (1322) (1321) (1320) (1319) (1318) (1317) (1316) (1315) (1314) (1313) (1312) (1311) (1310) (1309) (1308) (1307) (1306) (1305) (1304) (1303) (1302) (1301) (1300) (1299) (1298) (1297) (1296) (1295) (1294) (1293) (1292) (1291) (1290) (1289) (1288) (1287) (1286) (1285) (1284) (1283) (1282) (1281) (1280) (1279) (1278) (1277) (1276) (1275) (1274) (1273) (1272) (1271) (1270) (1269) (1268) (1267) (1266) (1265) (1264) (1263) (1262) (1261) (1260) (1259) (1258) (1257) (1256) (1255) (1254) (1253) (1252) (1251) (1250) (1249) (1248) (1247) (1246) (1245) (1244) (1243) (1242) (1241) (1240) (1239) (1238) (1237) (1236) (1235) (1234) (1233) (1232) (1231) (1230) (1229) (1228) (1227) (1226) (1225) (1224) (1223) (1222) (1221) (1220) (1219) (1218) (1217) (1216) (1215) (1214) (1213) (1212) (1211) (1210) (1209) (1208) (1207) (1206) (1205) (1204) (1203) (1202) (1201) (1200) (1199) (1198) (1197) (1196) (1195) (1194) (1193) (1192) (1191) (1190) (1189) (1188) (1187) (1186) (1185) (1184) (1183) (1182) (1181) (1180) (1179) (1178) (1177) (1176) (1175) (1174) (1173) (1172) (1171) (1170) (1169) (1168) (1167) (1166) (1165) (1164) (1163) (1162) (1161) (1160) (1159) (1158) (1157) (1156) (1155) (1154) (1153) (1152) (1151) (1150) (1149) (1148) (1147) (1146) (1145) (1144) (1143) (1142) (1141) (1140) (1139) (1138) (1137) (1136) (1135) (1134) (1133) (1132) (1131) (1130) (1129) (1128) (1127) (1126) (1125) (1124) (1123) (1122) (1121) (1120) (1119) (1118) (1117) (1116) (1115) (1114) (1113) (1112) (1111) (1110) (1109) (1108) (1107) (1106) (1105) (1104) (1103) (1102) (1101) (1100) (1099) (1098) (1097) (1096) (1095) (1094) (1093) (1092) (1091) (1090) (1089) (1088) (1087) (1086) (1085) (1084) (1083) (1082) (1081) (1080) (1079) (1078) (1077) (1076) (1075) (1074) (1073) (1072) (1071) (1070) (1069) (1068) (1067) (1066) (1065) (1064) (1063) (1062) (1061) (1060) (1059) (1058) (1057) (1056) (1055) (1054) (1053) (1052) (1051) (1050) (1049) (1048) (1047) (1046) (1045) (1044) (1043) (1042) (1041) (1040) (1039) (1038) (1037) (1036) (1035) (1034) (1033) (1032) (1031) (1030) (1029) (1028) (1027) (1026) (1025) (1024) (1023) (1022) (1021) (1020) (1019) (1018) (1017) (1016) (1015) (1014) (1013) (1012) (1011) (1010) (1009) (1008) (1007) (1006) (1005) (1004) (1003) (1002) (1001) (1000) (999) (998) (997) (996) (995) (994) (993) (992) (991) (990) (989) (988) (987) (986) (985) (984) (983) (982) (981) (980) (979) (978) (977) (976) (975) (974) (973) (972) (971) (970) (969) (968) (967) (966) (965) (964) (963) (962) (961) (960) (959) (958) (957) (956) (955) (954) (953) (952) (951) (950) (949) (948) (947) (946) (945) (944) (943) (942) (941) (940) (939) (938) (937) (936) (935) (934) (933) (932) (931) (930) (929) (928) (927) (926) (925) (924) (923) (922) (921) (920) (919) (918) (917) (916) (915) (914) (913) (912) (911) (910) (909) (908) (907) (906) (905) (904) (903) (902) (901) (900) (899) (898) (897) (896) (895) (894) (893) (892) (891) (890) (889) (888) (887) (886) (885) (884) (883) (882) (881) (880) (879) (878) (877) (876) (875) (874) (873) (872) (871) (870) (869) (868) (867) (866) (865) (864) (863) (862) (861) (860) (859) (858) (857) (856) (855) (854) (853) (852) (851) (850) (849) (848) (847) (846) (845) (844) (843) (842) (841) (840) (839) (838) (837) (836) (835) (834) (833) (832) (831) (830) (829) (828) (827) (826) (825) (824) (823) (822) (821) (820) (819) (818) (817) (816) (815) (814) (813) (812) (811) (810) (809) (808) (807) (806) (805) (804) (803) (802) (801) (800) (799) (798) (797) (796) (795) (794) (793) (792) (791) (790) (789) (788) (787) (786) (785) (784) (783) (782) (781) (780) (779) (778) (777) (776) (775) (774) (773) (772) (771) (770) (769) (768) (767) (766) (765) (764) (763) (762) (761) (760) (759) (758) (757) (756) (755) (754) (753) (752) (751) (750) (749) (748) (747) (746) (745) (744) (743) (742) (741) (740) (739) (738) (737) (736) (735) (734) (733) (732) (731) (730) (729) (728) (727) (726) (725) (724) (723) (722) (721) (720) (719) (718) (717) (716) (715) (714) (713) (712) (711) (710) (709) (708) (707) (706) (705) (704) (703) (702) (701) (700) (699) (698) (697) (696) (695) (694) (693) (692) (691) (690) (689) (688) (687) (686) (685) (684) (683) (682) (681) (680) (679) (678) (677) (676) (675) (674) (673) (672) (671) (670) (669) (668) (667) (666) (665) (664) (663) (662) (661) (660) (659) (658) (657) (656) (655) (654) (653) (652) (651) (650) (649) (648) (647) (646) (645) (644) (643) (642) (641) (640) (639) (638) (637) (636) (635) (634) (633) (632) (631) (630) (629) (628) (627) (626) (625) (624) (623) (622) (621) (620) (619) (618) (617) (616) (615) (614) (613) (612) (611) (610) (609) (608) (607) (606) (605) (604) (603) (602) (601) (600) (599) (598) (597) (596) (595) (594) (593) (592) (591) (590) (589) (588) (587) (586) (585) (584) (583) (582) (581) (580) (579) (578) (577) (576) (575) (574) (573) (572) (571) (570) (569) (568) (567) (566) (565) (564) (563) (562) (561) (560) (559) (558) (557) (556) (555) (554) (553) (552) (551) (550) (549) (548) (547) (546) (545) (544) (543) (542) (541) (540) (539) (538) (537) (536) (535) (534) (533) (532) (531) (530) (529) (528) (527) (526) (525) (524) (523) (522) (521) (520) (519) (518) (517) (516) (515) (514) (513) (512) (511) (510) (509) (508) (507) (506) (505) (504) (503) (502) (501) (500) (499) (498) (497) (496) (495) (494) (493) (492) (491) (490) (489) (488) (487) (486) (485) (484) (483) (482) (481) (480) (479) (478) (477) (476) (475) (474) (473) (472) (471) (470) (469) (468) (467) (466) (465) (464) (463) (462) (461) (460) (459) (458) (457) (456) (455) (454) (453) (452) (451) (450) (449) (448) (447) (446) (445) (444) (443) (442) (441) (440) (439) (438) (437) (436) (435) (434) (433) (432) (431) (430) (429) (428) (427) (426) (425) (424) (423) (422) (421) (420) (419) (418) (417) (416) (415) (414) (413) (412) (411) (410) (409) (408) (407) (406) (405) (404) (403) (402) (401) (400) (399) (398) (397) (396) (395) (394) (393) (392) (391) (390) (389) (388) (387) (386) (385) (384) (383) (382) (381) (380) (379) (378) (377) (376) (375) (374) (373) (372) (371) (370) (369) (368) (367) (366) (365) (364) (363) (362) (361) (360) (359) (358) (357) (356) (355) (354) (353) (352) (351) (350) (349) (348) (347) (346) (345) (344) (343) (342) (341) (340) (339) (338) (337) (336) (335) (334) (333) (332) (331) (330) (329) (328) (327) (326) (325) (324) (323) (322) (321) (320) (319) (318) (317) (316) (315) (314) (313) (312) (311) (310) (309) (308) (307) (306) (305) (304) (303) (302) (301) (300) (299) (298) (297) (296) (295) (294) (293) (292) (291) (290) (289) (288) (287) (286) (285) (284) (283) (282) (281) (280) (279) (278) (277) (276) (275) (274) (273) (272) (271) (270) (269) (268) (267) (266) (265) (264) (263) (262) (261) (260) (259) (258) (257) (256) (255) (254) (253) (252) (251) (250) (249) (248) (247) (246) (245) (244) (243) (242) (241) (240) (239) (238) (237) (236) (235) (234) (233) (232) (231) (230) (229) (228) (227) (226) (225) (224) (223) (222) (221) (220) (219) (218) (217) (216) (215) (214) (213) (212) (211) (210) (209) (208) (207) (206) (205) (204) (203) (202) (201) (200) (199) (198) (197) (196) (195) (194) (193) (192) (191) (190) (189) (188) (187) (186) (185) (184) (183) (182) (181) (180) (179) (178) (177) (176) (175) (174) (173) (172) (171) (170) (169) (168) (167) (166) (165) (164) (163) (162) (161) (160) (159) (158) (157) (156) (155) (154) (153) (152) (151) (150) (149) (148) (147) (146) (145) (144) (143) (142) (141) (140) (139) (138) (137) (136) (135) (134) (133) (132) (131) (130) (129) (128) (127) (126) (125) (124) (123) (122) (121) (120) (119) (118) (117) (116) (115) (114) (113) (112) (111) (110) (109) (108) (107) (106) (105) (104) (103) (102) (101) (100) (99) (98) (97) (96) (95) (94) (93) (92) (91) (90) (89) (88) (87) (86) (85) (84) (83) (82) (81) (80) (79) (78) (77) (76) (75) (74) (73) (72) (71) (70) (69) (68) (67) (66) (65) (64) (63) (62) (61) (60) (59) (58) (57) (56) (55) (54) (53) (52) (51) (50) (49) (48) (47) (46) (45) (44) (43) (42) (41) (40) (39) (38) (37) (36) (35) (34) (33) (32) (31) (30) (29) (28) (27) (26) (25) (24) (23) (22) (21) (20) (19) (18) (17) (16) (15) (14) (13) (12) (11) (10) (9) (8) (7) (6) (5) (4) (3) (2) (1) (0)

² Tahar ELALMI, *perspectives économique des pays de la méditerranées à l'horizon 2010*, (Working paper n° 2005/1007, Tunis, 2005, p: 69.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014)

وذكر تقرير البنك الأوربي لإعادة الإعمار والتنمية أن عدم الاستقرار السياسي والفساد وممارسات المنافسين في القطاع غير الرسمي هي أهم القيود التي تواجهها الشركات في تونس، حيث أكدت الشركات التي تم استجوابها أن 2.7% من إجمالي المداخيل السنوية تصرف تحت مسمى الرشوة المقنعة أو هدايا لمسؤولين حكوميين لتسهيل معاملاتها الديوانية والضرائب والتراخيص.

حسب منظمة الشفافية المالية، فإن نسبة الرشوة في تونس قوية، كما أنها لم تتراجع بعد الثورة وأنها في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، لذلك لا بد من اتخاذ موقف قوي للحد من الظاهرة.

والجدير بالملاحظة، هو أن تقرير أصدره البنك العالمي حول الفساد في تونس أبرز أن القوانين الموضوعة في تونس قد تكون من أسباب تكاثف الرشوة والفساد في هذا البلد¹.

5. ارتفاع تكاليف النقل البحري

حيث يشكل أحد العوائق الأكثر أهمية، إذ بالرغم من قرب تونس من الاتحاد الأوربي فإن كلفة إيصال حاوية إلى أوروبا أعلى نسبيا مما تكون عليه المصدر الهند أو الصين، وتفوق تكلفة النقل بين تونس ومرسيليا تكلفة النقل بين سنغافورة ومرسيليا².

¹ جريدة الشروق التونسية، على الموقع: www.alchourouk.com، يوم 2016/04/29 11:03.

² Tahar EL ALMI, op cit, p: 70.

الفصل الثالث: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014)

خلاصة الفصل:

تبين لنا من خلال هذا الفصل أن الجزائر وتونس قد قامتا بمنح الكثير من الحوافز والضمانات بهدف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تعددت أنماط الحوافز المقدمة من دولة لأخرى مع مراعاة عدم التمييز بين المستثمر المحلي والأجنبي في منح هذه الحوافز تطبيقاً لأحكام وقواعد اتفاقية (TRIMS) الصادرة عن منظمة التجارة العالمية.

كما اتضح أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر وتونس، تميزت بعدم الاستقرار، حيث تراوحت بين الانخفاض والارتفاع من سنة إلى أخرى، إلا أنه على العموم تبقى حصة هذه الدولتين من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضعيفة مقارنة بدول أخرى.

بالرغم من التحسن الواضح في تصنيفات المؤشرات الدولية والإقليمية، إلا أن الجزائر وتونس لم تصلا بعد إلى تحقيق الوضع الأمثل الذي يتناسب مع القدرات والإمكانات التي تتمتع بها هذه الدولتين.

ويرجع هذا القصور في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر وتونس، إلى المعوقات والنقائص التي يعاني منها مناخ الاستثمار في كلتا الدولتين، ومن أهم المعوقات التي تشترك فيها الدولتين: الفساد والرشوة والبيروقراطية، طول الإجراءات الإدارية، مشاكل التمويل، الشفافية، إضافة إلى عدم وجود نظام قانوني واضح يحمي المستثمرين الأجانب وحقوقهم.

وختاماً نشير إلى أن منح الحوافز لوحده لا يكفي لتوفير المناخ الاستثماري الملائم، بل لا بد من بذل مجهودات أخرى، بحيث تصبح الحوافز جزءاً من المجهودات الداعمة لتحسين مناخ الاستثمار وليست هدفاً في حد ذاته.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مناخ الاستثمار ومدى مساهمته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية، مع التركيز على الجزائر وتونس، وذلك في ظل التنافس الدولي الحاد على استقطاب هذه الاستثمارات نتيجة لما لها من أهمية كبرى في دفع عجلة التنمية ونقل التكنولوجيا وتسريع وتيرة الاندماج في الاقتصاد العالمي بوجه عام.

لقد تبين من خلال هذه الدراسة أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية لا زال دون مستوى الطموح، وذلك رغم المجهودات المبذولة من طرفها خاصة ما تعلق بتوفير المناخ المناسب للاستثمار وتعزيزه بالحوافز والامتيازات، إلا أن عائقا ما يحول دون تجسيد هذه الاستثمارات على أرض الواقع.

كما تبين أن الجزائر وتونس قد بذلت مجهودات معتبرة من أجل تحسين مناخها الاستثماري، ونتج عن هذه المجهودات تحسن موقع هذه الدول في المؤشرات الدولية والإقليمية، وكذا زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها بالرغم من أن هذا التدفق يبقى متواضعا مقارنة بدول أخرى، ويعود ذلك إلى العوائق التي حالت دون حصولها على تدفقات تتناسب مع الإمكانيات والقدرات التي تتمتع بها الدولتين.

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، يمكن إيجازها في النقاط التالية :

1- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الشكل الأكثر تفضيلا من طرف الدول المضيفة، وقد اثبت مرونته في العديد من المرات مقارنة بالأشكال الأخرى من تدفقات رؤوس الأموال، كما أن المناخ الاستثماري لهذه الدول، هو الذي يعكس حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة منها، بحيث كلما كان هذا المناخ متكاملا وتتوفر فيه جميع العوامل الأساسية التي تدخل في تكوينه وبصورة مستمرة ومتطورة كلما أدى ذلك إلى جذب تدفقات استثمارية اكبر.

2- قامت الدول العربية بجهود كبيرة من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، والمتمثلة عموما في عرض فرص استثمارية كبيرة، تطوير المناطق الحرة والمدن الصناعية، المؤتمرات والندوات والملتقيات التي نظمتها هذه الدول أو شاركت فيها والتي تهدف من ورائها إلى محاولة إعطاء صورة جيدة عن مناخ الاستثمار في الدول العربية.

3- تظل الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية، غير كافية ودون المستوى المطلوب. ويعزى هذا الإخفاق إلى مجموعة من العراقيل أهمها الافتقار إلى حافية الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر داخل الدول العربية، تركز الاستثمارات الأجنبية في بعض القطاعات دون غيرها، ضعف السوق المحلي، انعدام الاستقرار في التشريعات والقوانين النازمة للاستثمار... الخ.

4- هناك اختلال في التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وتونس، حيث مثل قطاع الصناعة في الجزائر الحصة الأكبر بنسبة 62 من إجمالي الاستثمارات، في حين تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى تونس في قطاع العقارات بنسبة 50 من إجمالي الاستثمارات وهو ما يدل على تفاوت الميزة التنافسية بين هذه الدولتين.

5- تحتاج الجزائر وتونس إلى تعميق وتسريع الإصلاحات في جميع المجالات (سياسيا، اقتصاديا ماليا...الخ) من أجل تجاوز العقبات التي تواجهها في مجال الاستثمارات الأجنبية.

أولاً: اختبار الفرضيات

1- قامت الدول العربية بالعديد من المجهودات والإصلاحات في جميع المجالات قصد استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد ساهمت هذه المجهودات فعلا في زيادة التدفقات الاستثمارية، إلا إنها تبقى ضعيفة مقارنة بالعالم عامة وبالدول العربية خاصة، حيث لم تتعد 7.7 بالمائة من إجمالي التدفق العالمي و 18.61 بالمائة بالنسبة للدول النامية، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى التي تنص على: "حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لا يزال ضعيفا ومحدودا بالنظر إلى القدرات والإمكانيات الكبرى التي تتمتع بها المنطقة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر".

2- تمثلت معظم الحوافز التي قدمتها الجزائر وتونس في الحوافز الضريبية أساسا، لكن أثبتت الدراسة أن الحوافز الضريبية لوحدها غير كافية لجذب الاستثمارات الأجنبية، بل هناك عوامل أخرى تعمل على زيادة التدفقات الاستثمارية وأهمها الاستقرار السياسي والوضع الأمني في البلد المضيف وها ما يؤكد صحة الفرضية الثانية التي تنص على " قدمت الجزائر وتونس العديد من الحوافز، إلا أنها لم تساهم في استقطاب وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها بشكل كبير".

3- من خلال تحليلنا لتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2014) تبين أن هناك تفاوت في حجم هذه الاستثمارات بين الدولتين، إلا أنها تشترك في كونها تبقى ضعيفة إذا ما تمت مقارنتها بدول أخرى، حيث أنها لازالت دون المستوى المطلوب بالنظر إلى الإمكانيات التي تتمتع بها كل من الدولتين، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة التي تنص على أنه: "لم تتلق الجزائر وتونس الحجم المرغوب فيه من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالرغم من القدرات والإمكانيات التي تتمتع بها هذه الدولتين".

ثانياً: التوصيات

انطلاقاً من النتائج السابقة، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- مراجعة أنظمة الحوافز والأطر التنظيمية الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية وتحسين مناخ الاستثمار بصفة عامة خاصة من خلال خلق بيئة اقتصادية وسياسية ومؤسسات ملائمة؛
- السعي لتنمية قطاعات جاذبة إلى جانب القطاعات التقليدية مثل الطاقة والصناعات التحويلية والتركيز على قطاع الخدمات والمجالات ذات الكثافة المعرفية والتنمية العالية؛
- ضرورة قيام الدول العربية بالتحول من مشاريع إنتاج وتصدير المواد الخام، إلى مشاريع تنتج سلع إنتاجية تساهم في العملية التنموية؛
- على الجزائر وتونس تكثيف الجهود المبذولة في مجال تطوير التشريعات والنظم والإجراءات وإصلاح النظام القضائي وتوفير الحماية القانونية للمستثمر الأجنبي والعمل على محاربة الفساد بشتى أنواعه؛
- ترشيد استخدام الإعفاءات الضريبية ومختلف الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر وربطها بالأولويات الاقتصادية الخاصة بالتركيز على استهداف القطاعات المراد تنميتها؛
- ضرورة توفير المعلومات والشفافية، ونشر ثقافة استثمارية لإبراز الفرص الاستثمارية وجاذبية بيئة الاستثمار.

ثالثاً: آفاق الدراسة

- بعد قيامنا بمعالجة متغيرات الدراسة، يمكن طرح مجموعة من المواضيع نرى انه يمكن أن تشكل إشكاليات بحث وهي:
- أثر أزمة النفط الراهنة على الاستثمار الأجنبي المباشر؛
 - دور الاندماج بين البنوك في تمويل وضمان الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

ا. الكتب:

1. حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، (بنك الكويت الصناعي، الكويت، 2005).
2. راغب الخطيب، التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات، (دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، ط 1، 2014).
3. شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، (دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2009).
4. ضياء مجيد الموسوي، الأزمة العالمية الراهنة: (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010).
5. عبد الرزاق حمد الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، (دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2014).
6. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، (مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، ط 1، 2001).
7. عبد السلام أبو قحف، نظريات التمويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، (مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001).
8. عبد الفضيل محمود، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1979).
9. عبد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي (مدخل حديث)، (دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2012).
10. علي عباس، إدارة الأعمال الدولية - المدخل العام -، (دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثالثة، 2013).
11. عليوش قريوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999).

12. غالم عبد الله، العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية، (دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2014).

13. فليح حسن خلف، التمويل الدولي، (مؤسسة الوراق، عمان، ط 1، 2004)

14. فؤاد حجري، قانون الاستثمارات، تقديم الرئيس السابق أحمد بن بلة، (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006).

15. متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي - النظرية والسياسيات، (دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، 2011).

16. مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات -، (دار وائل للنشر، الأردن، 2007).

17. منصور الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، (دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2013).

18. نزيه عبد المقصود محمد مبروك، محددات وضمانات جذب الاستثمارات الأجنبية، (دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط 1، 2014).

II. التقارير والبحوث العلمية

1. الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، التحولات الجديدة في خارطة الاستثمار العالمية والعربية - الفرص والتحديات - تقرير الاستثمار الخامس، 2014.

2. المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2012 (الصفات، الكويت، 2012).

3. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2006.

4. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، (الصفة، الكويت، 2014).

5. طارق نوير، دور الحكومة الداعم للتنافسية "حالة مصر"، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة.

6. منى حسب الرسول حسن، تسوية منازعات الاستثمار في ضوء الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية، (جامعة النيلين، الخرطوم).

7. نشرة ضمان الاستثمار، (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، عدد 1، الكويت، 2007).

III. المجالات

1. أحمد زكريا صيام، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة - الأردن كنموذج-، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا: (جامعة حسيبة بن بوعلي "الشلف"، عدد 3، 2005).

2. حدة رايس، مروة كرامة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية: (الجزائر، عدد 12، 2012).

3. حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا، مجلة جسر التنمية: (المعهد العربي للتخطيط، الكويت، عدد 32، 2004).

4. زياد حافظ، الأزمة المالية العالمية: البحث عن نموذج جديد، مجلة بحوث اقتصادية عربية: (بيروت "لبنان"، العددان 55، 56، 2011).

5. ساحل محمد، تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة تقييمية-، مجلة علوم إنسانية: (جامعة البليدة، العدد 41، 2009).

6. شريط عابد، الاقتصاد العربي وتحديات القرن الواحد والعشرين، مجلة بحوث اقتصادية عربية: (بيروت "لبنان"، عدد 39، 2007).

7. صالح مفتاح، دلال بن سمينة، واقع وتحديات الاستثمار الأجنبية المباشرة في الدول النامية - دراسة حالة الجزائر-، مجلة بحوث اقتصادية عربية: (بيروت "لبنان"، العددان 43-44، القاهرة، 2008).

8. طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا: (جامعة حسيبة بن بوعلي "الشلف"، العدد 6).

9. عبد الحميد بوخاري، واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة الباحث: (جامعة قاصدي مرباح "ورقلة"، العدد 10، 2012).

10. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف - نظرة شمولية -، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا: (جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، عدد 3، 2005).
11. غريب بولرباح، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها، - دراسة حالة الجزائر-، مجلة الباحث: (جامعة قاصدي مرباح "ورقلة"، عدد 10، 2012).
12. الغوث ولد الطالب جدو، سعيوه ولد سيداتي، التنمية المعتمدة على الذات: من مواجهة التبعية إلى التأقلم مع العولمة، مجلة بحوث اقتصادية: (بيروت "لبنان"، العدد 52، 2010).
13. فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، مجلة أبحاث روسيكادا الدولية العلمية المحكمة: (جامعة سكيكدة، الجزائر).
14. محمد عمر باناجة، الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية وأثرها في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة بحوث اقتصادية عربية: (بيروت "لبنان"، عدد 45، 2009).
15. مداني أحمد، دور وكالات التصنيف الائتماني في صناعة الأزمات في الأسواق المالية ومتطلبات إصلاحها، 'الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، العدد 10، 2013).
16. مصطفى بودرامة، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والمشكلات، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: (جامعة فرحات عباس، سطيف، عدد 9، 2009).
17. منور أو سرير، دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)، مجلة الباحث: (جامعة قاصدي مرباح "ورقلة"، العدد 2، 2003).
18. منير نوري، معوقات مسايرة العولمة الاقتصادية للدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، (جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، العدد 1، 2004).
19. وصاف سعيدي، قويدري محمد، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر: بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: (جامعة فرحات عباس "سطيف"، عدد 8، 2008، الجزائر).

IV. الملتقيات والمؤتمرات

1. الهواري بن لحسن، أثر آليات العولمة على الفساد الإداري والمالي في الدول العربية، (الملتقى الوطني الأول حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري يومي 8-9 ماي 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة).
2. جريدة الاقتصادية السعودية، العدد 6004، مارس 2010.
3. حربي محمد موسى عريقات، مناخ الاستثمار في الوطن العربي (الواقع والعقبات والآفاق المستقبلية)، (دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، الأردن، 2007).
4. صفوت عبد السلام عوض الله، الآثار المحتملة لاتفاق تريمز (TRIMS) على تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية: الكويت.
5. قويدري محمد، المزايا والحوافز المؤثرة في تكوين مناخ الاستثمار بالإشارة إلى بعض الاقتصاديات العربية، تونس والجزائر، بحث مقدم للمؤتمر الدولي العلمي الثاني "سبل الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية"، (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، 14 و 15 مارس 2003).
6. محمد محمود ولد محمد عيسى، آثار انعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية على الاقتصاديات العربية، (الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، يومي 20-21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس، سطيف).
7. محمد يوسف، مضمون أحكام الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001 ومدى قدرته على تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية، بحث مقدم إلى ملتقى حول "النظام القانوني للاستثمار في الجزائر"، (كلية الحقوق، جامعة المسيلة، الجزائر، 29 و 30 أفريل 2002).
8. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي، الشركات عبر الوطنية وتدويل البحث والتطوير (استعراض عام)، (جنيف، نيويورك، 2005).

V. الرسائل والأطروحات

1. بن داودية وهيبة، واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1995-2004) - (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، 2005).
2. حمزة بن حافظ، دور الإصلاحات في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر 1998-2010، (مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011).
3. صغور مسعود، انفتاح قطاع الاتصالات على الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2002/2005، (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006).
4. عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر - (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإدارة المالية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008).

VI. القوانين والمناشير الرسمية

1. الأمر 01-03 المؤرخ في 20/08/2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47 لسنة 2001.
2. الأمر 01-04 المؤرخ في 20/08/2001 والمتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية.
3. المرسوم التشريعي رقم 93-12 في 2/10/1993، والمتعلق بترقية ودعم الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64 لسنة 1993.
4. القانون عدد 93-120، المؤرخ في 27 ديسمبر 1993 المتضمن مجلة تشجيع الاستثمارات للجمهورية التونسية.
5. الأمر 01-03 المؤرخ في 20/08/2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47 لسنة 2001.
6. الأمر 01-04 المؤرخ في 20/08/2001 والمتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية.

7. المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 06-335 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006 والمتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية العدد 64.
8. المادة 60 من الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية العدد 44.
9. المادة 49 من الأمر 10-01 المؤرخ في 26 أوت 2010 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010، الجريدة الرسمية العدد 49.
10. المادة 7 من الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، الجريدة الرسمية العدد 47 لسنة 2006.

VII. المواقع الإلكترونية

1. Agence Nationale de développement de l'investissement sur le site: www.andi.dz -
2. Ambassade de France en Tunisie (Mission Economique Mai 2007) sur le site : www.missioneco.org/tun.aps.
3. Centre d'actualité de l'ONU sur le site : www.un.org.
4. -Direction Générale des impôts sur le site: www.mfdgi.gov.dz.
5. Ministère de l'Industrie et des Mines sur le site www.mdpi.gov.dz.
6. www.albankaldawli.org-
7. www.bank-of-algeria.dz
8. www.alchourouk.com
9. WWW.aljazeera.net.
10. تورس، محرك بحث إخباري تونسي، على الموقع: www.tuness.com.
11. جريدة البلاد، على الموقع: www.elbilad.net.
12. جزائرس، محرك بحث إخباري جزائري، على الموقع: www.djazairess.com.
13. الهيئة العامة للاستعلامات، الاستثمار في المناطق الحرة، مصر، على الموقع: www.sis.gov.eg

14. الوكالة التونسية لتشجيع الاستثمار الخارجي FIPA على الموقع:
www.investirintunisia.com

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Ali Dib□ **Implication of the Global Financial Crisis on the Algerian Economy**□ Revue des économies nord Africaines□ n° 7□ (Faculté des sciences économiques et de Gestion□ Université Hassiba Ben Bouali□ Chlef□ 2009).
2. ANIMA□ **Les IDE dans la région MEDA en 2006**□ (Agence Française pour les investissements Internationaux□ n : 23□ 2007).
3. Falah. K. Ali Alrabie□ **The impact of Economic Policies on the investment climate in Arab Countries**□ (Faculty of Economics Omar Almukhtar□ Libya□ 2004).
4. Meroune ALYA , **Investissement Direct étranger et Croissance Economique: le Cas de la Tunisie**, (Université De Bordeaux: Centre de l'économie de Développement, 2004)
5. Tahar ELALMI, **perspectives économique des pays de la méditerranées à l'horizon 2010**, (Working paper n° 2005/1007, Tunis, 2005).
6. UNCTAD□ **world investment report**□ (Transnational Corporations□ Extractive Industries and Development□ New York Geneva□ 2007).

قائمة الملاحق

{ 140 }

الملحق رقم (02): التقييم السيادي الموحد للدول العربية حتى عام 2005

الترتيب	الدولة	التقييم التجميعي الموحد		درجة المخاطرة	تفسير درجة المخاطرة
		2004	2005		
1	الكويت	5	5	A +	درجة استثمارية عالية جدا، درجة
2	الإمارات	6	5	A +	المخاطرة منخفضة، قدرة السداد قوية
3	قطر	6	5	A +	مع تراوح مختلف بمدى التأثير ببروز
4	السعودية	7	7	A -	عوامل سلبية
5	البحرين	8	8	BBB +	درجة استثمارية متوسطة، درجة
6	تونس	9	9	BBB	المخاطرة منخفضة، قدرة السداد
7	عمان	9	8	BBB +	معقولة مع تراوح مختلف بمدى
					التأثير ببروز عوامل سلبية
8	مصر	11	11	BB +	درجة مضاربة، درجة المخاطرة
9	المغرب	2	11	BB +	متوسطة، عدم استقرار يؤثر على
10	الأردن	12	12	BB	قدرة السداد مع وجود عوامل سلبية
11	لبنان	15	15	B	درجة مضاربة عالية، درجة المخاطرة
12	اليمن	16	16	B -	عالية، وتعرض أكثر انكشافا في قدرة
					السداد بتأثير العوامل السلبية

الملحق رقم (03): التقييم السيادي الموحد للدول العربية حتى عام 2006

الترتيب	الدولة	التقييم التجميعي الموحد		درجة المخاطرة	تفسير درجة المخاطرة
		2004	2005		
1	الإمارات	5	4	AA -	درجة استثمارية قوية، درجة المخاطرة
2	قطر	5	4	AA-	منخفضة جدا، قدرة السداد قوية جدا
3	لكويت	5	5	A +	ربما تتأثر بشكل طفيف في حال
4	السعودية	7	5	A +	بروز عوامل سلبية
5	البحرين	8	7	A -	درجة استثمارية عالية جدا، درجة
6	عمان	8	7	A -	المخاطرة منخفضة، قدرة السداد قوية، قد تتأثر بشكل طفيف في حال بروز عوامل سلبية
7	تونس	9	8	BBB +	درجة استثمارية متوسطة، درجة المخاطرة منخفضة، قدرة السداد معقولة
8	مصر	11	11	BB +	درجة مضاربة، درجة المخاطرة
9	المغرب	11	11	BB +	متوسطة، عدم استقرار يؤثر على
10	الأردن	12	11	BB +	قدرة السداد مع وجود عوامل سلبية
11	لبنان	15	15	B	درجة مضاربة عالية، درجة المخاطرة
12	اليمن	16	16	B -	عالية، وتعرض أكثر انكشافا في قدرة السداد بتأثير العوامل السلبية

الملحق رقم (04): التغيرات التي طرأت على التقييمات السيادية في الدول العربية منذ نهاية 2010 حتى عام 2014

EIU			كابيتال انتيليجانس			فيتش			موديز			ستاندرد اند بورز			الدولة
2014	2011	2010	2014	2011	2010	2014	2011	2010	2014	2011	2010	2014	2011	2010	
BBB	BB	BB	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الجزائر
CCC	CCC	BBB	B-	BB+	BBB	B-	BB	BB-	Caa1	Ba3	Ba1	B-	BB	BB+	مصر
B	BBB	BBB	-	-	-	B	BB	BBB+	-	-	-	-	BB	A-	ليبيا
B	BBB	BBB	-	BBB-	BBB-	BBB-	BBB-	BBB-	Ba1	Ba1	Ba1	BBB-	BBB-	BBB-	المغرب
C	-	C	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	السودان
CCC	B	BBB	-	BBB	BBB	B-	BBB-	BBB	Ba3	Baa3	Baa2	-	BBB-	BBB	تونس
BBB	BBB	BBB	BBB	A	A	BBB	BBB	A	Baa2	A3	A3	BBB	BBB	A	البحرين
CCC	CC	CC	B	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	العراق
CCC	B	B	BB-	BBB	BBB	-	-	-	B1	Ba2	Ba2	BB-	BB	BBB	الأردن
A	A	A	AA-	AA-	AA-	AA	AA	AA	Aa2	Aa2	Aa2	AA	AA-	AA-	الكويت
CCC	CCC	CCC	B	B	B	B	B	B	B1	B1	B1	B-	ايجابي	ايجابي	لبنان
A	A	A	A	A	A	-	-	-	A1	A2	A2	A	A	A	عمان
AA	AA	A	AA-	AA-	AA	-	-	-	Aa3	Aa2	Aa2	AA	AA	AA	قطر
A	BBB	BBB	AA-	AA-	AA-	AA-	AA-	AA-	AA-	Aa3	Aa3	AA-	AA-	AA-	السعودية
C	B	B	-	BB-	BB-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	سوريا
BBB	BBB	BBB	AA-	AA-	AA-	-	-	-	Aa3	Aa2	Aa2	-	-	-	الإمارات
CC	CC	CC	-	B	B	-	-	-	-	-	-	-	-	-	اليمن